سلسلة كتب شهرية

منهج البحث اللغوي

بين التراث وعلم اللغة الحديث

د. علي زوين





دار الشؤون الثقافية العامة

وزارة الثقافة والاعلام

١٩٨٦

آفاق سلسلة كتب شهرية

تصدر عن
دار الشؤون الثقافية العامة

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
الدكتور محسن جاسم الموسوي

تعنون كافة المراسلات
لرئيس مجلس ادارة دار الشؤون الثقافية العامة

طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة ـ آفاق عربية

منهج البحث اللغوي
بين التراث وعلم اللغة الحديث

«دراسات»

الدكتور علي زوين

الطبعة الاولى بغداد ـ ١٩٨٦

الإهداء

الى المعنيين بالدراسات اللغوية العربية وفقاً لمنهج البحث اللغوي الحديث أهدي هذا الجهد المتواضع ...

مقدمة

البحث اللغوي وفق المناهج الحديثة من الامور التي تشغل افكار المعنيين بالدراسات اللغوية سواء العربية منها أو غيرها · وقد شهدت السنوات المتأخرة نهوضا بهذا المنحى المنهجي وألفت كتب ودراسات في العربية تناولت قضايا مهمة متعددة الجوانب من الأصول النحوية واللغوية وقارنتها بما استجد من افكار وآراء معظمها مجتلب من الدراسات الغربية فيما أطلق عليه «علم اللغة الحديث» واللغويات المعاصرة في اوربا وأمريكا ·

وكان من شأن عالمنا العربي أن يجد منافع في مثل هذه البحوث وتطبيق ما تضمنته من تفسير وتحليل وتعليل على لغته ، وأفاد منها على المستوى النظري والتطبيق العملي للنماذج والأمثلة ·

وافترق المعنيون من العلماء والباحثين العرب كأقرانهم الغربيين بين شتى المذاهب والمناهج ؛ فمنهم وصفيون تركيبيون ، ومنهم معنيون بعلم اللغة التاريخي ، ومنهم فضل أقرب المناهج ظهورا وهو التحويلية التوليدية ووجد فيها ضالته · وكان من نتاج ذلك كله أن أثرت الدراسات العربية في قضايا اللغة على الرغم من تفاوت المناهج وفهمها ، واضطراب المصطلحات واستخدامها ·

واهمية البحث في العربية ومقارنتها بالمناهج اللغوية الحديثة تكمن أيضا في الكشف عن بعض الأسس والافكار لهذه المناهج في تاريخ العربية ودراساتها

القديمة . ومن هنا يمكن ان نعثر على شيء يستهوي الباحث لتقصي الأثر واستيفاء ما يجده مطابقا أو قريبا من هذه المناهج والافكار ، واستخلاص أسباب ظهورها وتعثرها ثم اختفائها لكي يصل الى نتائج قد تكون مقنعة لتفهم مدى صلاحية تطبيق المناهج الحديثة على الدرس اللغوي القديم .

... وبحثي الذي يقع في فصول ثلاثة ما هو الا دراسات في هذا الميدان . فيه بعض ما ارتأيته أو هييء لي من قضايا المنهج الحديث الموافقة للدرس اللغوي القديم ، اضافة الى بعض الآراء والافكار والمقارنات والاستدراكات والتعليقات مع إقراري بصعوبة هذا المسلك وهو مالايخفي على المطلع . وأغلب بحثي في مسائل من اللغويات الحديثة

أما مصادره فهي كتب اللغة القديمة المعروفة ، وبعض الكتب في فنون أخرى كالمنطق والاصول والبلاغة وكتب المصطلح الدلالي ، ومراجع من الدراسات العربية الحديثة وبعض ما ترجم الى العربية من كتب علم اللغة الحديث ، إضافة الى عدد من المصادر الأجنبية .

وغاية رجائي أن يكون في عملي ما يفيد الباحثين في العربية ، سائلا المولى ـ عز وجل ـ السداد والرشاد في القول والعمل ، انه حسبي ...

الفصل الأول

دراسة في مناهج البحث اللغوي

هذا الفصل تحديد لبعض المعالم والأصول في المناهج اللغوية المحدثة ، وتوضيح لمدى الاستفادة من الدرس اللغوي القديم في بيان أوجه الشبه بين الافكار والطرق التي كانت المدرسة القديمة تستعملها في تصورها للبحث اللغوي وبين المناهج الحديثة التي يعتقد انها تصورات غربية محضة ٠ وهي لاشك كذلك في اساليبها العامة ومصطلحاتها المتخصصة ، ولكننا نجد تصورات مماثلة أو مشابهة بعض الشيء للمناهج الحديثة في الدراسات العربية القديمة ٠

المنهج الوصفي

كان النحو القديم ـ وهو مصطلح يماثله النحو التقليدي Tradioional ar grammar ـ قد ساد ردحا من الزمن أعمال وأفكار الأوربيين اللغوية ٠ وهو نحو مستمد أساسا من أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية وعلم المنطق [1] ومزيج من آراء أفلاطون ، ونظريات الرواقيين عن أجزاء الكلام ، وأفكار عن طبيعة المعنى انتشرت في فترات من القرون الوسطى ، «وفرضيات» عن علاقة اللغة بالعقل كانت شائعة بين فلاسفة القرن السابع عشر ، و ٠٠٠ آراء عن اللغة الصحيحة أو الفصحى منحدرة من قواعد صنعت في القرن الثامن عشر في انكلترا ، و ٠٠٠ دراسات عن تاريخ اللغة تعود الى القرن التاسع عشر [2] ٠

ثم ظهرت في اوربا بوادر المنهج الوصفي الذي ارسى أساسه دي سوسور ، ويعود اليه الفضل في بيان هذا المنهج واظهار منافعه في الدرس اللغوي ، فهو يعنى بوصف اللغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته ، قال دى سوسور «ان موضوع الدراسة اللغوية الوحيد والحقيقي هو اللغة التي ينظر اليها كواقع قائم بذاته ويبحث فيها لذاتها ٠٠ [3]» ٠ وابتعد بذلك عن النظر في اللغات من وجهة النظر التأريخية أو المقارنة ، مؤكدا وصف اللغة في فترة زمنية محددة لنصل من هذا الوصف «الى القواعد أو القوانين العامة التي تحكمها أو نتوصل على الاقل الى معرفة البنية او التركيب الهيكلي لها » [4] ٠ لذلك يشار دائما الى المنهج الوصفي في

علم اللغة بأنه «علم ساكن Static ، ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضروريا أن تكون في الزمن الحاضر»[٥] ٠

وللمنهج الوصفي أسس عامة تتوزعها أفكار تنظيمية للمنهج وقواعد عملية في التحليل ، منها أن الوصف لأي لغة ينبغي أن يبدأ من الصورة المنطوقة الى الصورة المكتوبة ، والعكس خلاف ذلك [٦] باعتبار أن اللغة لها وجهان : وجه الكلام وهو الذي تنصرف اليه الوصفية بأهمية خاصة ، ووجه الكتابة ، لذلك اثر الوصفيون تقسيم اللغة الى : لغة الكلام ولغة الكتابة ٠ الاولى هي المادة الخام ـ اذا صح التعبير ـ لعملية التحليل اللغوي ٠ والاخرى هي الصورة أو الشكل لهذا التحليل ومنها العناية بالنهج الشكلي والوظيفي للغة لمنحها استقلالية البحث عن مناهج العلوم الاخرى وبخاصة علم النفس وعلم الاجتماع ، وتطبيقهما على فروع الدراسات اللغوية ٠ ونعني بالشكلية والوظيفية في تحليل الظاهرة اللغوية ألا يتخذ علم اللغة نقطة بداية له في اي علم آخر، غير علم اللغة نفسه[٧]. ويتخذ الوصف ثلاثة طرق متكاملة في تحليل الظاهرة اللغوية وصولا منه الى تقيعدها [٨] ، وهي : استقراء المادة اللغوية مشافهة ، ثم تقسيمها أقساما وتسمية كل قسم منها ، ثم وضع المصطلحات الدالة على هذه الاقسام لنصل بعد ذلك الى وضع القواعد الكلية والجزئية التي نتجت عن الاستقراء ؛ فيكون البدء بالاستقراء وتسجيل الظواهر من أهم الاسس التي يعتمد عليها الوصف بخلاف المعيار الذي يبدأ بالتقعيد كما سنلاحظ ذلك عند دراستنا للمنهج المعياري ٠ وتاريخ النحو العربي يدل على اتخاذه منهج الوصف في تحليل الظواهراللغوية بدءا بالاستقراء كما هو ملاحظ بصورة جلية في كتاب سيبويه ونترك الحديث عن ذلك في موضعه من هذا الفصل ٠

ويمكن تلخيص القواعد العملية التي ينبغي ان يتتبعها عالم اللغة الوصفي في التحليل اللغوي بالامور الآتية [٩] :

١ ـ الاهتمام الخاص بالاصوات والصيغ النحوية للغة المتكلمة ٠

٢ ـ معرفته بالاسس الفونيمية والمورفيمية التي تسمح بوصف تفصيلي دقيق

الى حد كبير لايقارن بما يمكن أن يحققه منهج يقوم على الأذن غير المدربة أو الاستنتاجات العشوائية ٠

٣ـ ان مجال بحث عالم اللغة الوصفي يتمثل في حقل اللغات الحية حيث يمكن تزويد الباحث باحد ابناء اللغة الذين يتكلمون بها ، وهو الذي يعرف فنيا باسم الراوي اللغوي Informant ٠

٤ـ والخطة المزدوجة التي تجمع بين جمع المادة ثم فحصها ومقارنتها تبدأ على شكل أسئلة صيغت خصيصا ليمكن عن طريق توجيهها الى الراوي ان تكشف عن كيفية التعبير عن أشياء معينة في لغته ٠ وعادة ما يتدرج الباحث من الكلمات القصيرة السهلة الى التعبيرات الاطول والجمل الكاملة ٠ أما الاجابات فيجب أن تكتب بالرموز الصوتية ، وكلما سجلت تفصيلات اكثر كان أفضل ، وربما استخدم جهاز التسجيل أو الاسطوانة أو كلاهما الى جانب ذلك ٠

ومن معايير المنهج الوصفي الاساسية تحليل أنواع الصيغ والمفردات اللغوية والكشف عن الانظمة النحوية والصرفية للغة الموصوفة كنظام النفي والاستفهام والتجمعات المورفيمية ونظام السوابق واللواحق ٠٠٠ الخ فمن حيث الصيغ «يجب على المحلل أن يقوم ببيان انواع الصيغ للغة التي يحللها ، وقواعد تبديل الصيغة لتشكيل أنظمة جديدة كنظام النفي أو الاستفهام في الجملة ، وكذلك المعالم الخاصة الموروثة في اللغة موضوع البحث ،» [١٠] وأما من حيث المفردات «فان المحلل ينبغي أن يزودنا بقائمة للرصيد العام للمورفيمات في اللغة موضوع البحث ـ مصحوبة بامكانيات تجمعاتها ـ مع تعيين الصيغ النحوية الكاملة Lexemes كلما أمكن ، وكذلك التغييرات الاصطلاحية Idioms وما تستخدمه اللغة من السوابق واللواحق» [١١].

ويبقى التحليل الفونيمي والمورفيمي [١٢] من اكثر الاعمال صعوبة

وأهمية بالنسبة الى المحلل اللغوي ، فبموجب التحليل الفونيمي يصل المحلل الى كشف الانظمة الصوتية للغة ، وعن طريق التحليل المورفيمي يضع المحلل يده على الانظمة الصرفية وبذلك يمكنه التوطئة للدخول الى النظام التركيبي أو النحوي للغة التي يتدارسها • ويتخذ التحليل الفونيمي والمورفيمي الخطوات الآتية:

في الوقت الذي تتجمع فيه لدى اللغوي المادة الكافية « يبدأ عمله التصنيفي والاستنتاجي ، وعلى أساس من خبرته العلمية الخاصة في الفونيمات يقرر أي الاصوات المتقابلة او المتضادة تناسب موقعية معينة وأيها لاتناسب وحينئذ يجب عليه أن يفصل الفونيمات الحقيقية للغة من الالوفونات • وخلال ذلك الوقت يجب ان تتكون عنده صورة كاملة عن التركيب الفونيمي للغة وعن الالوفونات التي تكون كل فونيم ، مع صورة واضحة عن الظروف المعينة التي بتحققها يقع الالوفون المعين (١٣) .

ومن الامثلة التطبيقية على التحليل الفونيمي والمورفيمي :(١٤)

١ـ حصر الفونيمات عن طريق مايعرف فنيا باسم الثنائيات الصغرى minimal pairs وذلك بأن يمتحن كل كلمتين تتفقان تماما في كل الاصوات ماعدا واحدا مثل Fit,Sit أو Set, Sit (وفي العربية مثل سلب سقب ، شطب شحب) ، فاذا استلزم التغيير الصوتي تغييرا في المعنى يعلم حنئذ أنهما فونيمان مختلفان (F)و(S) فونيمان مختلفان (كذلك (ل) و (ق) ، (ط) و (ح) •

٢ـ اذا كان هناك تقابل أكيد في المعنى أمكن للباحث أن يعدهما مورفيمين منفصلين • ولكن اذا كان المورفيمان يحملان نفس المعنى ويستعملان في موقعيتين مختلفتين يجب اعتبارهما ألومورفات(١٥) لمورفيم واحد :

(— ing) في workinng، مقابل (— ed) في worked : كل منهما يحمل معنى خاصاً مختلفاً اذن فهما

مورفيمان. في العربية: (يكتبان ويكتبون) كل منهما يحمل معنى خاصاً فهما اذن مورفيمان منفصلان، فـ (ان) تدل على الاسناد الى اثنين، و (ون) تدل على الاسناد الى الجماعة). (T -) المنطوقة التي تظهر في worked و (d —) التي تظهر في Filked وتغير العلة الموجودة في Found-Find كل اولئك يحمل معنىً واحداً وهو الدلالة على الماضي ولهذا يمكن اعتبارها كلها ألومورفات لمورفيم واحد.

ومن الاعمال اللغوية التي أفاد منها المنهج الوصفي ما يدعى (بالأطلس اللغوي)، وهو بمثابة مرشد الى اللهجات الحية للغة ما • وتتوفر فيه معلومات عن الصيغ الحية للغة أي بلد وخصائصها اللهجية • ويرسل جامعو هذه الاطاليس عادة الى الاماكن التي يقع عليها الاختيار من بلد ما لعمل الخرائط المطلوبة، ولابد لهم من الاستعانة براو يمثل المتكلمين المحليين[١٦]. بعد بيان بعض الاصول الأولية للمنهج الوصفي يطرح السؤال الآتي: **هل نجد بذورا أولية لهذا المنهج في الدراسات اللغوية العربية المبكرة؟ بتعبير آخر هل بدأ النحو العربي وصفياً أو معيارياً؟ وما الاسس التي يمكن الاعتماد عليها في بيان بدء الدراسات اللغوية في العربية وكيف بدأت لنصل الى اثبات أو نفي الوصفية عنها؟**

ويمكن أن نحصر الاجابة عن مثل هذه السؤالات بالأمور الآتية:

أولا ـ اتصال أوليات النحو العربي بالواقع اللغوي اتصالا مباشرا • والواقع اللغوي هو الاستعمال • والاستعمال من اهم الركائز للمنهج الوصفي، لان الوصف قرينة الاستعمال، ولايتصور وصف للغة ما من غير نظر في استعمالها الواقعي • «والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي •••، وقد كان أيضا أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية، وقد أدى هذا الاتصال الى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة»[١٧].

ثانيا ـ ومن امثلة الاتصال بالواقع اللغوي تلقي النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الاعراب والنقل عنهم مما مهد الى استقراء اللغة واستنباط القواعد نتيجة

لهذا الاستقراء « ومن ثم رأينا الدراسات العربية الاولى تتسم بالوصف وتنأى الى حد كبير عن المعيار»[١٨]. فالبادية كانت من اهم المصادر للدراسات اللغوية المبكرة ٠ وقد درج النحاة واللغويون الأوائل على النقل المباشر من البادية أو غير المباشر من أفواه الاعراب الوافدين الى المدن والأمصار ، وكان هذا عمل الخليل والكسائي اللذين يعدان من أهم المصادر لكتاب سيبوبه ، وكذلك فعل أبو عمرو بن العلاء وأبو عبيدة والأصمعي والمفضل الضبي وحماد الراوية ٠ «هذه المرويات التي هيأت للدارسين الأولين مواد دراساتهم سواء كان منها ما يتصل بالأدب أم مايتصل باللغة»[١٩].

ثالثا ـ ان منهج البحث في مدرسة الكوفة التقليدية في بداية نشاتها كان أقرب الى المنهج الوصفي باعتماد الكوفيين أساسا على المسموع وبخاصة النصوص وعدم اخضاعها كلية الى القواعد بل استنباط القواعد منها وتوجيههم نصوص القرآن واللغة والآدب هذا المنحى من المنهج وعدم تعويلهم الكبير على التأويلات البعيدة المتكلفة ، وابتعادهم عن اخضاع الدرس اللغوي عن روح المنطق البحت ٠ ولقد لخص لنا أحد الباحثين منهج البحث في المدرسة الكوفية بالعبارات الآتية «٠٠٠ اعتداد الكوفيين بالنقل ، وتناولهم القياس تناولا لايمس روح النص اللغوي ، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة والتوجيهات المتكلفة ، والامعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع ، وتفسيرهم النصوص القرانية والنصوص اللغوية الاخرى تفسيرا لايكاد يخالف الظاهر ، وميلهم عن اخضاعها لما تواضعوا عليه من اصول ، ثم بناء كثير من احكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا اليه وابعدوا جانبا اخر منها لانه استعصى على الخضوع لقواعدهم وأبعد في الخروج على تأويلاتهم ثم التماس ذلك في أقوال أئمتم وأعمالهم ووجد أنهم يلتزمون الدقة فيه ويتنكبون مخالفته ويتحرجون من الخروج عليه»[٢٠]

رابعا ـ تناول الظاهرة اللغوية على اساس شكلي وليس على أساس معنوي ، والشكل هو الظاهر والمنهج الوصفي يعنى بالظاهر اكثر من عنايته بما هو خلف ذلك:

«إن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على اساس شكلي وهو مبدأ من مبادىء النحو الوصفي [٢١]».

ونستنتج مما تقدم مختصرا أن الدراسات اللغوية في العربية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها ثم انتهت في الفترات المتأخرة (ولا سيما بعد القرون الهجرية الاربعة) الى المعيارية • وهي في شطرها الاول عولت على استقراء المادة اللغوية من صادرها الاصلية (السماع ـ المشافهة) ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية ، أي جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس • أما في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت اليها وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة والمستجدة وتوقفت في استقرائها عند عصر اصطلح عليه بعصر الاستشهاد الذي يعتبر قدحا كبيرا في تاريخ الدراسات اللغوية العربية ، فانقلب الميزان من الوصف الى المعيار ، من اخضاع القاعدة الى اخضاع المادة اللغوية ، من استمرارية الاستقراء والاخذ الى التوقف عنها • ولكننا لانعدم في الفترات التي تلت القرون الهجرية الاربعة بعض النظرات والانتقادات الموجهة الى المنهج العام الذي جنحت اليه الدراسة اللغوية ، وهي نظرات وان كانت قلقلة متباعدة زمنيا الا انها اتصفت بالجرأة والوضوح •

ولعل أبرز الانتقادات التي وجهت الى منهج النحاة واللغويين هو ما أقدم عليه ابن مضاء من الرد على أصول النحويين والدعوة الى دراسة النحو بحسب ظاهرة والابتعاد عن التأويلات والتقديرات تمشيا مع معتقده الاصولي في الظاهرية • ولنا وقفة عند اراء ابن مضاءتعزيزا للاستنتاج الذي سبق ان توصلنا اليه وتأكيدا لرأينا عن وجود بذور وصفية في الدرس اللغوي القديم •

وأول ما ينبغي ملاحظته في مذهب ابن مضاء النحوي هو الدافع أو السبب الذي حدا به الى الغاء بعض الأصول الاساسية في المنهج النحوي التقليدي كالعلل والعوامل والتقديرات • ويستفاد من بعض النصوص التي وردت في كتابه (الرد على النحاة)ان السبب الذي دعاه الى انكار ما أنكر هو اعتناقه المذهب الظاهري الذي كان المذهب الرسمي لدولة الموحدين في المغرب الاسلامي ، فالدافع اذن ديني

(أصولي) سياسي . وقد تنبه الى ذلك محقق الكتاب وذكره في مقدمته قائلا «...وتنبهت الى ان ثورة ابن مضاء على سيبويه ونحاة المشرق انما هي امتداد لثورة دولة الموحدين ـ وكان رئيس قضاتها ـ على فقهاء المذاهب الاربعة الكبرى المشرقية .... وكانت تلك الدولة تعتنق المذهب الظاهري الذي ينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع ، ومضى ابن مضاء على هدي هذا المذهب ينكر ـ في اصرار ـ نظرية العامل في النحو وما جرت اليه من ركام الأقيسة والعلل ...»[٢٢]

ويستفاد من بعض العبارات التي ذكرها ابن مضاء في كتابه مايفيد هذا الغرض ؛ فعند كلامه على المضمرات التي لايجوز اظهارها حرم القول في ذلك على من تأوله في اي القرآن الكريم . قال «...وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لايتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولادليل الا القول بان كل ما ينصب انما ينصب بناصب ، والناصب لايكون الا لفظا يدل على معنى اما منطوقا به واما محذوفا مرادا ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ...»[٢٣].

ومن الغريب انه في حديثه عن الغاء العامل يقرر أن المعمولات انما تعمل بارادة الله شأنها في ذلك شأن افعال الانسان والحيوان تعمل بارادة الله تعالى وهو مبدأ أصولي من مباديء الظاهرية تكلفه في القضايا اللغوية مثيرا استغراب القاريء المتأمل ، فلو ألغى العامل من غير تثريب وتكلف لعامل اخر لكنا له من المثنين الا انه الغى العامل النحوي الذي قرره النحاة التقليديون واستبدل به عاملا اخر هو العامل الالهي !؟ فالرفع في المرفوعات والنصب في المنصوبات والخفض في المجرورات لايكون الا بالارادة الالهية . قال ابن مضاء «فان قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الالفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به اما ان يفعل بارادة كالحيوان ، واما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولافاعل الا الله عند أهل الحق ، وفعل الانسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد

تبين هذا في موضعه وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولامعانيها ، لانها لاتفعل بارادة ولابطبع »[٢٤].

وقال في موضع آخر ردا على ابن جني في كلامه على العوامل اللفظية «.... قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، انما هو للمتكلم نفسه لالشىء غيره) .فاكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله (لالشيء غيره) ، وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فان هذه الاصوات انما هي من فعل الله تعالى ، وانما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية»[٢٥]

ويتلخص منهج ابن مضاء النحوي في الغاء العامل مذكورا كان او محذوفا ، والعلل الثواني والثوالث ، والتنازع في العوامل . وهي اسس منهجية بنى عليها النحو التقليدي منهجه العام في الدراسة اللغوية .

ونكتفي بايراد بعض الامثلة من كتابه لنستدل على حقيقة نقده للفكر النحوي التقليدي ؛ منها نقده لتقدير العامل المحذوف ، فقد قسم المحذوفات الى ثلاثة اقسام ، الاول : محذوف لايتم الكلام الا به ، والثاني : محذوف لاحاجة بالقول اليه ، والثالث : مضمر اذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره . قال معلقا على القسم الثاني (محذوف لاحاجة بالقول اليه) : «بل هو تام دونه ، وان ظهر كان عيبا كقولك (أزيدا ضربته) قالوا انه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيدا). وهذه دعوى لادليل عليها الا ما زعموا من ان (ضربت) من الافعال المتعدية الى مفعول واحد وقد تعدى الى الضمير ، ولابد لزيد من ناصب ان لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق الا الاضمار . وهذا بناء على أن كل منصوب فلابدله من ناصب ، وياليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم (أزيدا مررت بغلامه)؟ وقد يقوله القائل منا ولايتحصل له مايضمر ؟! والقول تام مفهوم ولايدعو الى هذا التكلف الا وضع : كل منصوب فلابد له من ناصب ...»[٢٦].

وقال منكرا تقدير متعلق المجرور كما في قولك (زيد في الدار) تقديره (مستقر في الدار) :

«ولاشك ان هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولاحاجة بنا الى غير ذلك» والقول بالنسبة بين اسمين دالين على معنيين يربطهما ويدل عليهما حرف الجر هو من اراء الاصوليين[٢٧] .

ومن أمثلة نقده للعلل والغاء العلل الثواني والثوالث قوله «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لانه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب ان يقال له : كذا نطقت به العرب • ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر • • • »[٢٨]

وأنكر ابن مضاء التنازع في باب العامل وكان يذهب الى التعليق اي تعليق معمول اسم الفاعل والمفعول شانهما في ذلك شان المجرورات • قال «فمن هذه الابواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الاخر وما كان نحو ذلك • هذه ترجمة سيبويه ـ رحمه الله ـ وانا في هذا الباب لا أخالف النحويين الا في أن أقول : علقت ، ولا أقول : أعملت• والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين• »[٢٩]

وهناك نصوص كثيرة في كتب اللغة ذات عبارات وصفية ايجابا أوسلبا ، كقولهم : (عربي جيد)، (هذا كله سمع من العرب) ،(عربي مطرد)، فزعم أنها عربية) ،(• • • الا أن الاستعمال لم يات في ذلك) ، (والعرب تستعمل)،(وما أظن ان العرب فاهت بذلك يوما ما)• • • الخ وفيما يأتي بعض ما اخترناه من هذه النصوص للاستدلال على وجود معايير وصفية في القواعد العربية التقليدية :

١ـ ضرب زيد عمراً : «• • •وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا وذلك قولك زيدا ضربت» •[٣٠]

٢ـ «وزعموا ان بعض العرب يقول : شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى يريد

ترى فيى ؛ فهذا ضعيف والوجه الاكثر الاعرف النصب وانما شبهوه بقولهم الذي رأيت فلان حين لم يذكروا الهاء...»[31]

٣- الصفة المشبهة بالفاعل: «واعلم ان الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لايكون فيه الالف واللام لان الاول في الالف واللام، وغيرهما ههنا على حالة واحدة وليس كالفاعل فكان ادخالهما أحسن واكثر كما كان ترك التنوين اكثر وكان الالف واللام أولى لان معناه: حسن وجهه ؛ فكما لايكون هذا الا معرفة اختار في ذلك المعرفة، والاخرى عربية، كما أن التنوين عربي مطرد..»[32]

٤- «واعلم ان ناسا من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل. يقولون: هلمي وهلما وهلموا»[33]

٥- « هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعت العرب: وذلك قولك: ويح له وتب، وتبا لك وويحا ؛ فجعلوا (التب) بمنزلة (الويح)، وجعلوا (ويح) بمنزلة (التب) فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب»[34]

٦- « هذا باب ما شبه من الاماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به اذ كانت تقع على الاماكن: وذلك قول العرب سمعناه منهم: هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد ....وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة، وذلك اذا دنا فلزق بك من بين يديك .... وهو منك مناط الثريا ....وقال: وهو مني معقد الازار ؛ فأجري هذا مجرى قولك هو مني مكان السارية وذلك لانها أماكن .... وليس يجوز هذا في كل شيء لوقلت: هو مني مجلسك، ومتكأ زيد، ومربط الفرس لم يجز ؛ فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا.....»[35]

٧- « هذا باب ماينتصب في التعظيم والمدح: وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته ،وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ

هو ، والحمدُ لله أهل الحمد ، والمُلْك لله أهلَ الملك . ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا .... وأما الصفة فان كثيرا من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الاول فيقولون : أهل الحمد والحميدِ هو ، وكذلك الحمدُ لله أهلِه ، ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت .... وسمعنا بعض العرب يقول : الحمدُ لله ربَّ العالمين فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية»[٣٦]

٨- « هذا باب ما جرى مجرى كَمْ في الاستفهام : .... وكذلك كأيّن رجلا قد رايت .زعم يونس : وكأين قد أتاني رجلا ؛ الا ان اكثر العرب انما يتكلمون بها مع (مِنْ)»[٣٧].

٩- « ومن هذا الباب قولهم : أرأيتك زيداً مافعل ؟ وفي التثنية والجمع : أرأيتكما وأرأيتكم . والتاء هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الاحوال ، وان كان المخاطب واحدا مذكرا أو مؤنثا أو مجموعا ، والقياس لايمنع تثنية ذلك وجمعه كما لم يمنع من ماضي (يدع) و (يذر) ؛ الا أن الاستعمال لم يات في ذلك ...»[٣٨]

١٠- « أما كم الاستفهامية فهي بمنزلة عشرين وما أشبهه من الاعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها ، تقول : كَمْ درهماً لك ..»

كم الخبرية : « وأما كم التي تكون خبرا فهي في التكثير نظيرة (رُبَّ) في التقليل وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو : مائتي درهم ، وذلك قولك : كَمْ غلام لك قد ذهب .... وناس من العرب ينصبون في الخبر كما ينصبون في الاستفهام »[٣٩].

١١- كأيِّنْ « ... وكذلك قولهم : كأيِّنْ رجلًا قد رايت . أجري هذا الحرف مجرى (كم) ؛ الا أن اكثر العرب انما يتكلم به مع (مِنْ) . قال الله جلّ وعزّ (وكأيِّنْ من قرية) ...»[٤٠].

١٢- « واعلم ان العرب تحذف المنادى والمستغاث به مع (يا) فيقولون : يالِلْعَجب ، يريدون : ياَلقَوْمٍ لْلِعَجبِ • ومن ذلك قولهم : يويل لك كأنه قال : يا انسان ويل لك •••»[٤١]•

١٣- « والعرب تستعمل الواو بمعنى (رُبَّ) فيقولون : وبَلَدٍ قطعتُ ، يريدون : رُبّ بلدٍ»[٤٢]•

١٤- «••• وجميع مايمال فترك امالته جائز • وليس كلُّ مَنْ أمالَ شيئا وافق الآخرَ فيه من العرب ؛ فاذا رايت عربياً قد أمالَ شيئا وامتنع من اخر يشبهه فلاترين أنه غَلِط•[٤٣]» •

١٥- ان المفتوحة المخففة : عطفها على (إن) المكسورة في قوله :

إمّا أقمتَ وأمّا أنت مرتحلاً فاللهُ يَكْلأُ ماتأتي وما تَذَرُ

« الرواية بكسر إن الاولى وفتح الثانية ؛ فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة • وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك (إنْ جئتني أكرمتك) وقولك (أكْرِمُكَ لاتيانكَ إيّايَ) واحداً صحّ عطف التعليل على الشرط في البيت ، ولذلك تقول (إن جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك)ثم تقول (إنْ جئتني ولاحسانك إليّ أكرمتك) فتجعل الجواب لهما • انتهى • وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما »[٤٤]•

١٦- أيّ الموصولة «نحو (لَنَنْزِعن من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ •••) التقدير : لننزعن الذي هو أشد • قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة ؛ لانهم يرون ان أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية ••• وقال الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحداً يقول (لأضربنَّ أيُّهم قائم) بالضم •••»[٤٥]•

١٧- المسألة المعروفة في كتب النحو بالمسألة الزنبورية • وهي سؤال طرحه

الكسائي على سيبويه في مجلس يحيى البرمكي • وفحوى السؤال قول العرب (قد كنت أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لَسْعةً من الزنبور فاذا هو هي) أو (فاذا هو اياها)•

أجاب سيبويه (فاذا هو هي) ، فخطئه الكسائي ، «فقال يحيى : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما ؟ فقال الكسائي : هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر : أنصفت ، فأحضروا ، فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيبويه •••» [٤٦] الخ الخبر •

المنهـج المعياري :

المنهج المعياري بخلاف المنهج الوصفي قائم عـلى فرض القـاعدة أي يبـدأ بالكليات وينتهي الى الجزئيات • ولما كان المنهج الوصفي منهجا استقرائيا يعتمد المادة اللغوية أساسا لاحظنا أن المنهج المعياري يعتمد القاعدة أساسا وينأى عن الوصف ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها باحكام شتى التأويلات ، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة ان لم يجد فيها تأويلاً مناسبا ولو كان بعيدا أو مستغربا •

وعرفت المعيارية في الدراسات اللغوية الاوربية واستخـدم لها عبـارة اللغة المعيارية Standard Language او عبارة (المعياري) Prescriptive حينما توصف اللغة أو النحو أو القواعد عامة •

وتكون اللغة المعيارية في اول أمرها لهجة من لهجات لغـة ما ثم تـرقى الى مستوى التقليد والمحاكاة وتتخذ لها صفة رسمية ، لذلك قيـل في تعريفهـا وبيان اسباب نشأتها « ان اللغة المعيارية هي ذلك المستوى الكلامي الذي له صفة رسمية ، والذي يستعمله المتعلمون تعليما راقيا ، وغالبا ماتكون اللغة المعيارية في اول الامر لهجة محلية تنال شيئا من التمجيد أو التقدير ويعترف بها كلغة رسميـة لسبب من الاسباب ، كأن تكون لهجة منطقة من البلد اتخذت مقرا للحكم ، او لهجة مجموعة من الناس اصبح لهم سيطرة عسكرية ، او لهجة منطقة لها زعامة أدبية [٤٧] • فالمعيارية

بهذا المفهوم هي اللهجة المفضلة التي تتخذ مقياسا للبلاغة والفصاحة كتفضيل لهجة قريش في الدراسات العربية التقليدية على سائر اللهجات العربية الاخرى لاسباب دينية وسياسية • ثم تكون هذه اللهجة المفضلة نواة للمنهج المعياري وتتخذ قواعدها معيارا للصحة والخطأ كما هو واضح في تاريخ العربية •

لقد لاحظنا في الموضوع المتقدم كيف نشأ النحو العربي نشأة وصفية باعتماد الاستقراء ولكن بعد حين من الزمن جنح النحاة به صوب المعيارية بعد ان وضعوا القواعد والاصول وتوقفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدة فبرزت اللغة الرسمية ممثلة بهذا النحو واعتبرت مقاييسه وقواعده فيصلاً في الصحة والخطأ • ولما كان الهدف منصبا في الغالب على تعليم الناشئة وغيرهم من المتثقفين والمتخصصين رأيناهم يتجهون بالنحو وجهة تعليمية • والتعليمية اداة المعيارية اذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصوابي لمعيارية اللغة • ثم تسرب هذا المنهج شيئا فشيئا ـ تساعده عوامل اخرى سنذكرها بعد قليل ـ الى الدرس اللغوي على مستوى التخصص البحث • « ان العناية التي نشأ النحو العربي من اجلها وهي ضبط اللغة وايجاد الاداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي ، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيا • • • »(٤٨)

ولم يكن الغرض التعليمي سببا وحيدا في معيارية النحو العربي بل هناك اسباب اخرى من اهمها تأثر النحو العربي بالمنطق ، والمنطق الذي نعنيه هو منطق ارسطو الذي قال كثير من الباحثين بتأثيره في بعض الاتجاهات في الدراسات العربية القديمة منها الدراسات اللغوية • وهذا المنطق يعنىٰ (بالصورة) أكثر من عنايته (بالمادة) « ودرس اللغة ينبغي ان يركز على المادة لا على الصورة ، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو »(٤٩)

وعناية المنطق الارسطي بالصورة أو الشكل جاءت نتيجة لاهتمامه بالطبيعة

الثابتة أو (الأنواع) من حيث ماهياتها الازلية • ونرى أن تعريف الاشياء وفقا لهذا المفهوم قد تأثر به النحو العربي من حيث تعريف الكليات النحوية كابواب الاسم والفعل والحرف والمبتدأ والخبر ••• الخ وكانت المعيارية نتيجة لمقدمة منطقية ارسطية هي النظرة الى الطبيعة ـ بما فيها من انواع واشياء ـ نظرة ثابتة لاتتغير • ومجال البحث في هذا الموضوع يتسع للدارسين في موضعه الا انه ينبغي ان نفهم الفرق بين العلم الارسطي ممثلا بمنطقه والعلم الحديث ممثلا بالاتجاهات المختلفة للمنطق المعاصره • وهذا الفهم على سبيل الاختصار والاستطراد لنشفع استنتاجنا السابق بدليلين : أما عناية المنطق الارسطي بالانواع الثابتة فقد قال زكي نجيب محمود في مقدمة ترجمته كتاب (المنطق نظرية البحث) لجون ديوي[٥٠] « والمنطق الأرسطي في صميمه معني قبل كل شيء (بالطبيعة) الثابتة لا (بالفيزيقا) المتغيرة ، هو معني (بالانواع) من حيث ماهياتها الازلية التي لا تتغير تعريفاتها بتغير الظروف وتغير الافراد ؛ فالانسان ـ من حيث هو ماهية ثابتة ـ هو موضوع العلم ، وأما الافراد الذين يجيئون ويذهبون فلا يتعلق بهم علم يقيني ، واذن فليسوا مما يعنى به المنطق ؛ **وحتى ان ذكر فرد من الافراد فلايذكر من حيث هو فرد قائم بذاته ، بل يذكر من حيث هو حقيقة جزئية تتمثل فيها حقيقة النوع** ؛ ولذلك لايجوز في المنطق الأرسطي أن نعرف فردا ، لأن التعريف ينصرف الى النوع وحده ، والتعريف هو الصورة التي يمثلها الجوهر باعتباره موضوعا للمعرفة ؛ ولو كملت لك تعريفات الانواع ؛ كملت لك المعرفة بالوجود كله » • أما الفرق بين العلم الارسطي والعلم الحديث فقد لخصه لنا أحد الباحثين الغربيين بقوله « يحاول العلم ـ اليوم ـ أن ينصرف باكثر جهده الى إقامة ما يسمى بـ (قوانين الطبيعة) وهذه القوانين هي ـ بصفة عامة ـ إجابات عن السؤال القائل : في اي الظروف يحدث التغير الفلاني ؟ أو ماهو أعم المباديء المتمثلة في التغير الفلاني ؟ أكثر مما هي اجابات عن السؤال القائل : ما تعريف الموضوع الفلاني ؟ أو ما هي صفاته الجوهرية ؟ فاذا كانت اراء أرسطو قد عفى عليها الزمن ، فذلك في الاسئلة المطروحة ابتغاء الاجابة عنها ، أكثر منه في

المنطق الذي يحاول به ان يبرهن على صحة تلك الاجابة»[٥١]

ومن اثار المنطق في الدرس اللغوي عند العرب هو القول بالقياس والبرهان والعلل . وقد شغل النحاة ولا سيما في القرن الرابع الهجري وما تلاه بهذه المبادىء واعتبروها أصولا للنحو ، حتى ان الزجاجي رد على الذين اتبعوا سيبويه في تقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف تقليدا من غير برهان ولاحجة ، قائلا « .... فان كنتم قبلتم ذلك عنه تقليدا من غير برهان ولاحجة ، فأنتم في عمياء وشبهة ، فما دعاكم الى قبول ذلك منه وقد علمتم ان النحو علم قياسي ومسبار لاكثر العلوم لايقبل الا ببراهين وحجج »[٥٢] ، فالاصل عند الزجاجي هو القياس المبني على البرهان والحجة لا الاستقراء المبني على وصف ماتكلمت به العرب ، فلو وقع عنده شيء لم تتكلم به العرب قاسه على شيء تكلمت به وصح ذلك عنده ، وان كان زعم سيبويه وأتباعه ـ وهم يمثلون المدرسة التقليدية ـ في تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف قائما على فكر منطقي وربما جاء متأثرا ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ بتقسيم أرسطو الكلمة الى هذه الاقسام الثلاثة . والناظر في العربية يجد فيها اشياء كثيرة لا يمكن ان تدخل ضمن التقسيمات الثلاثة للكلمة الابشيء من التكلف ، لذلك أولوا لها نعوتا مختلفة ، كأن يقولوا هذا اسم فعل ، وهذا حرف مشبه بالفعل ، وذاك فعل جامد لانه لم يخضع للاشتقاق الزمني الثلاثي . وأغرب من ذلك أنهم أدخلوا الضمائر باختلاف أنواعها والاشارة ونحوهما ضمن تقسيماتهم للاسماء وان نأت عنها معاييرهم الجامعة المانعة للاسم .

وحاول الزجاجي ان يجعل علل النحو (عللا لغوية) ، بمعنى اعطائها صفة لغوية لا منطقية باعتبارها عللا ليست موجبة . قال « أقول أولا ان علل النحو ليست موجبة ، وانما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للاشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق[٥٣] .

ثم يقسم علل النحو الى علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ،

فيعود بذلك الى المنطق من حيث بدأ ، ولا سيما في القسم الثالث • أما القسم الاول فهو واهم في بعضه لانه في الحقيقة استقراء مبني على الوصف لكلام العرب وليس عللا ، لكنه (استقراء ناقص) كما يصطلح عليه أي أنه ليس استقراء لجميع النظائر في مواردها وانما لمجموعة كبيرة منها بحيث صح جعلها قاعدة وصفية • واليك بعض ماقاله في هذا القسم : « فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب ، لانا لم نسمع نحن ولاغيرنا كل كلامها منها لفظا ، وانما سمعناه بعضا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو اكل ، وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جدا وفي الايماء اليه كفاية لمن نظر في هذا العلم»[٥٤]

وحاول ابن جني أن يفعل مافعله الزجاجي الا انه كان في عبارته ألصق بالمنطق من عبارة الزجاجي ، وقارن بين العلل النحوية والفقهية ونسبتهما الى علل المنطق ، وهو دليل على مدى التأثير الذي تركه منطق أرسطو في مجمل الدراسات الاسلامية في القرن الرابع الهجري • قال في موضع مؤكدا نسبة علل النحو الى علل المنطق : « اعلم ان علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب الى علل المتكلمين ، منها الى علل المتفقهين • وذلك أنهم انما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه • • • »[٥٥]

على حين نفى في موضع اخر أن تكون العلل النحوية في سمت العلل المنطقية ، حيث قال : « • • • • انا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البته ، بل ندعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية • • • »[٥٦]

ومن مظاهر ايغالهم في العلل ما دعوه بالعلل الثواني والثوالث التي رفضها ابن مضاء كما لاحظنا ذلك فيما تقدم ، وهي تتمة للقاعدة المنطقية القائلة بوجوب علة لكل معلول ، فاذا فهمت الاولى فلابد لها من ثانية واذا فهمت الثانية فلابد لها من ثالثة ، وهكذا حتى يستحيل الدرس اللغوي الى مجموعة من الافتراضات التدريجية

لقاعدة العلة والمعلول • وتوجد شواهد كثيرة على مانقول مسطرة في كتب النحو ولا سيما الكتب المتأخرة منه ، ونكتفي بمثال واحد نقله ابن جني عن الزجاج ، قال : « قال أبو اسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول : انما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فان قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا ايضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك ان الفعل لايكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ••• »[٥٧] ولنا أن نسال الزجاج وابن جني - جريا على قاعدة العلل : لِمَ قلَّ الفاعل وكثر المفعول في كلامهم ؟ وما الدليل على ذلك ؟ وما وجه استثقالهم الرفع واستخفافهم النصب •••• الخ الاسئلة التي لايمكن ان نتصور لها أجوبة الا ضمن معيار منطقي صرف •

وبعد أن تبين لنا أن الاتجاه الذي ساد الدراسات اللغوية في تاريخ العربية هو اتجاه معياري بعد ان كان وصفيا ، وان من جملة الاسباب في هذا الاتجاه تأثر الدارسين بالمنطق القياسي الأرسطي ، بقي ان نسأل عن مدى صلاحية المنطق القياسي للدرس اللغوي خاصة وللدراسات العلمية عامة ؟ والجواب أنه لايصلح للدرس اللغوي ولا للدراسات العلمية « لانه يوجد القاعدة أولا ثم يفكر في مايمكن أن يدخل تحتها من مفردات »[٥٨] وصلاحية الدراسة اللغوية تعتمد فيما تعتمده من أصول استقراء المادة اللغوية ووضع القاعدة نتيجة لهذا الاستقراء •

ورب سائل يسأل عن السبب العملي الذي حدا بالنحويين التقليديين أن يصطنعوا منهجا معياريا مبنيا على منطق قياسي ؟ والجواب - فيما نراه - انهم اصطنعوا هذا المنهج ليضعوا العربية في قواعد غير قابلة للخطأ ، أي انهم استهدفوا (الصواب المطلق) حفاظا على لغتهم وكأنهم بذلك يضعون قواعد عامة لعلوم الطبيعة والرياضة • ولما كانت مثل هذه العلوم التجريبية والتجريدية قابلة للتغيير ايضا على مر السنين ، فهل تكون اللغة بمعزل عن التغيير ؟ وهي وليدة العلاقات الاجتماعية على راي من قال بعلاقة اللغة بالمجتمع ، او وليدة العقل على راي من قال بعلاقة

اللغة بالعقل • ولنا ان نتوقف عند مقولة لتشومسكي وهو من أشد المناصرين للعقلانية في الدراسات اللغوية تاثرا بمنهج ديكارت ، حيث قال : « ليس هناك صواب مطلق في طريقة نحوية معينة ، ولكن هناك طريقة أصح أو أفضل من طرق أخرى »(٥٩)

ومن القضايا التي قد يحسب ان لها علاقة بالصواب المطلق قضيتان مرتبطتان بالمنهج الوصفي أثير حولهما الجدل والنقاش ، ووجه بهما القدح والنقد الى هذا المنهج • وهما : المستوى الصوابي والصوغ القياسي •

أما المستوى الصوابي فيفترض من حيث الشكل معيارا لغويا للصواب المطلق في اللغة ، ولكنه في حقيقته غير ذلك فهو ينظر الى الصواب باعتباره مقياسا يفرضه المجتمع اللغوي الواحد ، فهو « معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال • • • لايمكن النظر اليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين ، وانما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الافراد ، ويرجع الافراد اليه عند الاحتكام في الاستعمال »(٦٠)

لذلك فالمستوى الصوابي قابل للتغيير لارتباطه بمسير التغيرات الاجتماعية « فما كان صوابا في الماضي يصبح خطأ في الوقت الحاضر ، ويصبح خطأ اليوم صواب الغد ، اذا راى المجتمع اللغوي ان يتبناه في الاستعمال»(٦١)

أما ظاهرة الصوغ القياسي التي تسمى analogic greation فهي مقدرة خاصة اكتسابية ، يكتسبها الفرد من طفولته ، ولها علاقة وطيدة بالمجتمع اللغوي الذي يعيش فيه • ووفقا لها تحصل لديه ملكة قياس صيغ لم يسمعها على صيغ قد سمعها •

وتبدو هذه الظاهرة في اول وهلة كانها مرتبطة بفكرة الصواب المطلق ولكنها ليست كذلك فهي مرتبطة بمعايير اجتماعية ، شأنها في ذلك شأن المستوى الصوابي ، لذلك « لايعتبر اعتراف المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسي خيانة لطابعة الوصفي فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية وانما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي »(٦٢) ومن الجدير بالذكر ان التحويليين أخذوا هذه الفكرة واستفادوا منها في

شرح نظريتهم التوليدية •

مظاهر المنهج المعياري في الدرس اللغوي القديم :

يمكن ان نستدل ببعض المظاهر على المنهج المعياري في الدراسات اللغوية القديمة ، وهي مظاهر مرتبطة باصول اعتمادها النحاة واللغويون في توجيه افكارهم وجدلهم • وتتلخص فيما يلي :

١- الاخذ من بعض القبائل واللهجات وترك قبائل ولهجات أخرى ، وبخاصة ما يتعلق بالمفردات والتصريف والتركيب • واكثر القبائل الذين أخذ عنهم : قيس وتميم وأسد • تليهم : هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين (٦٣) •

٢ - ادخال بعض المناهج التي عرفت التقسيم والتحديد على البحث اللغوي ، منها منهج علوم الحديث في بعض اصطلاحاته كالضعيف والمنكر والمتروك ، حيث عرف الضعيف من الكلام بانه « ما انحط عن درجة الفصيح ، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالا بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه ، والمتروك : ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيره • • • » (٦٤) •

٣- تقسيم الكلام - من حيث الاستعمال - الى مطرد وشاذ ، قال أبو علي الفارسي : «هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم : اعلم ان الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب : شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس ، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس ، وشاذ عنهما» (٦٥) •

٤- التقدير والافتراض : نعني بهما تقدير جمل وافتراضها على أساس توجيه الكلمات المتضمنة فيها توجيها اعرابيا تفقد بموجبه الجملة أو الجمل تكافأها الدلالي فتخرج من حيز المعقول والمفهوم الى حيز اللامعقول

واللامفهوم فتستحيل بذلك أنماطا من الكلمات رتبت ترتيبا متعمدا لغرض الاعراب فتختلط على أذهان السامعين • وفي كتب النحو التقليدي أمثلة كثيرة على التقدير والافتراض نذكر منها مثالا للاستدلال :

« ••• تقول : ما اعجبَ شيءٌ شيئا إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرس عمروٌ : فنصبت (اعجابا) بالمصدر ، وأضفته الى زيد ؛ فالتقدير : ما اعجب شيء شيئا كما اعجب زيدا أنْ ركب الفرس عَمرو ، لأنك أضفت الركوب الى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأن عمروا ركبه ، و(زيد) المفعول ؛ لان الركوب أعجبه» (٦٦)

٥ـ استعمال بعض القضايا في الشعر مخالفة للقواعد التي قررها النحاة • كالضرورات الشعرية المعروفة من جر الساكن وتسهيل الهمز أو همز الكلمة ونحوهما ، وبعض هذه القضايا لها علاقة بتركيب الكلام ، ونكتفي بمثلين ذكرهما سيبويه (٦٧) ، قال : « •••• ومن ذلك ايضا : هذا سواءك وهذا رجل سواءك • فهذا بمنزلة (مكانك) اذا جعلته في معنى (بدلك) ولايكون اسما الا في الشعر • قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) • قال الشاعر :

ولا يَنْطقُ الفحشاء من كان منهمُ
اذا قعدوا منا ولا من سوائنا

وقال الاخر :

تَجَانفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي
وما عَدَلتْ من أهلها لسوائكا

ومثل ذلك : أنت كعبدالله .... أي أنت في حال كعبدالله ، فأجري مجرى (بعبد الله) ، الا أن ناسا من العرب اذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مِثْل) . قال الراجز :

فصُيِّروا مِثْلَ كعَصْفٍ مأكولْ

أمثلة للمنهج المعياري من نصوص النحو التقليدي :

تتوفر أمثلة كثيرة ومتنوعة من نصوص نحوية قديمة للاستدلال على الاتجاه المعياري الذي ساد الدراسات اللغوية في تاريخ العربية ، ولا سيما النصوص المتأخرة منها ، وان كنا لانعدم نصوصا من القرون الثلاثة المتقدمة ، الا ان الاتجاه المعياري قد طغى على النصوص المتأخرة وبخاصة تلك التي وضعت شرحا وتعليقا واستدراكا

ونقتصر على ايراد بعض النصوص لثلاثة من أعلام اللغويين يمثلون القرون المختلفة ، وهم : أبو علي الفارسي وابن جني وابن هشام ، تتمة للموضوع من باب **الاستشهاد على معيارية المنهج في الدراسات اللغوية القديمة .**

أبو علي الفارسي :

إنّ وأخواتها لامدخل لها في الافعال : « ألا ترى أن (إن) لامدخل لها في الأفعال وكذلك أخوات (إنّ) ، فان قلت فقد أنشد أبو زيد :

فليت دفعت الهمّ عني ساعة
فبتنا على ماخليت ناعمي بالِ

وانشد أبو عبيدة :

فليت كفافاً كان خيرك ....

ومن أبيات الكتاب :

فلو أنّ الحقّ اليوم منكم اقامة

فان ذلك من الضرورات في الشعر للحاجة الى اقامة الوزن ، وهو يجيء على تقدير الحذف لاسم (إن) المنصوب ...»[٦٨]

ابن جنـي :

خبر المبتدأ اذا كان معرفة أو نكرة : « فان اجتمع في الكلام معرفـة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة ، تقول : زيد جالس ، ف (زيد) : هو المبتدأ لأنه معرفة ، و (جالس) هو الخبر لأنه نكرة . فان كانا ـ جميعا ـ معرفتين ، كنت فيهما مخيرا أيهما شئت جعلته المبتدأ وجعلت الاخر الخبر . تقول : زيد أخوك ، وان شئت قلت : أخوك زيد »[٦٩]

الجملة اذا وقعت خبرا لمبتدأ : «ولابد لكل واحدة من الجملتين هاتين ـ اذا وقعت خبرا عن المبتدأ ـ من ضمير يعود اليه منها . تقول : زيد قام أبوه».

« ولو قلت : زيد قام عمرو لم يجز لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ . فان قلت : اليه ، أو : معه ، أو نحو ذلك صحت المسألة لأجل الهاء العائدة».

« فأما قولهم : السمن مَنَوانِ بدرهمٍ . فانما تقديره : السمن منوان منه بدرهم ولكنهم حذفوا (منه) للعلم به . وكذلك قولهم : البُرّ الكُرُّ بستين أي الكـرُّ منه بستين»[٧٠]

ظرف الزمان اذا وقع خبرا عن جثة (ما كان عبارة عن شخص) :

« ولو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة ، أو نحو ذلك ، لم يجز ذلك لان ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث لانه لافائدة فيه • فاما قولهم : الليلة الهلال : فانما تقديره الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامة » (٧١)

تقديم الفاعل على الفعل : « واعلم أن الفعل لابد له من الفاعل ، ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل فان لم يكن مُظْهراً بعده ، فهو مضمر فيه ، لامحالة ، تقول : زيدٌ قامَ • ف (زيد) : مرفوع بالابتداء • وفي (قام) ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله » (٧٢)

اسم كان وخبرها اذا كان أحدهما معرفة والاخر نكرة : « فاذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم كان المعرفة وخبرها النكرة • تقول : كان عمرو كريما • ولايجوز : كان كريم عمرا الا في ضرورة الشعر • قال القطامي :

قفي قبلَ التفرُّق يا ضُبَاعا
ولايَكُ موقفٌ منكِ الوداعا

فجعل موقفاً وهو نكرة اسمها ، والوداع وهو معرفة خبرها » (٧٣)

أفعال الشك واليقين : تقدمها او توسطها أو تأخرها عن المبتدأ والخبر :

« فاذا تقدمت هذه الافعال لم يكن من إعمالها بُدٌ • تقول : ظننتُ زيداً كريماً • فان توسطت بين المبتدأ وخبره كنت في إلغائها وإعمالها مخيّراً • تقول في الاعمال : زيداً ظننتُ قائماً • وفي الالغاء : زيد أظن قائم ••• فان تأخرت : اختير إلغاؤها وجاز، إعمالها تقول : زيدٌ قائمٌ ظننت • وإن قلت : زيداً قائماً ظننت • جاز •• » (٧٤)

الظرف : « كل اسم من اسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه » « وجميع أسماء الزمان من المبهم والمختص يجوز أن يكون ظرفا • نحو : صمت يوما ، وسرت شهرا وأقمت عندك حَوْلاً ، وصُمْتُ الشهر الذي تعرف ، وزرتك

صُفَراً ، ولقيتك يوم الجمعة»« فان قلت : يومُ الجمعة مبارك ، رفعته لأنه ليس فيه معنى (في) فقس عليه ٠٠٠» [٧٥]

وصف المعرفة والنكرة : « ٠٠٠ والمعرفة توصف بالمعرفة ، والنكرة توصف بالنكرة ، ولاتوصف معرفة بنكرة ولانكرة بمعرفة ٠٠٠ ولو قلت : مررت بزيد ظريف ـ على الوصف ـ لم يجز لأن المعرفة لاتوصف بنكرة ٠٠» [٧٦]

التوابع : « ومعنى هذه التوابع كلها شدة التوكيد ٠ ولايجوز تقديم بعضها على بعض ، فلو قلت : جاء القوم أجمعون كلهم ، لم يجز أن تقدم (أجمعون) على (كل) لقوة (كل) عليها ولضعفها» [٧٧] .

النداء : « وتقول في النداء : اللهم اغفر لي ٠ وأصله : يا الله اغفر لي ٠ فحذفت (يا) من أوله وجعلت الميم في اخره عوضا من (يا) في أوله ٠ ولايجوز الجمع بينهما الا أن يضطر شاعر ٠ قال :

إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا
أقول يا اللهمَّ يا اللهما ٠٠» [٧٨]

ابن هشام :

(أن) المفتوحة المخففة : « أن لايكون في الجملة السابقة أحرف القول ؛ فلايقال : قلت أنِ افعلْ ٠ وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ، وذكر الزمخشري في قوله تعالى (ما قلتُ لهم إلاّ ما أمرتني به أن اعبدوا الله ٠٠٠) أنه يجوز أن تكون مفسِّرة للقول على تأويله بالامر ، أي ما أمرتهم إلاّ بما أمرتني به أن اعبدوا الله ، وهو حسن ٠ وعلى هذا فيقال في هذا الضابط أن لايكون فيها حروف القول إلاّ والقول مؤول بغيره ٠٠٠» [٧٩]

الحكم بالشذوذ على ماينافي المعيار اللغوي ـ قواعد خاصة بالشعر : « وعن

المبرد انه حمل على ذلك [إنّ بمعنى نَعَمْ] قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) واعترض بامرين ، أحدهما : ان مجيء إنّ بمعنى نَعَمْ شاذ ، حتى قيل : انه لم يثبت • والثاني : ان اللام لاتدخل في خبر المبتدأ وأجيب عن هذا بانها لام زائدة ، وليست للابتداء ، أو أنها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظاً كما قال :

ورجِّ الـفـتى لـلـخـير مـا إنْ رَأيْتَـهُ
عـلى الـسـنّ خيـراً لايـزال يـزيـدُ

فزاد (إن) بعد (ما) المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ، ويضعف الاول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر ، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين •••»(٨٠) • هلا حرف تخصيص : « ألاّ ـ بالفتح والتشديد ـ حرف تخصيص مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التخصيص • فأما قوله :

ونُـبِّئْـتُ لـيـلىٰ أرسـلت بـشـفـاعـة
إليّ ، فـهـلا نَفْسُ لـيـلىٰ شـفـيـعُـهـا

فالتقدير : فهلا كان هو ، أي الشأن ، وقيل : التقدير فهلا شفعت نفس ليلى • لأن الاضمار من جنس المذكور أقيس ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها» (٨١)

المنهج التاريخي

يعنى المنهج التأريخي في دراسة اللغات بالتغير الدلالي للغة ، ومراحل تطور لغة واحدة أو مجموعة من اللغات عبر مسيرتها ، ومظاهر هذا التطور ، وأسبابه ،

ونتائجه • وتوصل اللغويون الغربيون في القرن الماضي وأوائل هذا القرن الى مجموعة من الاسس والمفاهيم والقواعد مما هيأ الى بروز علم يدعى (بعلم اللغة التاريخي) • وكان من اهم الاسس التي اعتمد عليها في التحليل هو مفهوم (الحركة) أو (الفاعلية المستمرة) dynamic⅞ « فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة ، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة ، وفي كل اللغات ، كما ان التغير يحدث في كل الاتجاهات (النماذج الصوتية ، والتراكيب الصرفية ، والنحوية ، والمفردات) ولكن ليس على مستوى واحد ، ولاطبقا لنظام معين ثابت • هذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية »[٨٢]

وما يهدف اليه علم اللغة التاريخي بمنهجه الفاعلي المستمر هو الكشف عن الاتجاهات المختلفة للتغير اللغوي وأنظمتها من خلال الوصول الى العوامل التاريخية التي ساعدت على التغير •

ومن الصعب ان نفصل تماما بين الوصفية والتاريخية ـ باعتبارهما منهجين في الدراسة اللغوية ـ من الناحية التطبيقية • فباستثناء الحد الظاهري الفاصل بينهما المتمثل ب (استاتيكية) المنهج الوصفي ، و (ديناميكية) المنهج التاريخي ، فان المصطلحات الاساسية المستعملة في الوصفية قابلة للاستعمال في التاريخية ايضا قال ماريو باي : « ••• بينما الوظيفة الاولى لعلم اللغة الوصفي هي ان يصف ، ولعلم اللغة التاريخي هي ان يعرض التغيرات اللغوية ، فمن الصعب كثيرا الفصل بين النوعين في مجال التطبيق العملي • وذلك لان كل المصطلحات التي استعملت تحت العنوان الوصفي قابلة من الناحية العملية للاستعمال كذلك مع الفرع التاريخي[٨٣]

وينبغي الا يلتبس الكلام على المنهج التاريخي بالكلام على أصل اللغة ونشأتها • فموضوع أصل اللغات وكيفية نشأتها قد استبعد عن مسائل علم اللغة العام[٨٤] والذين درسوا اللغات القديمة انما تناولوا بالبحث لغات متطورة تركت خلفها مراحل متعددة ، وقد رد فندريس على الذين خلطوا بين اصل اللغة وتاريخها ، كما رد على بعض الاسس التي كان يعتمد عليها علم النحو المقارن في بداية نشأته وهي محاولة الكشف عن لهجات او لغات قديمة بدائية بمقارنة لغات موجودة قال في رده : « يثير

الانسان دائما دهشة السامع كلما قال بان مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة ، ومع ذلك فليس هذا القول الا الحقيقة بعينها • فغالبية أولئك الذين كتبوا عن اصل الكلام منذ مائة عام يهيمون في تيه من الضلال ، لأنهم لم يتنبهوا الى هـذه الحقيقة ، وغلطتهم الأساسية أنهم يواجهون هذه المسألة من الناحية اللغوية كما لو كان أصل الكلام يختلط باصل اللغات • ان اللغويين يدرسون اللغات التي تتكلم والتي تكتب ويتتبعون تأريخها بمساعدة أقدم الوثائق التي كشف عنها ؛ ولكنهم مهما أوغلوا في هذا التاريخ فانهم لايصلون الا الى لغات قد تطورت وتركت خلفها تاريخا ضخما لانعرف عنه شيئا • أما فكرة الوصول الى اعادة بناء رطانة بدائية بمقارنة لغات موجودة بالفعل فسراب خداع • ولكن هذا السراب ، الذي ربما كان مؤسسو علم النحو المقارن يتطلعون اليه قديما ، قد هجر منذ زمن طويل» (٨٥)

ويعد (علم الدلالة) أو (علم المعنى) من الفروع الأساسية في البحث اللغوي التاريخي ، وبخاصة ماتعلق منه بالمفردات وأصولها التاريخية الاشتقاقيـة وتغيرهـا الدلالي في المراحل المختلفة من عمر اللغة المعنية بالدرس والبحث • وليس غريبا ان نجد أصولا حضارية في التغيرات الدلالية والاشتقاقية مما يهيأ لفرع خاص بالبحث الحضاري اللغوي • ولدينا شواهد كثيرة في مختلف اللغات المتطورة تصلح للبحث في هذا الجانب الهام من علم اللغة التاريخي ، ويجدر بالباحث ان يجد اسبابا تاريخية وحضارية مقنعة وصحيحة قـدر الامكان لكـل كلمة يخضعهـا للبحث الدلالي ، فينبغي أن يعرف ـ مثلا ـ أن كلمة (Money)تعود الى الكلمة اللاتينية (Moneo)وذلك لان النقود كانت تضرب في روما في معبد الالهة (Juno Moneta) (٢) •

وفي تاريخ العربية قضايا وألفاظ كثيرة تصلح للبحث اللغوي التاريخي ، ربما يكشف بعضها عن مراحل معينة من عمر اللغة ، فبـاستثناء الالفـاظ الاسلاميـة والحضارية ، نجد قضايا اخرى متفرقة في كتب اللغة تصلح لهذا الباب منها ما ينسب الى الرسول (ص) من كلمات وجمل استحدثها لم تسمع قبله • قال السيوطي « ومن فصاحته (ص) أنه تكلم بالفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله ، ولم توجد في

متقدم كلامها ؛ كقوله : مات حتف أنفه ، وحمي الوطيس ، ولايلدغ المؤمن من جحر مرتين في ألفاظ عديدة تجري جرى الامثال • وقد يدخل في هذا احداثه الاسماء الشرعية»[٨٦]

ومن هذا القبيل ما ادخله اللغويون التقليديـون في باب الشـاذ من الكلام كاقتران صيغة المضارع بالألف واللام ، وربما دل ذلك على مرحلة قديمة من مراحل تطور صيغ الافعال في العربية • وشاهدنا ايضا بقاء صيـغ قليلة استعملت اسماء كصيغة (يفعول) و (يفعل) مثل : يربوع ، يعسوب ، يكرب ، يثرب • فهذه وأمثالها مرحلة من مراحل التطور الصرفي لصيغة المضارع في العربية بقيت عالقة بالمرحلة الجديدة بعد ان استقر المضارع على صيغة (يفعل) من غير الف ولام • ونحوهما أيضا ماكان على صيغة (يفعيل) مثل اليعضيد • قال أبو علي الفـارسي «ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم : اليجدع • وادخال لام التعريف فيه على الفعل • فهذا شاذ عن القياس لان موضع الفعل على خلاف التخصيص وشاذ في الاستعمال ايضا ، ولم يوجد ذلك الا في شعر أنشده أبو زيد ، وهو :

يقــول الخنــا وأبغضُ العُجمْ نــاطـقــا

الى ربـنــا صــوت الحمــار الـيـجــدعُ

وفي هذا الشعر :

•••••••• ••••••• اليتقصّعُ»[٨٧]

ومنه أيضا (ودع) و (وادع) المهملتين من (يدع)• قال أبو عـلي «••• وكما رفض مثـال الماضي منـه ، فكذلـك رفض المصدر واسم الفـاعل • فـان بعض البغداديين أنشد :

حزين على ترك الذي أنا وادع

وهذا في القلة كما تقدم ••••»[٨٨]

وتعد دراسة اللهجات العربيـة القديمـة مادة جيـدة مفيدة للبحث اللغـوي

التاريخي ، وان كنا لانحصل الا على اشارات قليلة متناثرة منها في بطون الكتب والمصادر اللغوية[٨٩] واغلبها من غير عزو ، الا انها نافعة على قلتها في الكشف عن بعض المراحل للتطور اللغوي • وهذه اللهجات تتعلق بالدلالة والمستوى الصوتي والصرفي ، وقد يتعلق بعضها بمستوى التركيب النحوي • ومن امثلتها من غير عزو اسناد (عسى) الى الف التثنية وواوالجماعة وتاء المؤنثة • • • الخ قال ابن السراج : «تقول : عسى أنْ افعل ، وعسى ان يفعلا ؛ تكون (عسى) للواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث • ومن العرب من يقول : عسى وعسَيَا وعَسَوْا وعَسَتْ وعَسَتا وعَسَيْنَ ، و (أن) لازمة لها• ومن العرب من يقول : عسى يفعل فيحذف (أن) • • • •»[٩٠]

وتستفيد الدراسة التاريخية للغة مما يسمى (بالاغلاط اللغوية) ، فهذه الاغلاط تبين مدى تطور اللغة او تغيرها ، وباي اتجاه تم هذا التطور والتغير ، وربما كشف عن مراحل تاريخية معينة من اللغة • وذكر اللغوي الفرنسي فراي Freiفيما يختص باللغة الفرنسية «ان مادرج البعض على تسميته بالاغلاط في الاستعمال اللغوي العادي ماهو الا محاولة لتبسيط التنظيم اللغوي ؛ فبتأثير من هذه الاغلاط تتطور اللغة في الواقع باتجاه الانتفاع أو الاستفادة القصوى من المجهود الذي يقوم به متكلم اللغة من حيث الانتاج اللغوي • • •»[٩١]

ويعنى المنهج التاريخي ايضا بالدراسات الصوتية سواء ما اتصل منها بالاصوات او بالتنظيم الصوتي • ولهذه الدراسات اهمية خاصة في الكشف عن التغير (الفنولوجي) للغة في سيرها العام عبر مراحل تاريخية ، والوصول الى القوانين الصوتية التي تتحكم بهذا التغير ، فمن الاغراض الاساسية التي يهدف اليها علم اللغة التاريخي المقارن « هو تأسيس قوانين صوتية على أساس ان الكلمات التي تريد مقارنتها هي على مستوى واحد من حيث ان لها أصلا عاما مشتركا • وهذا يمكن انجازه فقط بالاعتماد على المعنى • • •»[٩٢] فمثلا : الوحدة الصوتية (P)في اللغة الرومانية تقابلها الوحدة الصوتية (F)في الجرمانية ، ومن قبيل ذلك القوانين الصوتية

في اللغات السامية كالمقابلة بين الوحدة الصوتية (س) في العربية والوحدة الصوتية (ش) في العبرية واعتماد المعنى في مثل هذه المقابلة وغيرها ٠

واطراد التغير الصوتي في المراحل التاريخية للغة ظاهرة اقربها اللغويون المحدثون ، فالتغيرات الصوتية الملاحظة على المراحل المتأخرة من اللغة كانت بذورها موجودة في المراحل القديمة منها ، وللقوانين الصوتية صفة قريبة من قوانين العلوم الرياضية من حيث المعادلات التي قلما تكون عرضة للخطأ اذا كانت الأسس المبنية عليها صحيحة ، لذلك يمكن بواسطة القوانين الصوتية « أن نصوغ في بضع عبارات تاريخ الأصوات في لغة من اللغات أو أن نكشف عن سر التغيرات التي أصابتها ، واذا عرفت من اللغة كلمة يبرر القانون صيغتها ، عرفت مقدما صيغة جميع الكلمات الاخرى التي تقع تحت طائلة هذا القانون »[٩٣]

ومما له علاقة بالدراسات الصوتية التاريخية مايدعى (بالحمل الوظيفي)Functional Load ٠ وهي ظاهرة تتخذ من مدى شيوع المقابلات الصوتية اساسا لها ، فالتقابل بين وحدتين صوتيتين في كلمتين متماثلتين صوتيا مختلفتين دلاليا ينظر اليه عن مدى شيوعه في الكلمات ، فالكلمات التي يرد فيها هذا التقابل اكثر يقال بان لعنصريهما حملا وظيفيا اكبر ، وعكس ذلك في الكلمات التي يحصل فيها التقابل على نحو قليل يقال بان لعنصريهما حملا وظيفيا اقل ٠ ومثالها في الانجليزية (P)في مقابل (b) : فالتقابل بينهما يحصل في كلمات كثيرة مثل Pack / Back ,Pad / Bad , Pit / Bit ، فالحمل الوظيفي بين الوحدتين الصوتيتين (b—p)يعتبر كبيرا وعاليا ، بخلاف التقابل بين العنصرين (ث) و (ذ)و (ش) و(ج) في أوائل الكلمات ، فشيوعها في الكلمات الانجليزية اقل من العنصرين المذكورين ، والتقابل بين (ش) و (ج) اقل من التقابل بين (ث) و(ذ) ، لذلك فالحمل الوظيفي للعنصرين (ث ـ ذ) قليل بالنسبة الى (b-p)، والحمل الوظيفي للعنصرين (ش ـ ج) اقل بالنسبة الى (b—p) ٠

ومثالها في العربية : التقابل بين العنصرين (س) و (ص) ٠ ويمكن توضيح

ذلك في المعادلة الآتية :

الوحدة الصوتية (س)	الوحدة الصوتية (ص)	
سعد	صعد	(في الاول)
العَسْر	العَصْر	(في الوسط)
العَفْس	العَفْص	(في الاخر)

نستنتج من هذه المعادلة ان التقابل بين الوحدتين الصوتيتين (س) و(ص) اكثر شيوعا في الالفاظ المتماثلة[٩٤] لذلك يمكن ان يقال عنهما بان لهما حملا وظيفيا عاليا ٠

أما مثال الحمل الوظيفي القليل فالتقابل بين العنصرين (ض) و (ذ) كما يأتي :

الوحدة الصوتية (ض)	الوحدة الصوتية(ذ)	
الضَّرْع	الذَّرْع	(في الاول)
خَضعَ	خَذعَ	(في الوسط)
العَوْض	العَوْذ	(في الاخر)

نستنتج من هذه المعادلة ان التقابل بين الوحدتين الصوتيتين (ض) و (ذ) اقل شيوعا في الالفاظ المتماثلة[٩٥] بالنسبة الى التقابل بين العنصرين (س) و(ص) ٠ لذلك فالحمل الوظيفي للضاد والذال اقل منه للسين والصاد ٠

اما عن فائدة الحمل الوظيفي واثرها في الدراسات اللغوية التاريخية «فقد اتضح ان المقابلات ذات الحمل الوظيفي العالي تقاوم الاختفاء من اللغة عند انحدارها من جيل الى جيل اخر بعكس تلك المقابلات التي يكون حملها الوظيفي منخفضا»[٩٦] بعبارة اخرى : أن التقابل بين السين والصاد في العربية ـ مثلا ـ هو اكثر مقاومة للاختفاء في المراحل التاريخية للغة من التقابل بين الضاد والذال او بين الظاء والذال او بين الضاد والظاء ٠

المنهج التحويلي

المنهج التحويلي من المناهج الحديثة المعاصرة في الدراسا اللغوية الغربيـة ، واصبح له شان كبير في امريكا وأوربا ، ومدرسة ، ونظرية ، وأتباع • وبلغ اثره مجمل الدراسات اللغوية العالمية ومنها الدراسات اللغوية العربية حيث ابتدأ بعض اللغوين المحدثين من العرب والمعنيين بالعربية جهدا خاصا في تطبيق بعض الاسس التحويلية على النحو العربي ، وابراز مفاهيم ذات صفة منهجية تحويلية في الدراسات النحوية القديمة ولا سيما في كتاب سيبويه [(٩٧)]

وتتخذ المدرسة التحويلية من منهج ديكارت العقلاني اساسا لها في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية ، ويعتمد ديكارت في دليل اثباته وجود النفس او وجود الذات على مقولته المشهورة : (أنا افكر اذن فانا كائن) والتي عرفت اصطلاحاً بـ(كوجيتوديكارت) حيث استند استنادا كليا الى العقل في اثبات وجود النفس واتخذ منه معيارا لتحليل جميع الظواهر بعد اثبات الذات المفكرة المتميزة عن الجسمانية والمكانية والزمانية [(٩٨)] « ومؤدى هذا المبدأ عند يكارت ان تفكير المرء كاف لاثبات أنيته من حيث هو كائن مفكر دون حاجة الى شهادة اخرى من الخارج» [(٩٩)]

أخذ التحويليون هذا المبدأ واستخدموه في تحليل الظاهرة اللغوية بعد ان اضافوا اليه اشياء اخرى ليتلائم مع نظريتهم اللغوية • الا ان العلاقة بين العقل واللغة او بين اللغة والفكر لم تكن حديث التحويليين فقط وانما هو حديث كثير من اللغويين قدماء ومحدثين ويتلخص ذلك في توجيههم للغة والفكر ايهما يتحكم بالاخر ، فبينما اعتمدت النظرية التحويلية توجيه الفكر للغة (وبخاصة في البنية العميقة كما سنلاحظ) ، ذهبت فرضيات اخرى الى الضد من ذلك ، منها فرضية وورف (Whorf)المعروفة ومفادها « ان اللغة تتحكم بالفكر وتوجهه وجهة معينة ليس بسبب من مفرداتها فحسب بل وبسبب شكل البنية الداخلية ايضا» [(١٠٠)]

وينسب المنهج التحويلي ـ عادة ـ الى تشومسكي ، وهو اول من وضع اسسه واظهر اهميته • ولسنا هنا بصدد المقارنة وبيان الاصول القديمة لهذا المنهج ولكن نرى

من الضروري الاشارة الى ان تشومسكي قد درس العبرية القديمة باتقان وكان يعتبر من المبرزين فيها ، وربما درس اصول النحو العربي عن طريق المترجمات العبرية في الاندلس وهي مترجمات نقلت قواعد النحو العربي وطبقته على العبرية ٠ ومن هنا يمكن لنا ان نفترض تأثر تشومسكي ، والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة ٠

ودراسة بعض اراء تشومسكي يمكن ان تدلنا على بعض الاسس العامة للمنهج التحويلي على نحوٍ مبسط ومن نافلة القول ان نبدأ بطبيعة اللغة والكلام عنده ؛ فقد فرق بينهما على اساس ان اللغة قدرة متكونة لدى الفرد والكلام مجموعة من الاصوات اللغوية التي ينطقها الفرد بالفعل[١٠١]. ومن طبيعة اللغة لدى الانسان ان تمكنه من انتاج عدد غير متناه من الجمل ويصف تشومسكي هذه السمة الانتاجية بالابداعية التي تتجلى « عبر قدرة المتكلم على انتاج وتفهم عدد غير متناه من الجمل لم يسبق له سماعها من قبل ٠ وتختص هذه المقدرة بالانسان من حيث هو انسان ولانجدها بالتالي عند أي كائن اخر ٠٠٠ »[١٠٢]. وتشكل السمة الابداعية مجموعة من القواعد الضمنية لدى كل انسان يتكلم لغة معينة ، وبالرجوع اليها يتمكن كل فرد ان يعبر وان يفهم في الوقت نفسه جميع ما يراه او يسمعه من الجمل ، فالقواعد الضمنية تمثل للانسان مخزنا لانفاد له من جمل وعبارات مخزونة يستعمل منها مايشاء وقتما يشاء دون تكلف ظاهر ، وان يفهم بموجبها جميع ما يراه او يسمع به او يقرؤه من الجمل والعبارات ٠ وهي قدرة للانسان غير محدودة بل متجددة في كل زمان ومكان ٠ ومفهوم (الكفاية اللغوية) عند تشومسكي معناها قدرة الفرد على انتاج وفهم الجمل ، وهي قدرة «انطبع عليها الانسان منذ طفولته وخلال مراحل اكتسابه اللغة[١٠٣]» فالعملية اللغوية ملكة لاشعورية في مفهوم تشومسكي انية يؤديها متكلم اللغة اعتمادا على القواعد الضمنية التي تربط بين المعاني والاصوات اللغوية ٠

ويستند المنهج التحويلي الى اساسين كبيرين في التنظير ، هما : التوليد والتحويل ٠ واستعمل كلا الاصطلاحيين وأطلقا على مايعرف بالقواعد التحويلية

التوليديةGenerative Transformation Grammarm ان مفهوم التوليدGenerativ)اخذ من معنى الكلمة : يولد او يخلق (Generate)٠ وهو مفهوم يرتبط في ذهن تشومسكي بالتوليد الرياضي متاثرا بالعلوم الرياضية ، اي قابلية المعادلات الرياضية من توليد قيم لانهاية لها ؛ فهو ليس مفهوما معياريا لقواعد اللغة اي فرض الصواب والخطأ بالنسبة الى الكلام الفعلي الذي يستعمله الناس « ولكن قواعد النظرية الجديدة لاهي بالمعيارية بهذا المفهوم ، ولا هي وصف للكلام الفعلي ، بل هي قواعد للجملة على اساس انها شكل تجريدي نظرى ، ولذلك فلاعلاقة لها بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة ٠٠٠»(١٠٤)

وهذا لايعني ترك اللغة تميل مع الناطقين بها حيثما مالوا واستعمال جمل غير صحيحة ، وهنا تظهر اهمية استنباط القواعد في المنهج التحويلي ، فمهمة العالم اللغوي لاتنحصر في النظر الى ظاهر اللغة فقط وانما عليه ان يستنبط القواعد الاساسية للغة باكملها ، وان تكون هذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من الناطقين للغة ما ، وان تمنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بتلك اللغة ٠

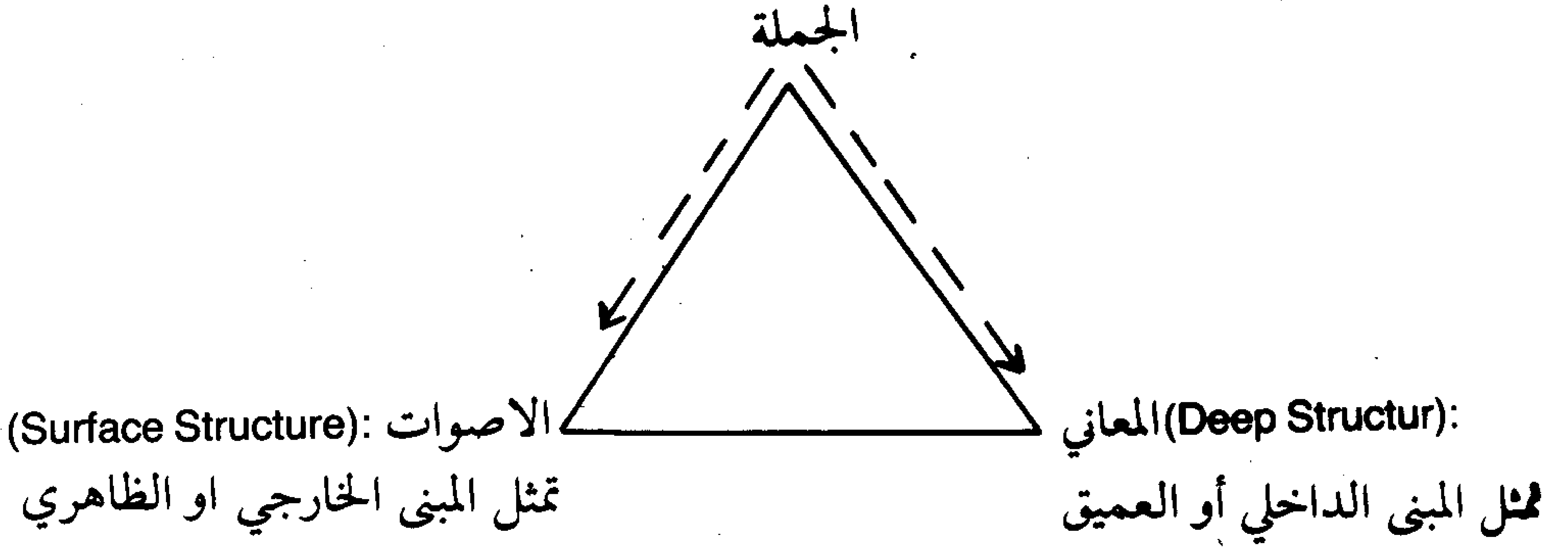
وينظر المنهج التحويلي الى مبنى الجمل باعتبارين : مبنى ظاهري للجمل ، ومبنى باطني لها ؛ فالمبنى الباطني او العميق يتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تماما ، اما المبنى الظاهري او الخارجي فهو يمثل شكل هذه العلاقات بترتيب كلماته على انماط مختلفة ٠ وتنظم قواعد الاستنباط للغة العلاقة بين المبنيين ، فتنطبق على المبنى العميق وتحوله الى المبنى الظاهري ، وتدعى هذه العملية (بالتحويل) Trans Formation وتسمى القواعد المنظمة لها (بالقواعد التحويلية) Transformation Grammar

والمبنى العميق للجمل له اهميته الخاصة في البحث اللغوي لانه معيار للاسس المعنوية لها ، ولم يكن تشومسكي اول من فطن اليه وان كان اول من أعاره هذا المصطلح ، فقد فطن اليه نحاة من العرب القدماء ، واشار اليه لغويون غربيون وبينوا اهميته بعبارات متفاوتة بين التلميح والتصريح ، لعل من افضلها عبارة جون

لوتز وتشبيهه اللغة بجبل الجليد العائم ، قال « اللغة كجبل الجليد العائم ، فجزء منها وهو تكوين الصوت في المجرى الصوتي والحركات المصاحبة ومرور الصوت عن طريق الهواء وتأثيره في الأذن مكشوف للملاحظة المباشرة غير ان الجزء الاخر وهو أكبر من هذا كثيرا وأعني به تكوين النطق في دماغ المتكلم والتقاط السامع له واقتران الاشارة ـ في الماضي والحاضر ـ بالتجربة المنفصلة على انفراد والمشتركة اجتماعيا ، كل هذا تحت الجزء السطحي ولايمكن معرفة مداه الا بسبر غوره»(١٠٥)

بعد هذا العرض الموجز المبسط يتضح لنا الفرق بين المنهج التحويلي والمنهجين الوصفي والمعياري ؛ فالمنهج المعياري يخضع السلوك اللغوي العام لمجموعة من القواعد يرى ان الخروج عليها هو خطأ وخلاف للقواعد المذكورة ويكون بذلك خروجا عن الصواب اللغوي الذي افترضه في قواعده ، على حين يوفر المنهج التحويلي مجموعة من القواعد الاستنباطية اللازمة لتوليد الجمل الصحيحة ٠

اما الفرق بين التحويلية والوصفية فيمكن ان يلاحظ من خلال سير عملية التحليل اللغوي ، فالوصفية تعنىٰ بالشكل أو الظاهر ولاعناية لها بالمحتوى او الداخل الا قليلا وبما يخدم غرضها ، لذلك فالمعنى عند الوصفيين ياتي في مراتب متدنية مقارنة بالاصوات والتنظيم الفونيمي والمورفيمي والأنماط التركيبية الشكلية للجمل ٠ وعلى النقيض من ذلك نرى التحويلية تعنىٰ بالداخل او البنية العميقة للغة ومنها تنتقل الى الظاهر او الشكل وتبني نظريتها على اساس توليد الجمل والتحويل من البنية العميقة الى البنية الظاهرة وفق قواعد استنباطية معينة كما بينا ذلك ٠ ويتضح الفرق بين المنهجين بنحو افضل في توزيع الوحدات اللغوية بينهما ؛ فالوصفية تبدأ بالوحدة الصوتية وتعتبرها اصغر وحدة لغوية ، ثم الكلمة ، ثم الجملة ٠ اما التحويلية فتعتبر الجملة اهم وحدة لغوية ، ثم تتجه بها الى المعاني من جهة والى الاصوات من جهة اخرى(١٠٦)،واصوات الجملة عند التحويليين هي اخر مظهر من مظاهر اللغة لانها تشكل المبنى الخارجي المستعمل في عملية الكلام ٠ وفي المخطط الآتي توضيح لذلك:



لقد كان النحو التقليدي عرضة للنقد الشديد من المدارس اللغوية الحديثة ، ولا سيما المدرسة الوصفية ، ولكن تشومسكي ومدرسته التحويلية كانوا على النقيض من ذلك « بل انه يؤكد في ختام دراسته عن اللغة عند الديكارتيين ان عدم استمرار التطور في النظرية اللغوية منذ ذلك الحين قد اضرها ، وأن فحص النظرية الكلاسيكية فحصا معتنيا مع تاكيدها على العمليات العقلية قد يثبت يوما انها عمل ذو قيمة كبيرة »(١٠٧)

ولما كان المنهج الديكارتي ـ الذي تاثرت به المدرسة التحويلية ـ يعتمد في مثالية اللغة على (الفكرة) و (الخاطر) و (المثال) ، ومؤداها « انه يوجد الى جانب صور الحس وفوق التجربة الحسية (صور) أو (معان) عقلية ٠ وان حقيقة العالم الخارجي هي كونه مدركا بالذهن الانساني »(١٠٨)، اصبح من الضروري ـ الان ـ ان نكشف عن بعض الجوانب العقلانية في البحث اللغوي عند العرب وبخاصة تلك التي نراها موافقة لبعض المعايير التحويلية ٠

لقد لخص بعض الباحثين(١٠٩) الجوانب التحويلية في النحو العربي بالامور الآتية :

١ـ قضية الاصلية والفرعية : النكرة أصل المعرفة ، المفرد أصل الجمع ٠٠٠ الخ .

٢ـ قضية العامل • يرى انها تمثل البنية العميقة او الجانب العقلي والادراكي في اللغة •

٣ـ قواعد الحذف •

٤ـ قواعد الزيادة او الاقحام •

٥ـ قواعد اعادة الترتيب : التقديم والتاخير وما أشبه ، ويتمثل ذلك فيما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل والحال ••• الخ •

واكثر هذه القضايا تمثل مظاهر من التحويلية في النحو العربي التقليدي ، ولا سيما قضية العامل ، ولكن في حدود دلالتها على البنية العميقة للجملة • ويمكن ان نصل الى معالم اخرى للتحويلية في النحو العربي ربما كانت أبين وأوضح ، وذلك في الدراسات اللغوية عند البلاغيين والاصوليين • حيث اصبح من المؤكد الان ان البحث البلاغي جزء لايتجزء من البحث اللغوي وليس من المفيد ان ننظر الى علم او فن مستقل يدعى (بالبلاغة) ، اما علم الاصول فيعد علما مستقلا لارتباطه بالمعارف الفقهية والتشريعية ، ولكنه أغنى البحث اللغوي لتعامل الاصوليين مع النص القراني ونصوص الاحاديث النبوية وكيفية فهمها واستنباط الاحكام منها وتوجيه المتشابه والمختلف والمؤول وغيرها من الاصول التي وضعوها ولها ارتباط مباشر بفهم النص وتحليله •

ونترك ما يمكن ان نلاحظه من قضايا لغوية دلالية في مباحث البلاغيين والاصوليين الى الفصل الخاص بنظرية المعنى • ونتوقف قليلا عند مثالين من امثلة البحث اللغوي عند الاصوليين نرى فيهما علاقة بمفاهيم تحويلية حديثة :

نظر الاصوليون الى اللغة نظرة عقلية قوامها الادراك والفهم لمعاني الكلمات مفردة ومركبة والعناية بالاساليب المختلفة للجملة لان غرضهم كان الوصول الى استكناه معنى الكلام ، وهذا لايتم الا عن فهم الانماط المتباينة للجملة ومعرفة الانماط الاصولية لها ، وبعبارة اخرى محاولة الكشف عن البنية العميقة للجملة

وصولا الى اشكالها المختلفة في الظاهر وهذا هو محور النظرية التحويلية ٠

لقد بحث الاصوليون في علم النحو ، ولكن بحثهم في موضوعاته لم يكن عن الاعراب الذي هو اختلاف اواخر الكلم « وانما هو بحث عن دلالة الجملة العربية في اساليب الاستثناء والشرط والتوكيد والوصل والتعريف والتنكير ، وفي التعبير بالمصدر بدلا من اسم الفاعل وامثال ذلك مما لاعلاقة له بتغيير اواخر الكلم »[110] فالدرس اللغوي عند الاصوليين ـ في هذا الجانب ـ اقرب الى درس البلاغيين ، فهم يعنون بالتغيرات الداخلية للكلام اكثر من عنايتهم بالتغيرات الشكلية الخارجية ، لذلك لاحظناهم يصنفون الكلم تصنيفا يختلف عما استقر عليه النحاة بمراعاتهم دلالة الكلمة على ما وضعت له في الذهن ، فهم « حين بدأوا بتصنيف الكلمات حسب دلالتها وجدوا بعضها يحكي او يعبر عن معنى موجود في الذهن سواء كان واقعا ضمن جملة ام منفردا ، وبعضها لايحكي عن شيء من ذلك وانما يوجد معناه في حالة ارتباطه بكلمة اخرى »[111] فقسموا الكلمات الى قسمين : المستقل في نفسه كالاسماء ، وغير المستقل في نفسه كالحروف ٠ والمستقل يشتمل على نوعين :

١ـ الجواهر : اسماء الذات ، نحو : زيد ، شجرة ٠

٢ـ الأعراض : التي تعرض عليها كالقيام والخضرة ٠

وغير المستقل يشتمل على :

١ـ حرف ، نحو : من ـ أل ٠

٢ـ اسم مبهم ، نحو : هذا ، الذي

٣ـ (صيغة) من صيغ الكلام العامة كصيغة (فعل) و (فاعل) ولامعنى لها الا بارتباطها بالاعراض ٠

(١) انظر، دي سوسور: علم اللغة العام ص ١٩. وكان يرى ان الدراسة المسماة بالقواعد بداها الاغريق واخذها عنهم الفرنسيون فيما بعد. وانظر: عبدة الراجحي النحو العربي والدرس الحديث ص ٤٥.

(٢) نايف خرما: اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ١٠٢، ١٠٣.

(٣) ميشال زكريا: الالسنية ص ١٤٤.

(٤) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٠٦.

(٥) ماريو باي: اسس علم اللغة ص ١٣٧.

(٦) اسس علم اللغة : ١٣٠

(٧) انظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص٣٧

(٨) انظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٤

(٩) اسس علم اللغة : ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١

(١٠) اسس علم اللغة : ١٢٨ ٠

(١٢) اسس علم اللغة : ١٢٨ ٠

(١٣) ينبغي تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بالنظام الفونيمي والمورفيمي تعريفا مختصرا واضحا ٠ الفونيم : مجموعة أو تنوع أو ضرب يضم اصواتا وثيقة الصلة (فونات) ينظر اليها المتكلمون على انها تمثل وحدة واحدة ، بغض النظر عن تنوعاتها الموضعية ٠ اسس علم اللغة : ٤٩ وقد يعبر عن الفونيم (بالوحدة الصوتية) وهو ما يماثل مصطلح (الحرف) في الدراسات العربية التقليدية علم الفونيم (Phonemics) : العلم الذي يعالج الخصائص الصوتية الوثيقة الصلة بلغة معينة من وجهة نظر احساس المتكلمين ٠ اسس علم اللغة : ٨٨ ٠

الالفون : تنوعات موقعية Positional Variants للفونيم ٠ اسس علم اللغة : ٨٨ ٠ ومثاله في العربية التنوعات الموقعية للوحدة الصوتية (ب) في : (بريد) (انبياء) (آبار) (يبقى) ٠ فالباء في كل مثال من الامثلة السابقة يعبر عنه (بالفون) أو (الصوت) ، ويعبر عن تنوعاته الموضعية (بالألفون) ومجموعة الاصوات او الفونات للباء يعبر عنها (بالفونيم) المورفيم : اصغر وحدة ذات معنى ٠

وفي المصطلحات التقليدية يمثل المورفيم النهايات التصريفية والجذر والأصل ۰ اسس علم اللغة : ٥٣ ۰ ومثاله في العربية التاء والألف والواو في (كتبت) (كتبا) (كتبوا) ، والمادة الأصلية (ك ت ب) للاشتقاق التي كانت موضع خلاف بين الكوفيين ، والبصريين أهي المصدر أو الفعل.

(١٢) اسس علم اللغة : ١٢١ .
(١٣) انظر ، اسس علم اللغة : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ .
(١٤) الألمورفات : التغيرات الموقعية للمورفيم الواحد .
(١٥) اسس علم اللغة : ١٣٢ .

(١٦) النحو العربي والدرس الحديث : ٤٥ .
(١٧) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٧ .
(١٨) مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ص٧٢ .

(١٩) مدرسة الكوفة : ٣٥٢ .
(٢٠) النحو العربي والدرس الحديث : ٥٩ .

(٢١) شوقي ضيف ، مقدمة كتاب الرد على النحاة : ص٤ .
(٢٢) الرد على النحاة : ٨١ .

(٢٣) الرد على النحاة : ٧٨ .
(٢٤) الرد على النحاة : ٧٧ .
(٢٥) الرد على النحاة : ٧٩ .

(٢٦) الرد على انحاة : ٨٧ .
(٢٧) الرد على النحاة : ١٣٠ .
(٢٨) الرد على النحاة : ٩٤ .
(٢٩) الكتاب ١/ ٤١ .

(٣٠) الكتاب : ١/٤٤ .
(٣١) الكتاب : ١/١٠١ .
(٣٢) الكتاب : ١/١٢٧ .
(٣٣) الكتاب : ١/١٦٧ .
(٣٤) الكتاب : ١/٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٣٥) الكتاب : ١/٢٤٨ .

(٣٦) الكتاب : ١/٢٩٧ .
(٣٧) المسائل العسكريات : ١٠٣ .
(٣٨) الموجز في النحو : ٤٣ .
(٣٩) الموجز في النحو: ٤٤
(٤٠) الموجز في النحو : ٤٩ .
(٤١) الموجز في النحو : ٥٦ .
(٤٢) الموجز في النحو : ١٤٤ .

(٤٣) مغني اللبيب : ١/٣٦ .
(٤٤) مغني اللبيب : ١/٧٧ .
(٤٥) مغني اللبيب : ١/٨٨ .

(٤٦) اسس علم اللغة : ١٣٨ .

(٤٧) تمام حسان : منهج النحاة العرب (بحث قدم الى ندوة أساتذة دار العلوم ١٩٦٥) ، نقلا من كتابه :
(٤٨) العربية معناها ومبناها ص١٣ .
(٤٩) النحو العربي والدرس الحديث : ٦١ .
(٥٠) ص٢٣ ـ طبع دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ .
(٥١) المنطق (نظرية البحث) لجون ديوي : مقدمة المترجم ص٢١ .

(٥٢) الايضاح في علل النحو ـ ت : مازن المبارك ـ بيروت ١٩٨٢ .
(٥٣) الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٥٤) الايضاح في علل النحو : ٦٤ .
(٥٥) الخصائص ـ ت : محمد علي النجار ـ ٤٨/١ .
(٥٦) الخصائص : ٥٣/١ .
(٥٧) الخصائص : ٤٩/١ .

(٥٨) مناهج البحث في اللغة : ٣٣ .
(٥٩) نقلا من كتاب النحو العربي والدرس الحديث : ١٢٨ .

(٦٠) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٩ .
(٦١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٥ .
(٦٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٦ .
(٦٣) المزهر : ٢١١/١ ، ٢١٢ .

(٦٤) المزهر : ٢١٤/١ .
(٦٥) المسائل العسكريات : ١٠١ .
(٦٦) المقتضب : ١٦/١ ، ومن هذا القبيل مسائل كان يمتحن بها المتعلمون ، انظر المقتضب : ٢٤/١ ، ٢٥ .

(٦٧) الكتاب : ٢٠٣/١ .

(٦٨) المسائل العسكريات : ٨٢ ، ٨٣ .
(٦٩) اللمع في العربية : ٨٠ ، ٨١ .
(٧٠) اللمع : ٨١
(٧١) اللمع : ٨٤ .
(٧٢) اللمع : ٨٩ .

(٧٣) اللمع : ٩٧ .
(٧٤) اللمع : ١٢٢ ، ١٢٣ .
(٧٥) اللمع : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٧٦) اللمع : ١٦٢ ، ١٦٣ .
(٧٧) اللمع : ١٦٧ .
(٧٨) اللمع : ٢٠٥ .
(٧٩) مغني اللبيب : ١/٣٢ .
(٨٠) مغني اللبيب : ١/٣٨ .

(٨١) مغني اللبيب : ١/٧٤ .

(٨٢) اسس علم اللغة : ١٣٧ .
(٨٣) اسس علم اللغة : ١٣٧ .
(٨٤) انظر ، ديسوسور : علم اللغة العام ص٢٤ حيث قال «ينبغي تمييز علم اللغة من دراسة الاجناس البشرية وعلم ماقبل التأريخ ، فاللغة في هذين العلمين ماهي الا أداة لتدوين الاحداث والحقائق» .

(٨٥) اللغة : ٢٩ .
)٨٥(٢(Palmer : Semantics,P.12

(٨٦)
(٨٧) المزهر : ١/٢٠٩ .
(٨٨) المسائل العسكريات : ١١٠ .
(٨٩) المسائل العسكريات : ١٠٢ .
(٩٠) انظر ، احمد تيمور : لهجات العرب (سلسة المكتبة الثقافية ـ القاهرة ١٩٧٣) .
(٩١) الموجز في النحو : ٣٣ .
(٩٢) ميشال زكريا : الألسنية ١١٠ .

(٩٣) Semantics, P.12

(٩٤) اللغة : ٧٢ .

(٩٥) انظر : كتاب الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي (تحقيق علي زوين - منشورات وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني بغداد ١٩٨٥) ، باب الفرق بين الصاد والسين ص٣٧١ . قال ابن السيد : « هذا الباب اوسع واكثر تصرفا من الابواب المتقدمة وان تتبعنا كل ماورد منه طال جدا ولكنا نختصر منه جملة كما فعلنا بالابواب المتقدمة» . . . الخ .

(٩٦) الفرق بين الحروف الخمسة : (باب ذكر الحروف المزدوجة بين الضاد والذال مما لاشركة فيه للظاء) ص٢٢١ .

(٩٧) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٩ .

(٩٨) انظر على سبيل المثال : النحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث للدكتور نهاد الموسى (نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠) .

(٩٩) انظر : مبادىء الفلسفة ، والتأملات في الفلسفة الاولى ، والمقال في المنهج ، وجميعها لديكارت : ترجمة عثمان أمين .

(١٠٠) عثمان أمين ، فلسفة اللغة العربية : ٨٦ .

(١٠١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٨ .

(١٠٢) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٦ .

(١٠٣) الالسنية : ٣٠ .

(١٠٤) الالسنية : ٤٥ .

(١٠٥) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(١٠٦) علم اللغة (مجموع افاق المعرفة) ص٢٩٣ .

(١٠٧) انظر ، اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٢٠ .

(١٠٨) النحو العربي والدرس الحديث : ١٢٦ .

(١٠٩) فلسفة اللغة العربية : ٢٣ ، ٢٤ .

(١١٠) انظر ، عبدة الراجي : النحو العربي والدرس الحديث ، من ص١٤٣ الى ص١٥٨ .

(١١١) مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الاصوليين : ٢٦ .

(١١٢) البحث النحوي عند الاصوليين : ٧٤

الفصل الثاني

دراسة في مستويات من التحليل اللغوي

اتبعت المدارس اللغوية الحديثة تقسيمات محددة لمستويات التحليل اللغوي، وذلك لأغراض تحليل الظاهرة اللغوية، ووضع المناهج المناسبة لها، وبيان أوجه التماثل والتقابل المشتركة والمتضادة فيها، للوصول الى نتائج صائبة وقواعد ذات صفة استقرائية لاستخدامها في دراسة اللغات المختلفة والمقارنة بينها.

وكان على كل منهج من المناهج اللغوية ان يستعمل هذه التقسيمات وفق طريقته وهدفه، إلّا أن كثيراً من علماء اللغة كان يرىٰ فيها تقسيمات لأغراض البحث وليست تحديداً وعزلاً تاماً لمستوىً دون آخر، فهي متداخلة يستعين بها الباحث في كل مرحلة. وقد تكون المصطلحات الخاصة بمنهج لغوي مستعملة في منهج آخر كما لاحظنا على المنهجين الوصفي والتاريخي.

ونوجز الكلام في هذا الفصل على المستويات الآتية: المستوىٰ الصوتي ـ والمستوىٰ النحوي ـ والمستوىٰ الدلالي؛ محاولين الوصول الى بعض المعالم الحديثة في الدراسات اللغوية التقليدية.

المستوىٰ الصوتي :

دراسة الصوت اللغوي لها علاقة بعلم الصوت العام أي المفهوم الفيزيائي لعملية التصويت، لذلك يُعرّف الصوت بأنه «الأثر الواقع على الأُذن من بعض حركات ذبذبية للهواء». ومصدر الذبذبة في الصوت اللغوي يحدثها الجهاز الصوتي للمتكلم؛ فينبغي ان يراعي الباحث في دراسته التي يطلق عليها (علم الصوتيات) الجزء الخاص بإنتاج الصوت، والجزء المتعلق بانتقاله، ثم الجزء الخاص باستقباله. إلّا أننا نلاحظ إهمال الجزء الخاص بالاستقبال من قبل علماء اللغة وترك البحث فيه الى علماء وظائف الاعضاء وحصر جهودهم بإنتاج الصوت[1].

ويتناول علم الاصوات اللغوية او (الصوتيات) بالوصف الصوت المنطوق وتحديد حدوده. وغرضه «أن يبيّن ما في نطقه من حركات عضوية، وما فيه من ظواهر صوتية»[2] أي بيان مخارج

الاصوات بوصف كل مخرج وما يصحبه من حركات أعضاء النطق، ثم توضيح صفات الاصوات وما فيها من ظواهر وقيم صوتية كالشدة والرخاوة والجهر والهمس والاطباق والانفتاح كما سنشرحه فيما بعد.

وبعد التطور العلمي في استخدام الاجهزة والآلات أُدخلت وسائل جديدة في الدراسة العملية للأصوات بحيث أصبحت الوسائل المستعملة قبل سنين قليلة كالحنك الصناعي وتسجيل الذبذبات الصوتية على أشرطة خاصة وسائل وأجهزة قديمة بالمقارنة لها.

ومن الوسائل الجديدة هذهِ تحويل الأشكال المرئية الى أصوات ويفيد ذلك في جعل الكلام مشخصاً ومفهوماً، واستخدام صورأشعة إكس المتحركة لمجرى الصوت البشري، وتعين هذهِ الاشعة «على تحري تكوين الصوت بتفصيلات كبيرة. . . »[٣].

وتعنى الدراسات الصوتية بالوصول الى مجموعة من القواعد لها صفة القوانين الثابتة تتحكم بتصرفات الوحدات الصوتية (الفونيمات)، وتحليل النظام الصوتي بدراسة العلاقات المختلفة بين الوحدات الصوتية.

ففي مجال الوحدات الصوتية برهن العالم اللغوي (زيف) «عن وجود قوانين ثابتة تلحظ تصرف الفونيمات ودرجة تعقيدها، فهو يرد درجة تعقيد الفونيمات مثلاً الى تواترها ولكن بصورة عكسية. وقد ساهم في أقرار مبدأ الاقتصاد في البيئة اللغوية أو مبدأ الالتزام بأقل مجهود ممكن داخل البنى اللغوية»[٤].

ويستفاد من بعض النصوص القديمة للدراسات العربية التقليدية شيء قريب من هذا المبدأ، منها قول السيوطي «واعلم ان اكثر الحروف استعمالاً عند العرب الواو والياء والهمزة، وأقل ما يستعملونه على ألسنتهم لثقلها الظاء ثم الذال ثم التاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم العين ثم النون ثم اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم؛ فأخف هذه الحروف كلها ما استعملته العرب في أصول أبنيتهم من الزوائد لاختلاف

المعنىٰ. . . »[٥].

ويوجد في كل لغة نظام صوتي خاص بها، يظهر ذلك حينما ينتقل المتكلم من لغة الى أخرىٰ فانه يشعر بعدم ملائمة أعضاء نطقه للوضع الذي يتناسب مع الاصوات المكونة للكلمة، وهذا ما يدعىٰ بالتحول الصوتي الذي بموجبه تصدر جميع الأصوات ملائمة لطريقة اللغة الجديدة. وقد شبه فندريس المتكلم بلغات متعددة بلاعب الهرمونيوم «الذي يستطيع بنقله للمشط أن يخلع على جميع الاصواتالتي يخرجها قيمة خاصة»[٦].

والنظام الصوتي لكل لغة عرضة للتغير والتطور شأنه في ذلك شأن التطور اللغوي بعامة، ويتميز النظام الصوتي بعدم ثباته في مراحل تطور اللغة لأن انتقال النطق من جيل الى جيل غير متصل، وحينما يوصف التغير الصوتي بأنه تغير مطلق فإن معنىٰ ذلك «أنه يتحقق في صورة تامة لا مرد منها، فليست المسألة خَلْقاً اختيارياً يضيف الى النظام عنصراً جديداً، بل إنها مسألة تحول في عنصر موجود. . . . . . »[٧].

والتغير الصوتي تغير جماعي وليس فردياً، وكان الاعتقاد السائد لفترة من الزمن بأن كل تغير صوتي إنما يصدر عن الفرد، ولكن الدراسات أثبتت خلاف ذلك، فالجماعات اللغوية يجب ان يتوفر لها ميل طبيعي الى إحداث التغيرات الصوتية الخاصة بلغتهم.

ويجب ان نميز بين نوعين من التغيرات الصوتية، هما: تغير بالاستبدال، وتغير بالتطور، فالحدود بين النوعين دقيقة جداً وربما اختلط النوعان على الباحثين ولا سيما إذا كانت اللغة المعنية متعددة اللهجات المحلية. والتغير الصوتي بالتطور هو تحول صوت الى صوت من تلقاء نفسه بطريق التجدد الطبيعي، أما التغير بالاستبدال فانما يتم عن طريق المحاكاة.

هذهِ اشارات عابرة عن بعض الاحكام المتعلقة بالنظام الصوتي، ونأتي الآن الى معرفة مدىٰ إسهام الدراسات العربية التقليدية في البحث الصوتي، ونكتفي بأمثلة من النصوص القديمة للاستدلال على ما يمكن أن ندعيه من معايير حديثة في

تلك الدراسات، ويكون غرضنا توضيح الفكرة العامة للنهج الذي انتهجته مع تخصيص الكلام على قضية تعد من القضايا المهمة في الدراسات الصوتية وهي بحث الوحدات الصوتية العربية من حيث صفاتها.

لقد ابتدأت الدراسات اللغوية عند العرب بمزيج من المستويات اللغوية، وإن كانت في النحو الاصطلاحي اكثر من غيرها، فنجد الى جانبه دراسات في الصرف والاشتقاق والاصوات من حيث مخارجها وصفاتها وخصائصها في التأليف كالادغام والابدال والامالة. نرىٰ ذلك كله عند الكسائي والفراء وسيبويه والخليل وغيرهم من لغويي الجيل الأول.

وكان الخليل بن احمد من اكثر اللغويين عناية بالبحث الصوتي، وكتاب العين هو معجم ينسب اليه قد أقيم على اساس صوتي هو اعتبار مخارج الحروف في ترتيب الابواب مبتدأ بحروف الحلق ومنتهياً الى الحروف الشفوية. وعناية الخليل هذه ظاهرة للباحثين حتىٰ ذهب بعضهم الى ان يقول: «اما علماء اللغة العربْ فقد بدأت محاولاتهم بعمل الخليل بن أحمد، فلم أجد نحوياً من النحاة الأولين أحسّ بضرورة الدراسة الصوتية لفهم أسرار العربية غير الخليل بن أحمد»[٨].

وكان الخليل حقاً ذا حسٍّ صوتي، ويروىٰ عنه انه سأل اصحابه يوماً: «كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب، فقيل له نقول: باء كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال أقول: كَهْ وبَهْ . . . . . .»[٩].

فقد ميز في هذا النص بين الحرف ولفظه، وكأنه أدرك في تمثيله للفظ الحرف توالي الصامت والحركة بعده في العربية وهو يمثل مقطعاً في التقسيم الصرفي/الصوتي الحديث، وانعدام البدء بصامت من غير حركة وهو ما أشير اليه في كتب اللغة التقليدية بالبدء بالساكن.

وحصيلة دراسات الخليل الصوتية وغيره من اللغويين المتقدمين أعطت أكلها في القرن الرابع الهجري على يدي ابن جني الذي عالج القضايا الصوتية في العربية

على نحو مفصل واتسمت دراساته بمنهج التخصص حيث أفرد كتاباً في هذا الموضوع وهو سر صناعة الاعراب.

وفي كتبه الاخرىٰ عالج قضايا صوتية كثيرة، نلاحظ ذلك - مثلاً - في كتابه المعروف بالخصائص، وتتبعه للقراءات القرآنية ولا سيما الشاذة منها منحه قدراً كبيراً من الدقة في التحليل وإرساء أسس الدراسات الصوتية المتخصصة في تأريخ العربية.

ولما كانت الوسائل والأجهزة العملية لاختبار الصوت منعدمة في ذلك الزمن، اتبع ابن جني وغيره من اللغويين المعنيين الطريقة السمعية المعتمدة على إرهاف السمع وملاحظة مخارج الحروف وصفاتها، وغيرها من القضايا الصوتية، سواء المتعلقة منها بالأصوات كما ذكرنا او بالنظام الصوتي كمواضع الاستبدال بين الحروف والادغام.

وتوصلوا في تجاربهم اللفظية/السمعية الى نتائج مفيدة ونافعة بعضها قد أقرت بها الدراسات الصوتية المحدثة. وكانوا يتوخون في كثير من الاحيان الدقة في العبارة والوصف والتحديد والتفريق كما توصل اليه فهمهم. ولدينا بعض الأمثلة مما ذكره ابن جني تصلح للاستشهاد على ما نقول، منها شرحه لكيفية النطق بالحرف نطقاً يعطي أكثر أثر سمعي ممكن للكشف عن مخرجه أو صفته، ويسمىٰ ذلك (ذوق أصوات الحروف). قال «وسبيلك إذا أردت اعتبار صدىٰ الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تُقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجتذبه الى جهة الحرف التي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قَبْله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول إكْ إقْ إجْ، وكذلك سائر الحروف»(١٠).

وفرّق ابن جني بين الصوت والحرف محدداً مخرج الحرف بما يقترب كثيراً من تحديده في الدراسات الصوتية المحدثة. قال «اعلم أن الصوت عَـرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، حتىٰ يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيُسّمىٰ المقطع أينما عرض له حرفاً»(١١)، وعرّف مخرج الحرف بأنه

«حدُّ مُنْقَطع الصوت وغايته وطرفه». ونستنتج من هذا الشرح والتعريف أمرين، هما:

١ ـ الصوت = النَّفَس

٢ ـ الحرف = المقطع

والنَّفَس والمقطع معياران اساسيان في تحديد المخرج في علم الصوتيات الحديث، لأن النفس الخارج من الرئتين المار عن طريق القصبة الهوائية، يصل الى تجويف الفم فيلاقي نقطة انسداد أو تضييق بمساعدة اللسان واللثة العليا وسقف الفم ووسطه ومقدمه والاسنان العليا والشفتين وغيرها من أعضاء الجهاز النطقي. ونقطة الانسداد والتضييق هي التي تحدد مخرج الحرف المطلوب إذ يعقبهما انفتاح ومرور الهواء، وقد عبّر عنهما ابن جني بكلمة (مقاطع)، فالمقطع اذن هو نقطة الانسداد أو التضييق لمجرىٰ النَّفَس المتصل. وتتخذ أعضاء الجهاز النطقي أوضاعاً عضلية معينة فيحدث صوت الحرف. وتحدد مخارج أغلب الحروف وفق هذا الوصف.

وكان مما تنبه اليه اللغويون المتقدمون جعل الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) أبعاض حروف اللين (الألف والواو والياء).. قال ابن جني «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما ان هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة؛ فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة»[١٢].

وقال في موضع آخر «.... فقد ثبت بما وصفناه من حال هذهِ الأحرف أنها توابع للحركات ومُتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مُشْبَعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة»[١٣]. وهذا التقسيم أخذت به الدراسات الصوتية المعاصرة حيث جعلت الحركات صنفين، أحدهما: حركات طويلة، والآخر: حركات قصيرة، فالحركات الطويلة تمثلها في العربية: الألف والواو والياء، والحركات القصيرة تمثلها: الفتحة والضمة والكسرة.

وينبغي ان نتوقف قليلاً عند بعض المصطلحات المتعلقة بالصوتيات الواردة في المصادر العربية القديمة قبل ان نشرح هذهِ المصطلحات شرحاً لغوياً مقارناً بين الدرس القديم والبحث الصوتي الحديث في العربية. ونكتفي بأشهر المصادر العربية القديمة، وهي: الكتاب، وسر الصناعة، والممتع:

يعد سيبويه أول من دون المصطلحات الصوتية في كتابه، لذلك يعد المصدر الأول لجميع مَنْ ألف في هذا الباب، فقد ذكر من جملة المصطلحات الخاصة بصفات الحروف(١٤): المجهور، والمهموس، والشديد، والرخو، والمنحرف، والمُكّرر، واللينة، والهاوي، والمُطْبَق، والمنفتح.

وذكر ابن جني من المصطلحات الخاصة بالصفات: المهموس، المجهور، الشديد، الرخو، المطبق، المنفتح، المستعلي، المنخفض، المنحرف، المكرر، المُشْرَب، المهتوت، الذلاقة، الاصمات(١٥).

وصنف ابن السراج صفات الحروف تصنيفاً يختلف قليلاً عن سابقيه، فهو يذكر: المنحرف، والمجهور، والمهموس، ويجعل الشديد على ضربين: ضرب يمنع الصوت أن يجري فيه مثل القاف والكاف، وضرب يجري فيه الصوت وهو مع ذلك ليس برخو مثل اللام والنون. ثم يذكر الرخو، والمُكرّر، والمنحرف، والهاوي، والمطبقه، والمنفتحة(١٦).

أما ابن عصفور فقد وافق المتقدمين في مصطلحاتهم، وأضاف تقسيمين آخرين، أحدهما: المستطيل وما ليس كذلك «فالمستطيل الضاد لأنها استطالت في مخرجها على حسب ما ذكر في المخارج. وغير المستطيل ما عداها». والآخر: الأغنّ وغير الأغنّ «فالأغن الميم والنون. والغُنّة صوت في الخياشيم وما عدا ذلك فليس بأغن»(١٧).

وسوف نقتصر على شرح المصطلحات الآتية: الشدّة، الرخاوة، الجهر، الهمس، الاطباق، الانفتاح وبيان حدوثها في الوحدات الصوتية العربية، واختلاف المتقدمين والمتأخرين في بحث هذهِ الظواهر، ومجمل ما توصل اليه البحث الصوتي الحديث في تناوله لها.

الشدّة والرخاوة:

عرّف سيبويه الحرف الشديد بأنه الذي «يمنع الصوت أن يجري فيه»[18]، والرخو خلاف ذلك. هذا التعريف ـ الذي أخذ به اللغويون بعد سيبويه ـ يقترب الى تحليل علم الصوتيات الحديث لظاهرة الشدة؛ وكأن سيبويه ومن تبعه يومىء الى انسداد مجرىٰ الهواء أو ضيقه. والدليل على ذلك تمثيلهم للشديد ـ والعبارة لابن جني ـ «أنك لو قلت: الحق والشط، ثم رمت مد صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعاً»، وللرخو «أنك لو قلت المس والرش والشح، ونحو ذلك فتمد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء»[19]

وجعلوا الحروف الشديدة ـ لهذا الاعتبار ـ ثمانية: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء. والحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفاً: الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء[20].

ولاحظوا ان بعض الحروف لا ينطبق عليها تعريفهم المتقدم بحيث يعرض لها ما يوجب خروج الصوت، فاصطلحوا على هذا النوع من الحروف بالحروف المتوسطة[21]. وهي: الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو.

بذلك يكون عدد الحروف المجهورة عندهم ثمانية، وعدد الرخوة ثلاثة عشر، وعدد المتوسطة ثمانية.

إن كلام ابن سينا على المفرد والمركب من الحروف يشبه في بعض جوانبه كلام المحدثين على ظاهرة الشدة والرخاوة، وبخاصةٍ عبارته المتعلقة بالحبسات التامة للصوت والاطلاقات؛ فابن سينا قد قسم الحروف الى صنفين: مفردة، ومركبة. أما المفردة فتحدث «عن حبسات تامة للصوت ـ او للهواء الفاعل للصوت ـ يتبعها اطلاقات دفعة»[22]. وعدَّ من هذا الصنف الحروف الآتية: ب، ت، ج، ض، ط، ق، ك، ل، م، ن. وهي حروف مجهورة لدىٰ اللغويين سوىٰ أربعة: الضاد واللام والميم والنون.

وتحدث المركبة «عن حبسات غير تامة لكن تتبعها إطلاقات. وعدّ من هذا

القسم ما تبقىٰ من الحروف.

وبيّن خصائص هذين النوعين في أن المفردة تحدث في المدة الفاصلة بين زماني الحبس والاطلاق. أما المركبة فإنها تمتد زمناً وتفنىٰ مع زمن الاطلاق التام. قال: «وهذهِ المفردة تشترك في أن وجودها وحدوثها في الآن الفاصل بين زمان الحبس وزمان الاطلاق، وذلك ان زمان الحبس التام لا يمكن ان يحس فيه بصوت حادث عن الهواء وهو مستكن بالحبس، وزمان الاطلاق لا يحسُّ فيه بشيء من هذه الحروف لأنها لا تمتد ألبتة إنما هي مع إزالة الحبس فقط. وأما الحروف الأخرىٰ فانها تمتد زماناً ما وتفنىٰ مع زمان الاطلاق التام، وإنما تمتد في الزمان الذي لا يجتمع فيه الحبس مع الاطلاق»[٢٣].

أما البحث الصوتي الحديث فقد نظر الى المسألة على نحو مفصل معتمداً على وصف الوحدات الصوتية في اللغة حيث ميّز بين أربعة اصطلاحات: الشدة، والرخاوة، والتوسط، والتركيب:

١ ـ الشدة: وتحدث بأن يصادف الهواء الخارج من الرئتين مجراه قد انسدّ انسداداً تاماً فيتجمّع خلف نقطة الانسداد ويكون ضغطه عادة أعلىٰ من ضغط الهواء الخارجي؛ فينفصل بعد ذلك العضوان اللذان انحبس الهواء خلفهما انفصالاً مفاجئاً فيندفع الهواء محدثاً صوتاً شديداً انفجارياً[٢٤].

والاصوات الشديدة في العربية ـ وقد اصطلح على تسميتها بالأصوات الانفجارية أيضاً ـ كما دلت التجارب الحديثة هي: الباء والتاء والدال والطاء والضاد والكاف والقاف والجيم القاهرية (الكاف الفارسية). عددها ثمانية أحرف. اسقطوا الهمزة، وأضافوا الضاد باعتبار نطقها في بعض اللهجات العربية الحديثة لا كما وصفها سيبويه.

٢ ـ الرخاوة: اصطلح المحدثون على تسمية الأصوات الرخوة ـ وهو مصطلح قديم ـ بالأصوات الاحتكاكية. وهي الأصوات التي لا ينحبس الهواء عند النطق بها انحباساً محكماً بل يضيق مجراه عند المخرج فيحدث ما يشبه

الصفير أو الحفيف. وتختلف نسبته من مخرج الى آخر تبعاً لضيق المجرىٰ. وأكثر هذهِ الحروف صفيراً هي الزاي والصاد والسين، لذلك سماها المتقدمون بأصوات الصفير.

إن الاصوات الرخوة في العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة ـ مرتبة بحَسبِ رخاوتها ـ هي: السين والزاي والصاد والشين والذال والثاء والظاء والفاء والهاء والحاء والخاء والغين[٢٥]. أخرجوا الضاد باعتبار نطقها الحديث في بعض اللهجات العربية.

٣ ـ التوسط: إن الهواء في بعض الاصوات حينما يمر بمجراه لا يلاقي انحباساً او احتكاكاً. إما لأن مجراه خالٍ من هذِه المعوقات كما في الواو والياء، أو لأن مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة الانسداد والتضييق كما في اللام، أو لأن التضييق غير مستقر على حاله كما في الراء، أو لمرور الهواء بالأنف كما في صوتي الميم والنون[٢٥].

هذهِ الظاهرة تسمىٰ (التوسط) لأنها بين الشدة والرخاوة. وهذِه الاصوات تسمىٰ بالأصوات المتوسطة، فالأصوات المتوسطة ـِ اذن ـ كما دلت عليها التجارب الحديثة: الواو والياء واللام والراء والميم والنون. أخرجوا منها الالف، واختلفوا في العين؛ فبعضهم جعلها من الأصوات الرخوة[٣]، وآخرون توقفوا في المسألة وتركوا أمر البت فيها الى ما ستكشف عنه التجارب معللين ذلك بقولهم «ولقلة التجارب الحديثة التي أُجريت على أصوات الحلق لا نستطيع ان نرجّح صحة هذِه الصفة للعين بل نتركها لتجارب المستقبل لتبرهن عليها»[٢٨].

٤ ـ التركيب: يلاحظ على صوت الجيم لدىٰ القرّاء أنه لا يصاحبه ـ حين النطق به ـ انفصال مفاجيء، بل الذي يحدث أن انفصال العضوين لخروج الهواء يكون بطيئاً؛ فهو مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق فيحدث ان يحتك الهواء بالعضوين احتكاكاً شبيهاً بالأصوات

الرخوة. هذا الصوت يسمىٰ بالمركب لأنه يجمع بين عنصري الشدة والرخاوة[٢٩].

الجهر والهمس:

عرّف سيبويه المجهور بأنه «حرف أُشبعَ الاعتماد في موضعه ومنع النَّفسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت». وعرّف المهموس بأنه «حرف أُضعفَ الاعتماد في موضعه حتى جرىٰ النفس معه»[٣٠]. والاعتماد في عبارة سيبويه يفهم منه بأنه الضغط الواقع على مخرج الحرف، يكون مع المجهور، وينعدم مع المهموس. ومنشأ الضغط او الاعتماد هو الهواء.

وجعل المجهور تسعة عشر حرفاً هي: الهمزة، الألف، العين، الغين، القاف، الجيم، الياء، الضاد، اللام، النون، الراء، الطاء، الدال، الزاي، الظاء، الذال، الباء، الميم، الواو.

والمهموس العشرة المتبقية من حروف المعجم وهي: الهاء، الحاء، الخاء، الكاف، الشين، السين، التاء، الصاد، الثاء، الفاء.

واتبع المتقدمون من اللغويين في تمييز الحرف المجهور من المهموس طريقة، هي جري الصوت في المهموس نحو: سَسَسَ، كَكَكَ، هَهَهَ. وامتناع ذلك في المجهور[٣١]. وجمعوا الحروف المهموسة في جمل نحو: ستشحثك خصفة[٣٢].

إن سيبويه قد أغفل أوضاع الأوتار الصوتية في حدوث الجهر والهمس[٣٣]، والتمييز بين الأصوات المجهورة والمهموسة. تبعه في ذلك جمهور اللغويين التقليديين؛ فالتعرف على أوضاع هذهِ الأوتار يعد الاساس في معرفة الجهر والهمس. إلا ان ما توصل اليه من نتائج (الاشباع، الاضعاف، الاعتماد) على الرغم من انعدام الوسيلة العلمية يعد شيئاً جديداً ومفيداً في الدراسات الصوتية القديمة.

والبحث في ظاهرة الجهر والهمس يتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم الذبذبة. وهو مفهوم فيزيائي يتصل بظاهرة الصوت؛ فالذبذبات الصوتية التي يمكن سماعها

بالأذن تقع في حدود (٢٠) الى (٢٠٠) هيرتس/ثانية ويقوم عمل الأُذن على أساس ظاهرة الرنين، فلو أحدثنا رنيناً صوتياً (تنغيماً) على آلة موسيقية كالبيانو مثلاً فإن النغمات الصادرة عن هذهِ الآلة تنتقل بواسطة طبلة الأُذن الى شعيرات دقيقة توجد داخل الأُذن (يقرب عدد هذِه الشعيرات من ٤٥٠٠ شعيرة وهي ذات أطوال مختلفة وتمتاز بأن لها القدرة على استقبال كل النغمات الممكنة)، ولكن بعد انتقال النغمات الى هذه الشعيرات لن يتذبذب منها سوىٰ تلك التي تتوافق ذبذبتها مع الذبذبة الخارجية.

ومصدر الذبذبات في مجال الصوت الانساني هما الوتران الصوتيان الكائنان في الحنجرة. وقدّر علماء التشريح طول الوتر الصوتي في الانسان البالغ ما بين (٢٣) الى (٢٧) ملم. أما عدد الذبذبات في الحنجرة فقد قدّرها علماء الأصوات للغناء ما بين (٦٠) الى مئات الذبذبات في الثانية.

فالذبذبات ـ اذن ـ تتخذ الشكل الآتي:

الهواء المدفوع من الرئتين ←اهتزاز الوترين الصوتيين ←

انتقال الذبذبات في الوسط الهوائي ← استقبالها من الأُذن

والصوت المجهور ـ وفقاً لهذا المفهوم ـ هو ذلك الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان. وتتم هذهِ الظاهرة على النحو الآتي:

إن انقباض فتحة المزمار يقرب ما بين الوترين الصوتيين فتضيق بذلك فتحة المزمار ولكنها تسمح بتسرّب النفس من خلالها. بحيث يندفع الهواء محدثاً اهتزازاً منتظماً تتوقف درجته على عدد الذبذبات في الثانية، وشدّته على سعة الذبذبة الواحدة.

ويكون الهمس خلافاً للجهر، فالحرف المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به. وليس معنى ذلك انعدام الذبذبات من النفس الذي معه «ولكن المراد بهمس الصوت هو صمت الوترين الصوتيين

معه»[٣٤].

والحروف المجهورة في العربية بحسب وصفها الحديث هي [٣٥]: الباء والجيم والدال والذال والراء والزاي والضاد والظاء والعين والغين والـلام والميم والنون. يضاف اليها أصوات اللين (الحركـات) الألف والواو واليـاء. وأخرجـوا مما عـدّد سيبـويه: الهمـزة والقاف والـطاء وأدخلوها ضمن المهمـوسات. وبـاقي الحروف مهموسة.

الاطباق والانفتاح:

يفهم من تعريف سيبويه للاطباق أنه يتم من مواضع الحروف المطبقة الى ما حاذىٰ الحنك الأعلىٰ من اللسان. فاذا زال الاطباق بقي الصوت محصوراً فيما بين اللسان والحنك الى موضع الحروف.

قال «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ الى ما حاذىٰ الحنك الأعلىٰ من اللسان ترفعه الى الحنك فاذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك الى موضع الحروف»[٣٦].

وجعل لحروف الاطباق الأربعة موضعين من اللسان، وقال «لولا الاطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»[٣٧].

وحروف الاطباق عند سيبويه هي: الصاد والضاد والطاء والظاء.

ـ وبقي هذا التعريف للاطباق هو المتداول عند اللغويين، لكن من الملاحظ على ابن جني أنه يفرق بين مصطلحي الاطباق والاستعلاء؛ فالاطباق عنده «أن ترفع ظهر لسانـك الى الحنك الاعـلىٰ مطبقـاً له»، والاستعـلاء «أن تتصعّد في الحنـك الأعلىٰ»[٣٨]؛ فأربعة من الحروف، وهي: الضـاد والطاء والصـاد والظاء فيهـا مع استعلائها إطباق. أما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها. فيكون الانفتاح ـ بهذا المعنىٰ ـ خلاف الاطباق.

أما في الدراسات الحديثة فقد ميّز الدارسـون بين مصـطلحين، أحـدهما:

الأصوات الطبقية وتحدث بارتفاع «مؤخر اللسان حتىٰ يتصل بالطبق فيسد المجرىٰ او يضيّقه تضييقاً يؤدي الى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائها»، فتكون كل من الخاء والغين والقاف من الاصوات الطبقية.

والآخر: أصوات الاطباق وتحدث بارتفاع «مؤخر اللسان في اتجـاه الطبق. بحيث لا يتصل به على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق»[٣٩]، فأصوات الضاد والطاء والصاد والظاء هي أصوات إطباق.

هذا التمييز دقيق جداً بموجبه يمتنع الخلط بين الاصوات التي تنطق من الطبق باتصال اللسان به والاصوات التي يتجّه اللسان حين النطق بها الى الطبق من غير ان يتصل به ويكون نطقها في مخرج آخر.

المستوىٰ النحوي:

إن التركيب غاية من أهم الغايات التي يسعىٰ اليها الباحث في اللغة. ولما كانت الجملة تمثل العنصر التركيبي في اللغات فإن تحليلها الى عناصرها الصرفية، ثم الى عناصرها الصوتية يقتضي فك هذا التركيب لنصل الى السمات العامة والميزات الخاصة بكل لغة من اللغات؛ فالتحليل ـ إذن ـ هو تجزئة، والتركيب هو جمع هذِه الاجزاء. التحليل هو تبسيط للعناصر الأولية والتركيب هو تجميع لهذهِ العناصر تحت انماط معينة.

ولما كان الوصف يقتضي تحليل المُركّب ليضع الواصف للغة قواعدها مستعيناً بالاستقراء والاستنتاج ظهرت أهمية الجملة في المنهج الوصفي. ويقال مثل ذلك أيضاً في المنهج التحويلي، فالجملة لها أهميتها الخاصة للتحويلين لأنهم يبنون نظريتهم على أساس توليـد الجمل وتحـويلها من المبنىٰ العميق الى المبنىٰ الـظاهر. ويعنى المنهـج التاريخي بدراسة التغيرات المختلفة على الانماط اللغوية، فالجملة تمثل لعالم اللغة التاريخي مرحلة زمنية، وتغيراتها الطارئة تمثل مراحل زمنية يمكن ان تعينه على كشفها وتحديدها وأثرها في التطور اللغوي. فالجملة ـ اذن ـ لها أهمية كبيرة في كل المناهج اللغوية.

ونحن لا نسعىٰ في هذا الجزء من الفصل الى بيان الأصول العامة للمستوىٰ النحوي والأنماط المختلفة لنظام الجملة في العربية، وانما نحاول البحث في بعض الأصول العامة ولا سيما الفصائل النحوية، وتحليل بعض المستويات التركيبية وفق المنهجين الوصفي والتحويلي، ودراسة نصوص مختارة من كتب اللغة تتعلق بأنظمة الجملة في العربية:

درس فندريس في كتابه موضوع الفصائل النحوية. وعرّف هذا المصطلح بأنه «المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوالّ النسبة»[1]، وضرب لها أمثلة، منها: العدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية، فكل هذهِ وأمثالها فصائل نحوية في اللغات تسعىٰ دوال النسبة الى التعبير عنها. وقرر في بحثه نسبية الفصائل النحوية تبعاً للغة التي تتصل بها ووفقاً لفترة ما من تاريخ هذهِ اللغة، وانتهىٰ الى استنتاج قضايا متعددة، أهمها[3]:

١ ـ لا يمكن أن نرجع الفصائل النحوية للغة من اللغات الى نظام منطقي، «ذلك بأن النحو في أية لغة وفي أية فترة من فترات هذهِ اللغة ليس إلا نتيجة لأنواع مختلفة من النشاط يصيب نواحي النظام النحوي المختلفة ويصيبها مستقلة بعضها عن بعض».

٢ ـ لا يمكن ان نفترض بأن الفصائل النحوية كانت في فترة بدائية من تأريخ اللغة منطبقة تماماً على الكليات المنطقية للعقل وأنها بمرور القرون بعدت عنها شيئاً فشيئاً تبعاً للتغيرات الناجمة من الاستعمال.

٣ ـ لا ينبغي ان نحكم على عقلية أُمّة بالفصائل النحوية الموجودة في لغتها، فهناك لغات تحتفظ زمناً طويلاً بفصائل لم يبق لوجودها مبرر وتستمر على اعتبارها وسائل نحوية.

٤ ـ قد يحصل ان تهجر بعض الفصائل اللغوية أو أن تتغيّر، كما يقع لأخرىٰ أن تُنْشأ، وقد أراد البعض ان يستنتج من هذهِ الحقيقة أن العقل الانساني يتقدّم في طريق التجريد. هذا الاستنتاج له ما يبرره في بعض الأحيان،

ولكن لا ينبغي اللجوء الى التعميم بأية حال.

ومصطلح «الفصائل النحوية» يرادفه في الاستعمال مصطلح «الأبواب النحوية» كما هو متبع في كتب النحو العربي التقليدية، فأبواب الكلمة وتقسيمها الى اسم وفعل وحرف، والمبتدأ والخبر، والمصدر، والمفاعيل بأنواعها، والاستثناء، والتمييز، والحال، والعدد. كل ذلك يمثل لنا فصائل أو أبواباً نحوية.

وهناك فصائل نحوية مشتركة في معظم اللغات كالاسمية والفعلية، والتذكير والتأنيث، والافراد والجمع. وربما كانت الكلمة بأقسامها موضع اهتمام أكبر لأنها نواة الجملة لذلك عني اللغويون ـ على مختلف اتجاهاتهم ومدارسهم ـ بدراستها ومحاولة وضع تعريف لها يصلح في جميع اللغات؛ فعرف بلومفيلد الكلمة بأنها «أصغر شكل حرٍّ» أي أصغر شكل يوجد بإنفراد (بانعزال)، ولكن هذا يعتمد على ما تعنيه كلمة الانعزال، لأننا لا نقول ـ مثلاً ـ .the, is, by على نحو منعزل.

وذهب بلومفيلد الى تعريف (الحد) بأنه أصغر من الكلمة، وهو وحدة معنىً أو ما يسمىٰ بالمورفيم. واللغويون من بعده اهتموا بحالة بعض الكلمات مثل (Loved) عندما عرفوا المورفيمين (Love) و (d)، وبدلاً من معاملة (Loved) مورفيمين فإنه يمكن تحليلها في حدود الجذر الأصلي (LeXeme)، والتبويب القواعدي للزمن (d)[1]؛ فالأول معيار صرفي يعنىٰ بالمبنىٰ أو بالشكل. والآخر: معيار دلالي يعنىٰ بعلاقة الكلمة بالزمن ضمن التقسيم القواعدي، وهما معياران لغويان.

ولم تتخذ القواعد التقليدية معايير ثابتة في تعريف الجوانب اللغوية المختلفة، ومنها تعريفاتها بأجزاء الكلام التي تدخل ضمن الفصائل النحوية. فيعرف الاسم ـ مثلاً ـ في القواعد الغربية التقليدية بأنه ما دلّ على إنسان او حيوان او جماد، والمعيار المستخدم هنا في التعريف هو المعنىٰ أي علاقة الكلمة بالعالم الخارجي، لذلك فهو لا يساعد على معرفة طريقة استعمال الاسم في الجملة.

ويعرف حرف الجر بأنه كلمة تأتي قبل الاسم والضمير لتحديد علاقته بالكلمات الواردة قبله، فاستعمل هنا معياران لا علاقة لهما بالمعيار الذي استعمل في

تعريف الاسم، وهما معياران لغويان تماماً، الأول يشير الى موقع حرف الجر بالنسبة الى باقي الكلمات في الجملة، والثاني يشير الى وظيفته.

هذا الاختلاف في استعمال المعايير غير الثابتة «لا يساعد على تحليل او وصف دقيق لأية لغة، فالمفروض ان تستعمل معايير واحدة في تقسيم الكلام الى اجزائه وأن تستعمل نفسها في تعريف جميع تلك الاجزاء. . . »[1].

وقد استبعدت المدرسة الوصفية استعمال تعابير كالاسم والفعل والصفة مما يندرج تحت الفصائل او الأبواب النحوية، واستبدلوا بها الارقام فسموا الجزء الاول او المجموعة الاولى، والجزء الثاني او المجموعة الثانية.

واتفقت معظم الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة على أمور، منها:

١ ـ لا يجوز ان يقسم كلام لغة معينة الى اجزاء بناءً على تقسيم لغة أخرى.

٢ ـ ليس من الضروري أن تتشابه أجزاء الكلام في لغة ما مع لغة اخرى، سواء من حيث عددها أو من حيث الكلمات التي تندرج تحتها.[2].

وفي المصادر اللغوية العربية أمثلة كثيرة لاختلاف المعايير في تعريف الفصائل النحوية. نجتزأ منها بما يأتي:

١ ـ عرف سيبويه الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. . . . والاحداث نحو: الضرب والقتل والحَمْد. . . . »[3].

فاستعمل في تعريفه معيارين، احدهما: صرفي متعلق بالبنية وهو أخذ الفعل من لفظ أحداث الاسماء كالضرب والقتل والحمد. وهي إشارة الى اشتقاق الفعل من المصدر. والآخر: دلالي متعلق بأزمنة الفعل.

٢ ـ عرّف المبرد الاسم بأنه ما كان واقعاً على معنى «نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك. وتَعْتبِرُ الأسماءَ بواحدة: كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[4]. وفي هذا التعريف استعمل المبرد معيارين في تعريف الاسم، الأول: مرتبط بالمعنى

أي ـ علاقة الكلمة بالعالم الخارجي حيث مثّل للاسم بالرجل والفرس وزيد وعمرو، والثاني: يشير الى موقع الاسم من الجملة وهو أن يلي حرفاً من حروف الجر؛ فالمعيار الاول لا علاقة له بالثاني لأنه لا يبيّن موقع الاسم من الجملة ولا كيفية استعماله فيها.

٣ ـ وذكر ابو علي الفارسي أقسام الكلمة الثلاثة، فعرّف الاسم بأنه ما يقع خبراً كما يكون مخبراً عنه «وذلك نحو: زيد أخوك، وعمروٌ منطلق»(١)، وعرّفه في موضع آخر بأنه «ما دلّ على معنىً، وذلك المعنىٰ يكون شخصاً وغير شخص»(٢)، فاستعمل في تعريفه الأول معياراً هو موقع الكلمة في تركيب الجملة، أي وقوع الاسم خبراً او مخبراً عنه. أما في تعريفه الثاني فاستعمل معياراً دلالياً هو علاقة الاسم بالمعنىٰ أي إرتباط الكلمة بشيء خارج الترتيب الداخلي لنمط الجملة.

وعرّف الفعل بأنه «ما دلّ على حدث وزمان»(٣)، فاستعمل معياري الحدث والزمان، وهما معياران مرتبطان بالمعنىٰ والتبويب القواعدي للزمن.

وعرّف الحرف بقوله «وأما الحرف فما يدلُّ على معنىً في غيره»(٤) والمعيار المستعمل في هذا التعريف هو المعنىٰ أي إرتباط الكلمة بالخارج.

٤ ـ وعرف ابن جني الاسم والفعل والحرف بقوله: «. . . . فالاسم: ما حَسُنَ فيه حرف من حروف الجر، او كان عبارة عن شخص» «والفعل: ما حَسُنَ فيه (قد) او كان أمراً» «والحرف: ما لم تَحسن فيه علامات الاسماء، ولا علامات الافعال، وانما جاء لمعنىً في غيره. . .»(٥).

فاستخدم في تعريف الاسم معيارين، آحدهما: موضعه من الجملة بدخول أحد حروف الجر عليه، والآخر: المعنىٰ بدلالته على شخص؛ فالمعيار الاول لغوي، والمعيار الثاني متعلق بالعالم الخارجي.

وفي تعريفه الفعل استعمل معيارين أيضاً، أحدهما: موقع الفعل من

الجملة بدخول (قد) عليه، والثاني: التبويب الزمني بدلالته على الأمر. أما الحرف فاستعمل فيه معيار الموضع بعدم اقترانه بعلامات الاسماء والافعال، ومعيار المعنىٰ بدلالته على معنىً في غيره.

٥ ـ وفي تعريف ابن السراج بأقسام الكلمة ميل ظاهر الى معيار نحوي هو الخبر والاخبار، وهذا يرتبط بموقع الكلمة في الجملة. قال في تعريفاته: «.... فالاسم: ما جاز ان تُخْبِرَ عنه نحو: عمرو منطلقٌ، ورجل في الدار. والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخْبَرَ عنه، وما أمرتَ به، فالخبر نحو: يذهب عمرو، فيذهب: حديث عن عمرو، ولا يجوز ان تقول: جاء يذهب، والأمر نحو قولك: اذهبْ، اقتلْ، دَعْ، اضربْ، وما أشبه ذلك. وتعتبر الفعل بسوف وقد وبالأمر، فما حَسنَ فيه أحد هذه الثلاثة فهو فعل.... والحرف: ما لايجوز أن يكون خبراً ولا يُخْبَر عنه نحو: مِنْ والى وألف الاستفهام وهل......»[٦].

٦ ـ وقال ابن جني في تعريف النكرة: «..... فالنكرة ما لم تخصّ واحداً من جنسه نحو: رجل وغلام. وتعتبر النكرة بـ (اللام) وبـ (رُبَّ)، نحو: الرجل والغلام، وربّ رجلٍ وربّ غلامٍ»[١]. فاستعمل في تعريفه معيارين، أحدهما: معنوي وهو عدم اختصاص النكرة بواحد من جنسه أي دلالتها على العموم، والآخر: موقعي وهو اقتران النكرة باللام وبربّ.

٧ ـ وفي تعريف سيبويه بالمبتدأ توضيح لمعيار الموقع، أي موضع الاسم في ترتيب الجملة. قال في تعريف المبتدأ: «كل اسمٍ أُبْتُدِىءَ لِيُبْنىٰ عليه كلام. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ؛ فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ اليه»[٢].

٨ ـ وعرّف ابن جني كلاً من الفعل المضارع والمفعول المطلق (المصدر) بقوله: «والفعل المضارع: ما كانت في أوله إحدىٰ الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء»[٣] و«المصدر كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ، وزمان

مجهول. وهو وفعله من لفظ واحد. والفعل مشتق من المصدر»[٤].
فاستخدم في تعريفه المضارع معياراً شكلياً متعلقاً بالمبنىٰ من حيث قبوله لزوائد (سوابق صرفية). اما في تعريفه المصدر فاستعمل معياري الحدث والزمان وهما معياران دلاليان، ومعيار المبنىٰ لكون المصدر والفعل من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر، وهذا معيار صرفي.

تبين لنا مما تقدم اختلاف المعايير في تعريف الفصائل او الابواب النحوية في القواعد العربية التقليدية وما سببه هذا الاختلاف من قصور في معرفة طرق استعمالها في الجملة.

أما تحليل الجملة فقد تناولته المناهج اللغوية الحديثة بالتفصيل مع اختلافها في كيفيته. ونقتصر في بحثنا على أمور متعلقة بذلك، منها: فكرة دوال النسبة ودوال الماهية عند فندريس، والعلاقات اللغوية مما له إرتباط بطبيعة اللغة وتحليل مفردات الجملة بين المدرسة السلوكية والمنهج الوصفي، ثم نعرض لبعض القواعد التحليلية الأولية في المنهج التحويلي:

قسم فندريس الجملة الى نوعين من العناصر، الاول: التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل افكاراً، والثاني: الاشارة الى بعض العلاقات التي بين هذه الافكار. وضرب لذلك مثالاً هو قولك: الحصان يجري، «...... ففي ذهني فكرة الحصان، وفكرة الجري. وقد جمعت بين الاثنين في هذا الاثبات الذي هو (الحصان يجري)....... هذا الفعل العقلي الذي تفترضه اللغة ينتظم عمليتين متتابعتين: عملية تحليل عندما يميز العقل في التصور، وقد أعطىٰ عدد ما من العناصر التي تقوم بينها علاقة (هي هنا: الحصان والجري)، ثم عملية تأليف ـ عندما يروح العقل وقد انتهىٰ من تعرف هذهِ العناصر المختلفة وتحليلها ـ يؤلف بينها من جديد ليكوّن الصور اللفظية. والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة، ويهمه بدرجة قصوىٰ: لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف»[١].

وعرّف دوال الماهية «بالعناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات: فهنا

ماهية الحصان أو ما هية الجري»، وعرّف دوال النسبة «بالعناصر التي تعبر عن النسب بين الماهيات: هنا كون الجري المسند الى الحصان على العموم محمولاً على الشخص الثالث المفرد الاخباري (ضمير المفرد الغائب). . . . »[٢]، فدوال الماهية ـ إذن ـ تصورات عقلية موضوعية، على حين دوال النسبة عناصر معبرة عن هذهِ التصورات. دوال الماهية عناصر عقلية ذات علاقات ذهنية، ودوال النسبة عناصر لغوية معبرة عن هذهِ العلاقات. دوال الماهية تفيد في التحليل الذهني للجملة. ودوال النسبة تفيد في التركيب اللغوي للجملة.

إن دالّ النسبة يمثله، في الغالب عنصر صوتي (صوت او مقطع او عدة مقاطع) وعلاقات سياقية نحوية: وتقوم هذهِ العناصر بربط النسب النحوية في الجملة، ففي قولنا مثلاً: درس محمد كتاباً مفيداً، نرىٰ أفكاراً أساسية في هذهِ الجملة تمثل دوال الماهية، وهي: محمد ـ الدراسة ـ الكتاب ـ المفيد في حين نجد ـ إضافة الى ذلك ـ عناصر تشير الى نسب هذهِ الافكار، كإسناد الحدث وهو الدرس الى محمد ونسبة صفة (المفيد) الى الكتاب، وأن الحدث الذي قام به محمد قد وقع في الماضي. وكل هذهِ العناصر هي دوال نسبة. وفي إشتقاق الاسماء والافعال في العربية أمثلة واضحة للعناصر الصوتية في دوال النسبة؛ فالمادة (ك ت ب) تمثل لنا في اشتقاقات الكلمة عنصراً عاماً متعلقاً بفكرة الكتابة، ولكننا نجد عناصر اخرىٰ تشير الى كون الكلمة فعلاً او اسماً، والى نوعها، وفصيلتها النحوية، وعلاقاتها بالكلمات الأخرىٰ في نمط الجملة. نجد ذلك كله واضحاً في قولنا: كتب ـ يكتب ـ يُكْتَب ـ الكتابة ـ مكتوب ـ كاتب ـ كِتاب ـ كُتّاب . . . . . الخ.

وتتلخص آراء المدرسة السلوكية في طبيعة اللغة بأنها تتألف من فعل ورد فعل أو استجابة لمؤثر خارجي يرتبط بمبدأ سلوكي هو الثواب الذي يلقاه المتكلم نتيجة استجابته لهذا المؤثر. ويتسع هذا المبدأ مع نمو الطفل الذي يمثل له والداه مجتمعاً صغيراً في اول الامر، فيختزن في ذهنه عدداً محدوداً من نماذج الجمل يمكن توسيعها فيما بعد حينما يكبر ويختلط بمجتمع اكبر وأكثر تعقيداً من حيث ردود الفعل والاستجابات، فتكون استجابة الفرد لأي مؤثر خارجي باستعمال ما لديه من

النماذج المخزونة. لذلك نلاحظ ان المدرسة السلوكية نظرت الى الجملة على انها مؤلفة من مفردات مرصوفة بعضها بجنب بعض، و«العلاقات النحوية والصرفية بين مفردات الجملة تعتبر في نظر هؤلاء علاقات أفقية أي ان الجملة تتألف من شريط أو مسلسل من الكلمات المصفوفة بعضها بجانب بعض، وأن معنى تلك الجملة يتألف من معاني المفردات بالاضافة الى العلاقات الافقية الظاهرة بينها والتي تنظمها قواعد اللغة»[1].

ونكتفي بمثالين[2] من تقسيمهم الجملة الى نماذج من حيث الشكل وترتيبهم المفردات ترتيباً أفقياً، علماً بأنهم استبعدوا المعنىٰ من دراستهم اللغوية:

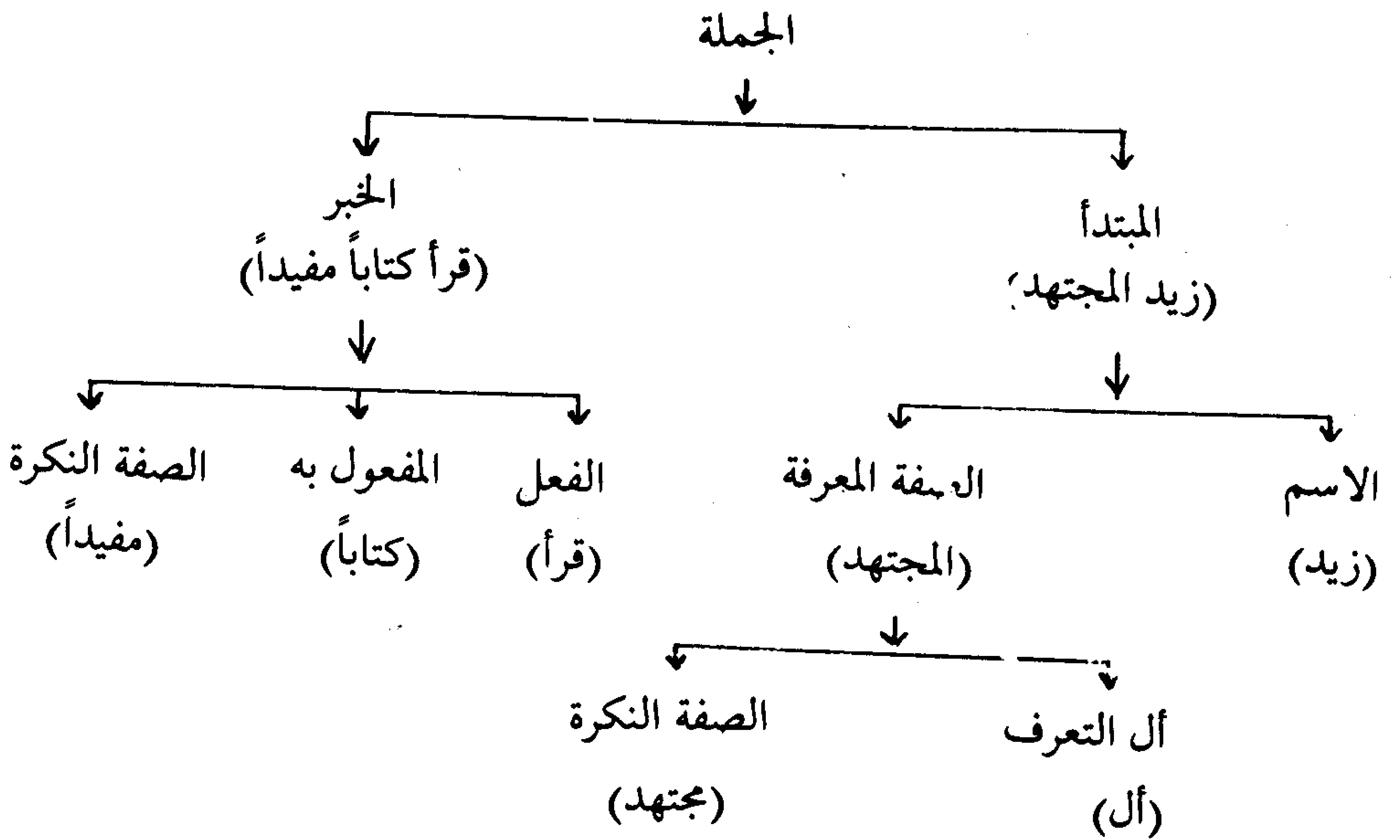
الفعل اللازم	يتبعه الفاعل	يتبعه شبه الجملة
ذهب	الرجل	الى السوق
سعىٰ	الرجل	الى رزقه ← الرجل هو الذي حصل الرزق
سعىٰ	الرجل	الى هلاكه ← الرجل هو الذي سيقع عليه الهلاك

الفعل المتعدي	الفاعل	المفعول به
فتح	الرجل	الباب ← الرجل هو الفاعل الحقيقي
فتحت	الريح	الباب ← الريح هي السبب في انفتاح الباب
فتح	المفتاح	الباب ← المفتاح هو الأداة التي فتح بها الباب

والمنهج الذي اتبعته المدرسة الوصفية التشكيلية في تحليل الجمل هو ما يدعى بالتحليل الى المكونات المباشرة «im mediate Constituent Analysis» . أي تحليل الجملة ليس باعتبارها مؤلفة من كلمات مرصوفة بعضها بجانب بعض أفقياً، بل باعتبارها مؤلفة من طبقات من مكونات الجملة بعضها اكبر من بعض الى ان يتم تحليلها الى عناصرها الاولية من الكلمات حتى المورفيمات. وفيما يلي مثال لذلك:

الجملة = زيد المجتهد قرأ كتاباً مفيداً

التحليل :



أما المنهج التحويلي فقد اتبع قواعد مختلفة تماماً عن المدرسة السلوكية والوصفية في التحليل النحوي. منها ما يسمى بقواعد التحليل النحوي الأولي «phrase Structure Rules» وتتلخص في تحليل الجملة الى عدة قواعد على شكل معادلات للوصول الى عناصرها الاولية، ثم الكشف عن البنية الداخلية العميقة لها «deep Structur» بوضع معادلة تصلح لتحويل البنية الداخلية الى البنية الخارجية. وفيما يأتي مثال مبسط لذلك:

زيد ضرب محمداً:

القاعدة رقم (١) : الجملة = مبتدأ + خبر

القاعدة رقم (٢) : المبتدأ = اسم

القاعدة رقم (٣) : الخبر = فعل + اسم

المفردات/

الاسم : زيد ، محمد

الفعل : ضرب

١ ـ زيد ضرب محمداً
٢ ـ محمد ضرب زيداً

الجملة رقم (٢) متحولة من الجملة رقم (١) بتقديم (محمد) وتأخير (زيد) البنية الداخلية التي تحولت منهما الجملتان المتقدمتان:

اسم + فعل + اسم

ومنها قواعد متعلقة بمفهوم التحويل، وهي اعتماد مستوىً داخلي أعمق من المستوى الظاهري في الكلام بتحويل جملة الى جملة اخرى. ومن خصائص التحويل إزالة اللبس الحاصل من دلالة جملة واحدة على معنيين او اكثر بإرجاع اللبس الى «ان الجملة متحولة عن جملتين مختلفتين موجودتين في البنية العميقة»[1]. وفيما يأتي مثالان لتوضيح هاتين الفكرتين:

المثال الأول:

(١) اكل الرجل التفاحة (٢) الرجل اكل التفاحة (٣) التفاحة اكلها الرجل:

الجملة (٢) و (٣) متحولتان عن الجملة (١) بإجراء بعض التغييرات عليهم وهي نقل الاسم الى موضع الابتداء وترك ضمير في المكان الذي كان يشغله كما هو ملاحظ في الجملة(٣).

المثال الثاني :

(١) طلب زيدٌ الى يوسف ان يذهب

(٢) يحترمُ زيدٌ يوسف اكثر من ابراهيم:

الجملة (١) قد تكون متحولة عن الجملتين الآتيتين:

آ ـ طلب زيد الى يوسف . . . (يذهب زيد)

ب ـ طلب زيد الى يوسف . . . . (يذهب يوسف)

والجملة (٢) قد تكون متحولة عن الجملتين الآتيتين:

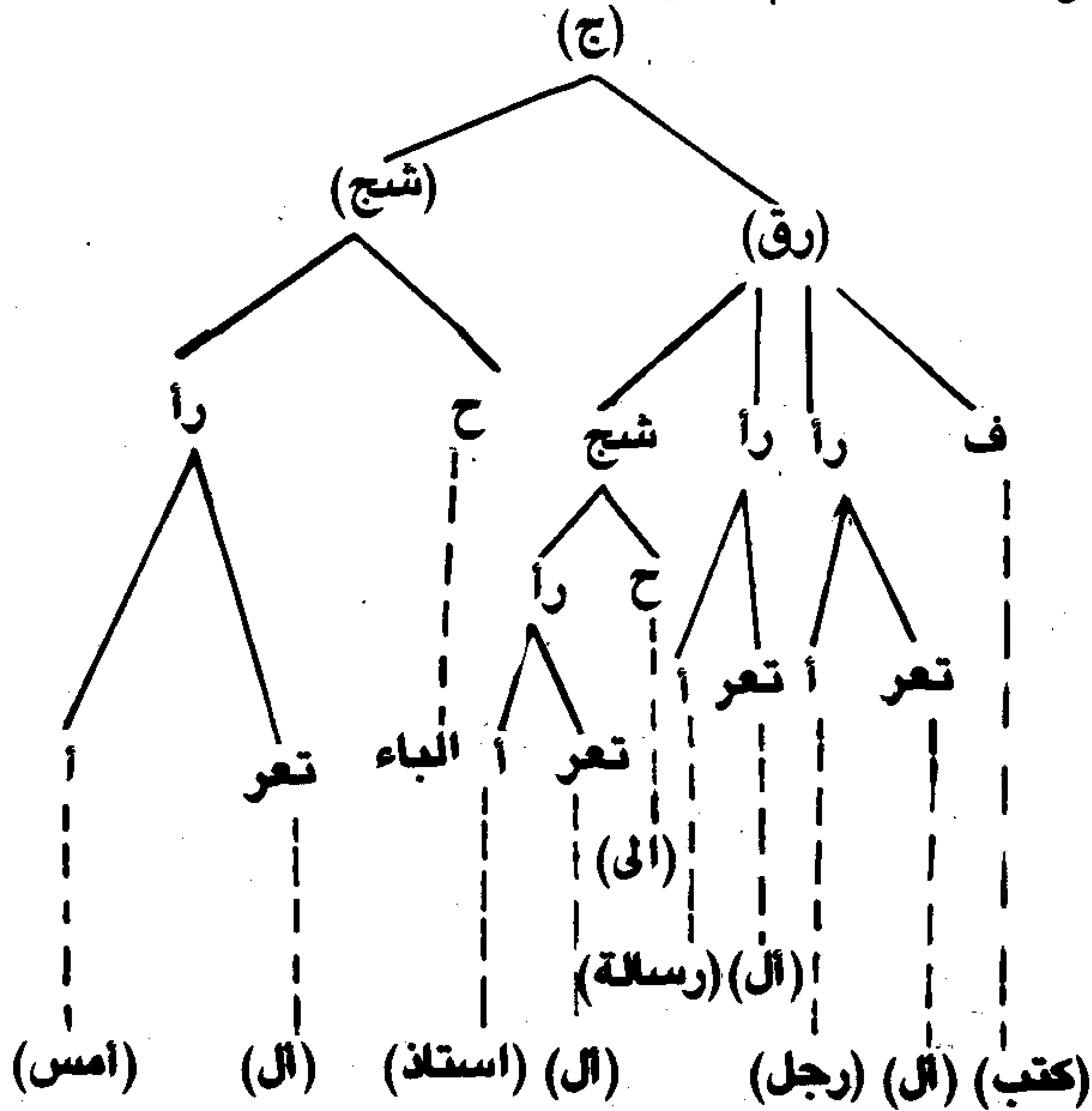
آ ـ يحترم زيد يوسف أكثر من . . . . (يحترم زيد ابراهيم)

ب ـ يحترم زيد يوسف أكثر من . . . . (يحترم ابراهيم يوسف)

ومن أصول التحليل اللغوي في المنهج التحويلي من حيث الفكرة التوليدية ما يدعىٰ (بالمُشجّر التوليدي) او (المشير الركني) الذي يعود بالجملة الى عناصرها الاولية البسيطة، ويبين العلاقات المختلفة بينها في التركيب. و «كل عقدة من المُشجّر تشير الى مؤلف من المؤلفات للجملة. وتشير العقد الاخيرة الى المورفيمات»[٦١]. وفيما يأتي مثال لذلك:

المثال: كتب الرجل الرسالة إلى الاستاذ بالأمس.

الرموز: ج = جملة، رف = ركن فعلي، شج = شبه جملة، ف = فعل، رأ = ركن اسمي، تعر = تعريف، أ = اسم، ح = حرف.



وفي كتب النحو العربي التقليدية أمثلة تصلح للتحليل اللغوي وفق المنهج التحويلي، ولا سيما كتاب سيبويه. ونجتزأ بمثال واحد منه تاركين للقارىء المتطلع ان يقيس عليه أشباهه ونظائره.

قال سيبويه «هذا باب ما تكون فيه في المستثنىٰ الثاني بالخيار. وذلك قولك: مالي إلّا زيداً صديق وعمراً وعمروٌ، ومَنْ لي إلا أباك صـديق وزيداً وزيـدٌ. أما النصب فعلى الكلام الأول. وأما الرفع فكأنه قال: وعمروٌ لي، لأن هذا المعنىٰ لا ينقض ما تريد في النصب. . . . . »[٦٢].

التحليل

(١) مالي إلا زيداً صديق وعمراً

(٢) مَنْ لي إلا أباك صديق وزيداً

الجملة (١) قد تكون متحولة عن الجملتين الآتيتين:

آ - ما لي إلا زيداً صديق . . . (وإلا عمراً صديق)

ب - ما لي إلا زيد صديق . . . (وعمروٌ لي)

والجملة (٢) قد تكون متحولة عن الجملتين الآتيتين:

آ - مَنْ لي إلا أباك صديق . . . . (وإلا زيداً صديق)

ب - مَنْ لي إلا أباك صديق . . . (وزيد لي).

المستوىٰ الدلالي:

إن الأصل الاشتقاقي للكلمة (**Semantics**) قد أُخِـذَ من الكلمة الاغـريقية (Se,ma)، التي تعني في الانجليزية (Sign) أي علامة. وهي موجودة كذلك في الكلمة الاغريقية (**Semaphore**)، وتعني مُلوِّح او عمود الاشارات. وكانت عبارة (**Semantic**) تستعمل في القرن السابع عشر بمعنىٰ الكهانة (علم الغيب) ضمن مفهوم الفلسفة الدلالية. إلا ان اول من استعملها مصطلحاً لغوياً في الفرنسية (**Semantigue**) هو الفيلولوجي الفرنسي (Michel Breal)، وذلك في سنة ١٨٨٣ في بحث نشر فيها بعد

(سنة ١٨٩٧)، ثم انتقل هذا المصطلح الى الانجليزيه (Semantics).

تناول بريـال في بحثه ألفـاظاً من لغـات قديمـة تنتمي الى الهنديـة الأوربية كاليونانية واللاتينية والسنسكريتية، وخرج بجملة من القواعد؛ إلا أن بحثه اقتصر على الناحية التأريخية للألفاظ.

وظل اللغويون الفرنسيون في باديء الأمر بمعزل عن هذا النوع من البحث اللغـوي، وكانـوا يـرون انـه أدخـل الى البحث في الاسـاليب والانـواع الادبيـة (Stiiotique)، ثم أخذوا به بعد ذلك.

وفي سنة ١٩٢٣ ظهر كتاب (The Meaning of Meaning) لمؤلفيه (A. Richard, G. K. ogden) حيث أدخلا الى الدراسة الدلالية والتطور الدلالي العلاقـات الاجتماعيـة والنفسية كالشعور والعاطفة والارادة والسلوك.

وفي حقبة زمنية كان هناك ارتباك في علم المصطلحات الفنية الذي ظهر حول هذا الحد (Semantics)، ويعـود ذلك ـ في رأي أولمـان ـ الى عاملين، الاول: إن استعمـال كلمة (Semantics) ليس محـدداً بعلم اللغة؛ فهنـاك أيضاً علم الـدلالـة الفلسفي الذي يكوّن أحد فروع النظرية العامة للعلامات والاشارات، وهو خاص بالعلاقات بين العلامات ووظائفها.

والثاني: الحد (Semantics) غامض جداً حتىٰ في علم اللغة ذاته. وهذا يعود الَى الحقيقة من أن المعنىٰ ليس محدداً بالكلمات ولكنه موجود فوق مستوىٰ الكلمة وتحتها في آن واحد: تحتها على مستوىٰ المشتقات (Inflexions)، والسوابق (Suffixes)، واللواحق (Prefixes) . . . . . الخ. وفوقها: على مستوىٰ الجمل الناقصة (Phrase)، والجمل الفعلية غير التامة (Claus٨)، والجمل التامة (Sentences).

إن علم الدلالة يشير ـ غالباً ـ الى دراسة معاني الكلمات. ويمكن استخدامه بهذا المفهوم. وفي النصف الاول من القرن الذي وجد فيه هذا العلم كان عبارة عن نظام تأريخي بحت. وقد تركزت الاهمية فيه على التبـدلات في المعنىٰ والتبويبـات والمسببات والقوانين التي تحدد الحركة العامة.

ومنذ بداية سنة ١٩٣٠ حصل تغير ملحوظ في هذا الحقل. وقد انتقل التأكيد الى علم الدلالة الوصفي، الى الجزء الذي تدرس فيه الكلمات في تركيب اللغة في فترة زمنية معينة بغض النظر عن أصولها القديمة[١]. وما زالت هناك أهمية للنظرة التأريخية في البحث الدلالي، ولكن علم الدلالة الحديث يغلب عليه الاسلوب الوصفي البحث: تنظيم الدراسة اللغوية لفترة زمنية محددة، ومراعاة المفهومين الآتيين:

١ - المفهوم الذي يعد الكلمات علامات (Signs)، أي وحدات لها وظيفة الرمزية.

٢ - ووجهة النظر القائلة بأن اللغة نظام متكامل او تركيب (Structure) يتضمن عناصره الكلمات التي تحد بعضها البعض الآخر[٤].

أما المحدثون من اللغويين العرب فقد ترددت في كتبهم هذهِ الاسماء: (علم الدلالة) وهو أشهرها وأكثرها استعمالاً، (علم المعنىٰ)، (المفردات ودلالتها)، أو بتعريب المصطلح: (علم السيمانتك)[٣].

ولما كانت البحوث الدلالية ذات علاقة بالقضايا الفكرية والنفسية وجدنا لغويين غربيين اتخذوا لهم من هذه العلاقة منهجاً في تحليل الظاهرة اللغوية، ففي مطلع القرن العشرين بحث العالم اللغوي الفرنسي برونو (F. Bruno) في الارتباط القائم بين اللغة والفكر، وهي نزعة واضحة لدراسة اللغة من ناحية سايكلوجية، فالفكر - في رأيه - «سابق للغة التي ينحصر دورها في التعبير عنه بالذات. ويمكن الاقرار بوجود تطابق كامل بين أحداث الفكر وأحداث اللغة، فيناسب كل حدث فكري حدثاً لغوياً. ويقتصر عمل الباحث اللغوي - والحالة هذهِ - على وضع دراسة منهجية تتناول الاحداث الفكرية. وهذه الاحداث الفكرية ينظر اليها وتُصنّف بالنسبة الى اللغة ووسائل التعبير المقابلة او الملائمة....»[١].

وقسم برونو - نتيجة لهذا الارتباط - اللغة الى خمسة مظاهر للفكر الانساني: الأفراد والأحداث والظروف والمظاهر والعلاقات.

والعلاقة بين الفكر واللغة في رأي برونو علاقة سببية بمعنىٰ ان الظاهرة اللغوية

لها جانبان: جانب جوهري متمثل بالاحداث الفكرية لدىٰ الانسان، وجانب شكلي متمثل بالأحداث اللغوية المعبرة عن الافكار.

ولكن البحث في مثل هذه العلاقة المترابطة يستدعي تساؤلات محددة تحتاج الى أجوبة مقنعة، منها اسبقية الفكر على اللغة، أو اللغة على الفكر، ومدىٰ تأثير العالم الخارجي على الظاهرة اللغوية.

فلو كان (الفكر) الذي يعنيه برونو هو الدواخل النفسية للانسان المفكر والمعبر عن تفكيره هذا باللغة فما مدىٰ العلاقة بين الدواخل النفسية والعالم الخارجي؟ ولو وجدت روابط بين العالم النفسي للانسان والعالم الخارجي المحيط به - وهي موجودة بدون أدنىٰ شك أو ريب - فكيف لنا ان نفسر ارتباط الظاهرة اللغوية بالعالم الخارجي؟

إن الطريقة التي نرىٰ فيها العالم - كما ذكر بالمر -(٢) لها إرتباط بمثل هذهِ التساؤلات؛ والتساؤل الأخير بخاصة، فالطريقة التي نرىٰ بها العالم تعتمد على اللغة التي نستعملها. وغالباً ما تبوّب الاشياء التي نحصل عليها من تجربتنا بمساعدة اللغة. وتكوّن معرفة العالم واللغة فعاليات لا يمكن فصلها. وعالمنا - لذلك - محدد بلغتنا.

ويرىٰ (Malinowski) أن العامة من الناس لهم اسماء لتلك الاشياء التي تعترضهم من عالم يمكن تسميته بالعالم اللامميز، ومن تجاربهم الكبيرة المشوشة كما يقال. ويمكننا القول بأنهم يلتقطون بالكلمات تلك الاشياء التي لها علاقة بهم.

واقترح (E. Sapir) ان العالم الذي نعيش فيه هو «امتداد واسع غير مدرك مبني على العادات اللغوية للجماعة». وعمل (Whorf) على توضيح هذهِ الفكرة، وأصبح الاقتراح يعرف بفرضية (Sapir and whorf). ويرىٰ وورف أننا غير مدركين لخلفية لغتنا كما لو كنا غير مدركين لوجود الهواء حتىٰ نبدأ بالاختناق.

وإذا نظرنا الى لغات اخرىٰ فإننا ندرك ان اللغة ليست افكاراً فحسب ولكنها مُشكلّةٌ للافكار. وأننا نحلل الطبيعة على طول خطوط وضعناها بواسطة لغتنا الأم.

وقد قاده هذا الى مبدأ جديد من العلاقة التي تحمل على ان جميع الملاحظين لا يقادون بالدليل المادي نفسه الى الصورة ذاتها في الكون إلا اذا كانت خلفياتهم اللغوية

متشابهة أو يمكن قياسها بطريقة ما»[1].

وعمل يلمسلف (Hjemslew) على توجيه التنظيم اللغوي باعتبار العلاقة الشكلية بين التعبير اللغوي ومحتواه، والروابط التي تربط بينهما. وخلص الى الاعتقاد «بأن الأصوات (مادة الحاوي) والظاهرات التي ترمز اليها هذهِ الاصوات (مادة المحتوىٰ) لا تحدد في الواقع التنظيم اللغوي. بل هي لاتؤثر ـ والحالة هذهِ ـ في عمل هذا التنظيم. ذلك انه من الممكن أن تتغير المادة اللغوية من دون ان يكون لهذا التغير بأي شكل من الاشكال أثر في التنظيم اللغوي»[2].

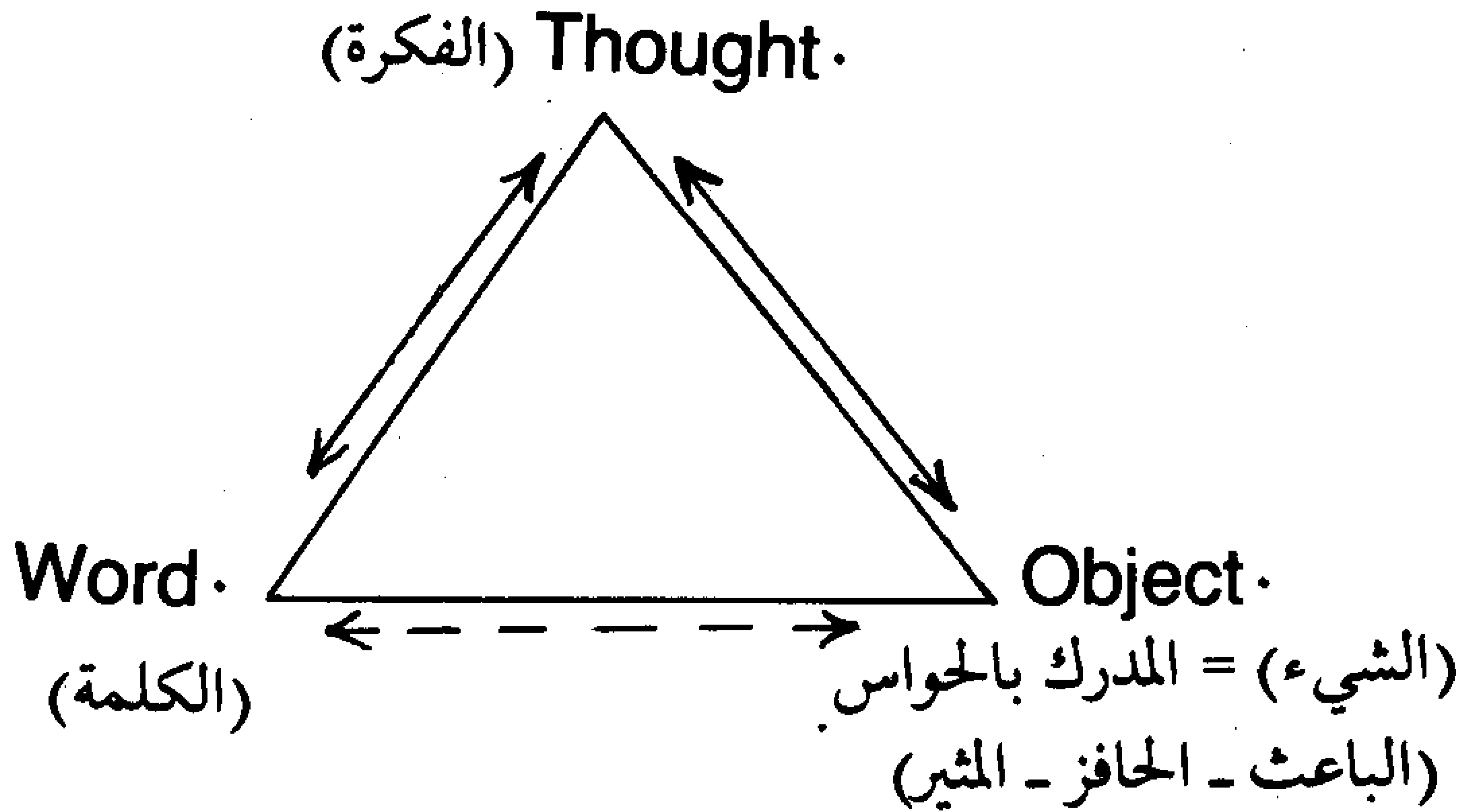
ولما كان المحتوىٰ اللغوي يعبر في اكثر اتجاهاته عن عوامل فكرية ونفسية، فإن العلاقة بين الشكل والمادة ـ في رأي يلمسلف ـ علاقة شكلية ـ يجب البحث من خلالها عن الروابط الدائمة بينهما. ونفهم من عبارته أن مثل هذهِ الروابط هي التي تؤثر في التنظيم اللغوي. ويكون يلمسلف من الذين لم يعنوا بدراسة المحتوىٰ اللغوي عنايتهم بدراسة الروابط بين الشكل والمادة. ويمكن القول بأن المحتوىٰ الفكري للغة لا يمثل له توجيهاً أصيلاً في البحث اللغوي، لذلك لا تلقىٰ الدراسات الدلالية منه اهتماماً كبيراً. وهو يقترب من بعض الأوجه الى آراء بلومفيلد في التحليل الدلالي.

وقد أهمل بلومفيلد دراسة الدلالات وأخرجها من المباحث اللغوية الى المباحث النفسية وبذلك عزل الجانب العقلي للغة عن اللغة نفسها. وكان ينظر الى اللغة على انها صياغة لوسائل التعبير عن الاشياء لدىٰ الانسان وليست تكويناً لمعرفته بها وهو الأساس الذي يقوم عليه التحليل الدلالي.

واتخذت المعايير العقلية والفكرية أهمية خاصة عند التحويليين لعنايتهم بالمعنىٰ في التحليل اللغوي. فقد أخضع تشومسكي معنىٰ الجملة الى التحليل الدقيق وعد الدلالة جزءاً أساسياً في التحليل النحوي «. . . . ومن ثم فإن النحو عنده انما هو نظام من القواعد يربط معنىٰ كل جملة يولدها بالتمثيل الفيزيقي لها بالأصوات»[1].

إن البحث الدلالي له ارتباط وثيق بالعمليات الذهنية. وعلم الدلالة ـ في

أبسط تعريفاته ـ هو دراسة كيفية استعمال الكلمات وبيان علاقاتها بالعملية الذهنية. لذلك تمثل النظرية الرئيسة لهذا العلم بمثلث يطلق عليه المثلث الدلالي. وهو يوضح لنا العلاقات بين الفكرة والكلمة والشيء. وفيما يأتي مخطط توضيحي لفكرة المثلث الدلالي[٢]:



ويمكن توضيح العلاقات بين هذه الأمور الثلاثة (الفكرة ـ الكلمة ـ الشيء) من خلال العملية الدلالية بما يسمىٰ (بالحافز) او (المثير)؛ «فالعملية الدلالية تحدث لكل حافز في حقل معين». وترتبط العلاقات بين الامور المذكورة على النحو الآتي:

١ ـ الفكرة يمكن ان تثير الكلمة، والكلمة المنطوقة او المكتوبة يمكن ان تثير الفكرة.

٢ ـ الفكرة يمكن ان تثير الشيء، والشيء يمكن ان يثير الفكرة.

٣ ـ الكلمة لا يمكن ان تثير الشيء، والشيء لا يمكن ان يثير الكلمة.

ونستنتج مما تقدم ان (الفكرة) تقوم على رأس العلاقة، فهي ترتبط بعلاقات ذهنية متبادلة مع كل من (؛ الكلمة) و(الشيء) وهو إرتباط ايجاب. على حين يكون إرتباط (الكلمة) (بالشيء) إرتباط سلب.

وعمل أودن وريتشارد على وضع مثلث دلالي آخر يكاد لا يختلف عن المثلث الذي تقدم ذكره؛ فالحد اللغوي كالكلمة او الجملة ممثل بعبارة (Sumbol) (الرمز)، والمقصود او (الشيء) في العالم الخارجي ممثل بعبارة (Referent) وهو كون الأشياء في

واقعها العملي، اما الفكرة او الصلة (المفهوم) فهي ممثلة بعبارة (Thouyt) او (Reference). وهي تعبر عن مفهوم الشيء كما في اذهاننا أي في العالم الداخلي. وعن طريقها يرتبط الحد اللغوي بالشيء، أي اللغة بالعالم الخارجي.

وقد خضع هذان المثلثان والافكار القائمة عليهما الى نقد وتحليل اللغويين[1]، وبخاصة الذين شاركوا في الدراسات الدلالية. وينصب معظم هذا النقد على تحديد مفاهيم العبارات ومدىٰ منفعتها في التحليل اللغوي، واختلاف تصور الاشياء في العقول، وتعذر الوصول الى تعريف مباشر للمعنىٰ. فالنظرية تتجنب العديد من مشاكل التسمية، فلا حاجة للتقسيم ان يكون طبيعياً او عاماً شاملاً، بل يكفي أن يكون إدراكياً فقط. ولكن هذا ايضاً يجرنا الى إشكال جديد هو ماذا يعني دي سوسير - مثلاً - بالصلة الارتباطية ؟ (دي سوسير هو صاحب فكرة المثلث)، وماذا يعني أودن وريتشارد بالحد اللغوي او المفهوم؟ وأبسط جواب عن هذا السؤال بأنه مفهوم يتعلق بالسيكلوجية، وذلك حينما نفكر في اسم ما فإننا نفكر في المفهوم، والعكس حاصل ايضاً، فمثلاً نقول: ذلك المعنىٰ يحتوي على قابلية ربط أحدهما مع الآخر (الكلمة والمفهوم) بأن نتذكر ان كلمة (كرسي) تشير الى (مفهوم الكرسي). وهذا الجواب غير مقنع لأنه ليس من الواضح بالضبط ما المقصود بعبارة (التفكير بالمفهوم)؟ واقترح بعض الباحثين ان هناك تصوراً للكرسي حينما نتكلم عليه، ولكن هذا التصور خادع، «فبالامكان أن أتصور (كرسياً) في ذهني، ولكنني لا أعمل هذا في كل الاحيان التي أنطق فيها بكلمة (كرسي)»، فالقضية - هنا - قضية الأسماء والأشياء قبل كل شيء، ومن المحتمل أن أقصد إيصال نطقي بكلمة (كرسي) الى مفهوم اكثر تجريداً، ولكن ما المقصود بالمفهوم المجرد؟ ما لون الكرسي؟ وحجمه؟ وشكله؟

قال بالمر: «يجب ألا نشغل انفسنا اكثر من ذلك، ولكن علينا ان نعنىٰ بالسؤال العام عن معنىٰ الكرسي، ومن حيث كوني لغوياً لا أهتم بالنطق الدقيق بعبارة (كرسي) عدا كونه مادة للحالات الاكثر عموماً لعلم الاصوات، وكذلك كوني عالماً

بالدلالة أود أن اعرف المعنىٰ العام للكرسي، ليس كما أنطق به في كل مرة. وكما قلنا سابقاً أننا لسنا مشغولين بالمعنىٰ النطقي........».

وأجيب عن مفهوم الارتباط بأنه «ليس ما نصنعه في كل وقت عندما نستعمل الكلمة ولكن هو صلة ثابتة مخزونة في عقلنا أو في ذهننا».

ورد بالمر على هذا الرأي قائلاً: «..... والصعوبة التي تعترضنا في هذا الرأي هي انه لا يخبرنا عن شيء، فكيف يمكننا ـ ولو مبدئياً ـ أن نكوّن المفاهيم وليس هناك طريق واضح يمكن بواسطته ان ننظر الى عقولنا لتمييز هذهِ المفاهيم؟ هذا بالنسبة إلينا، فكيف للآخرين؟

إن هذهِ النظرية تحاول ان تصنع ـ ولو بطريق يتعذر الوصول اليه ـ كيانات هي عبارة عن تصور منعكس للكلمات المفروض توضيحها، فكل كلمة لها مفهوم، وكل مفهوم سيكون له معنىٰ تلك الكلمة، وهذا واضح أنه تعريف غير مباشر للمعنىٰ......».

إن الاساس الذي يقوم عليه علم الدلالة هو (المعنىٰ)، فمعنىٰ الكلمة والجملة هو الذي يخضع للتحليل الدقيق. وسؤالنا عن المعنىٰ ليس البحث عنه كياناً مستقلاً او كياناً تمتلكه الكلمات، وإنما هو فهم لماهية الكلمات والجمل، أي كيف تكون هذهِ الكلمات والجمل ذوات معنىً، «وحين نتحدث عن امتلاك المعنىٰ فاننا نتحدث عن (امتلاك) او (احتواء) الطول ـ على سبيل المثال ـ . إن (إمتلاك) الطول عبارة عن مجموعة متعددة من الاقدام او الانجات طولاً. ليس الطول شيئاً فوق ذلك، او دونه، فالمعنىٰ ليس كياناً تمتلكه الكلمات او كيانات لغوية اخرىٰ بالتعبير الأدبي لمعنىٰ (الامتلاك) او (الاحتواء).

قال Wittgen steim: (لا تنظر الى معنىٰ الكلمة بل انظر الى استعمالها).

ليست هذه إشارة مهمة جداً طالما لا نمتلك توضيح استعمال الكلمة أكثر من معناها، غير أنها تمتلك بعض القيمة، حيث نستطيع ان نتحقق من الاستعمال ونحن أقل رغبة في التفكير في الاستعمال شيئاً تمتلكه الكلمات بالمعنىٰ الحرفي، وأقل رغبة في

إنفاق وقتنا في أي محاولة لاكتشاف ماهية الاستعمال. . . . . »[1].

والمعنىٰ ليس بمعزل عن العالم الخارجي بل يرتبط معه بعلاقات فضلاً عن علاقات الكلمات والجمل بعضها مع البعض الآخر، « إن معنىٰ الجملة ليس فقط عملية سؤال عن علاقاتها مع الجمل الأخرىٰ، ولكنها تتضمن كذلك العلاقة مع العالم الخارجي»[2].

وعملية الوصف الدلالي تتضمن استنتاجات تبعاً لطبيعة اللغة الموصوفة في مرحلة واحدة من مراحلها التأريخية او في مراحلها المختلفة. ولكن هل تكوّن هذهِ الاستنتاجات أصولاً ثابتة؟ كما نلاحظ مثلاً على القوانين الصوتية. . بمعنىٰ آخر هل نستطيع ان نصل ـ من خلال الوصف الدلالي ـ الى مجموعة من الاصول الوصفية والتاريخية الثابتة للغة ما؟

والجواب يرتبط بطبيعة اللغة من حيث كونها ابداعية، فإذا كان استعمال اللغة ابتكارياً (ابداعياً) «فليس من الممكن وصف علم الدلالة للغةِ الطبيعيـة (natural Linguage) في حدود مجموعـة أصول ثـابتة من الاستنتـاجات، سـواء اكانت هـذهِ الاستنتاجات احتمالية أم مطلقة. . . . »[1].

ومن القضايا الدلالية البحث في القيم العاطفية للمعنىٰ؛ وهو ما يمكن تسميته بـ (ظلال المعاني). فمعاني الكلمات لا تحدد فقط بالقيم التجريدية العامة المشار اليها في القواميس والمعجمات بل تحيط بكل كلمة ظلال من المعاني النفسية والعـاطفية المختلفة وتكسبها ألواناً موقتة من الاحاسيس والأخيلة تمثل قيمتها التعبيرية. نرىٰ ذلك واضحاً ـ على سبيل المثال ـ في عبارة (شجرة)، ففضلاً عن قيمتهـا المعجمية فإنها تثير أمثلة من الاحاسيس المختلفة بإختلاف الناس فقد تثير في نفسك البهجة والسرور، وقد تثير في نفسي الاحزان والآلام، في حين ترتبط في نفس انسان آخر بالآمال والرغبات . . . . الخ كل ذلك يمثل لنا القيم التعبيرية لكلمة (شجرة) وهي قيم لا نهاية لها متجددة متغيرة مختلفة بين الافراد والاجيال. ومن هنا تبرز الخصائص الأدبية للشعراء والكُتّاب وتتفاوت مراتبهم وأهميتهم.

قال فندريس[٢]: «كل كلمة أيّاً كانت توقظ دائماً في الذهن صورة ما بهيجة أو حزينة رضية او كريهة، كبيرة او صغيرة، معجبة او مضحكة. تفعل ذلك مستقلة عن المعنىٰ الذي تعبر عنه وقبل ان يعرف هذا المعنىٰ في غالب الأحيان. . . . . . .».

ومن قضايا البحث الـدلالي المتشعبة التمييـز بين مصـطلحين: (الصلة) و (الاحساس)[٣]. فالصلة تعنىٰ بالعلاقة بين العناصر اللغوية والكلمات والجمل وبين العالم اللا لغوي من التجارب. اما الاحساس فيتعلق بالنظام المعقد للعلاقات التي تحملها العناصر اللغوية ـ وبخاصة الكلمات ـ ويعنىٰ بالعلاقات اللغوية المتداخلة. فالصلة ـ غلى ذلك ـ توصل ما بين العالم اللغوي ممثلاً بالعناصر اللغوية المختلفة، والعالم اللا لغوي ممثلاً بالتجارب. والاحساس يهتم فقط بالعالم اللغوي أي بالعناصر اللغوية وعلاقاتها المختلفة. لذلك كانت عناية علم الدلالة منصبة على الصلة، أي على الطريقة التي نوصل بها لغتنا بتجربتنا، باعتبارها تكوّن العنصر الجـوهري في التحليل الدلالي، ولكن ذلك لا يمنع من بيان اهمية الاحساس لكونه يمثل العلاقات الداخلية للعناصر اللغوية في البحث الدلالي الذي ينقسم الى نـوعين، احـدهما: يتعامل مع التركيب الدلالي، والآخر: يتعامل مع المعنىٰ في حدود تجـربتنا خـارج اللغة. وهذا يشبه التفريق بين علم الاصوات الـذي يتناول الـوحدات الصـوتية بالوصف في حدود خصائصها النطقية والسمعية، وبين علم التنظيم الصوتي الذي يتناول الانظمة الصوتية للغات في حدود العلاقات الداخلية للوحدات الصوتية. وعلى هذا النحـو يمكننا ان نميـز بين مصـطلح (Semantics) (الدلالـة)، ومصطلح (Semology) (النظام الدلالي).

وجرت محاولات من بعض اللغويين الغربيين لتحديد علم المعنىٰ نظرياً وعملياً وإرجاعه الى علاقات الاحساس[١]. وكتب في هذا الشأن كلٌ من كاتز (J. J.katz) وفودر (J. A. Fodor) تحت عنوان (التركيب في نظرية الدلالة The Structure of Semantics Theory).

وتكلما على الجمل. ومن شأن العناية ـ في هذا المجـال ـ أن تكون بمعـاني،

الكلمات. ويتساءل بالمر «عما اذا كانت الكلمة او الجملة العنصر الاساسي في علم المعنىٰ؟».

وإرتأيا ـ كذلك ـ ان النظرية الدلالية ينبغي ان تصف وتوضح القابلية الظاهرة للمتكلمين: بإحصاء تمثيلهم للجملة في تحديد قراءاتها، وباكتشاف الشواذ الدلالية، وبتقرير العلاقات الصياغية بين الجمل، وبملاحظة كل صفة او علاقة دلالية لها تأثيرها في تلك القابلية، وبتجريدها من كل الاشياء الغريبة.

وهذا البحث يعني «أن النظرية الدلالية يجب ان تحصي الغوامض، والشواذ، والصياغات!» كما يقول بالمر.

ويردف في رده قائلاً: «ليس من الممكن ـ دائماً ـ التمييز بين الاحساس والصلة بنحو واضح. وذلك لأن تبويب لغتنا ينتقل ـ بقدر ما ـ الى تمييز العالم الحقيقي (الخارجي)، وهناك اعتبارات لا يمكن تحديدها في تبويب العالم الحقيقي كما نلاحظ في مناقشتنا للأسماء وبعض الأشياء التي تنقسم الى اقسام طبيعية وأخرىٰ غير طبيعية. ولهذا السبب يمكننا التمييز بين الاحساس والصلة، ولكن يجب ان نعرف ان لا فصل بينهما».

وللسياق دور كبير في التحليل الدلالي لأهميته في تعيين قيمة الكلمة، ففي كل مرة تستعمل فيه الكلمة تكتسب معنىً محدداً مؤقتاً. ويفرض السياق قيمة واحدة على الكلمة هي المعنىٰ الذي تدل عليه في سياق معين دون آخر. «ويخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»[1].

ومعظم الكلمات في اللغة متُضَّمنة في سياقات خاصة معينة، ولكن ذلك لا يمنع من وجود كلمات تفتقر الى دعم سياقي تستوقف المرء للتساؤل عن معانيها المحددة.

ودلت بحوث ودراسات دلالية على وجود معانٍ ثابتة في الكلمات المفردة، و« أظهرت ان في كل كلمة نواة صلبة من المعنىٰ، ثابتة ـ نسبياً ـ ويمكن تكييفها بالنص

ضمن حدود معينة»[٢].

وتختلف التأثيرات السياقية في الكلمات باختلاف مناسبتها لموقف معين. قال اولمان بصدد ذلك: «هناك نوعان من التأثيرات السياقية: تلك التي تؤثر في كل الكلمات، وتلك التي تؤثر في بعضها اكثر من غيرها. وكل كلمة بغض النظر عن احكامها وعدم غموضها تتخذ من النص تحديداً معيناً، ويظهر ذلك في نطق خاص. وحتىٰ اسماء الاعلام - التي هي اكثر الكلمات دلالة على اسماء الاعيان مقارنة بالكلمات الاخرىٰ - لها وجهات متنوعة. وواحدة منها فقط سوف تكون مناسبة لموقف معين. . . . . »[٣].

ولدينا أمثلة مختلفة في العربية تظهر مدىٰ التأثير السياقي في الكلمة من سياق معين الى سياق آخر. وعلى سبيل المثال نذكر كلمة (ضرب)؛ فالمعاني المعجمية لهذهِ الكلمة متعددة منها: سك العملة في قولك: ضربت الدولة درهماً او ديناراً ذهبيّاً، وإقامة الخيمة او السرادق في قولك: ضربت خيمة، والسياحة والتنقل في البلدان في قولك: ضربَ زيدٌ في االارض . . . . الخ ولكن يبقىٰ التأثير السياقي في قولك: ضرب محمدٌ زيداً اكثر من غيره لانصراف الذهن الى المعنىٰ الاكثر شيوعاً من معاني (ضرب)، وكأن هذا المعنىٰ يمثل لنا (النواة الصلبة) الثابتة للكلمة.

وللنص تأثير كبير في تثبيت معاني الكلمات التي يشوبها الغموض الدلالي من حيث تحديد المعنىٰ المقصود. ونجتزأ بـأمثلة قليلة من الانجليزيـة ذكرهـا أولمان[٤] لتوضيح ذلك:

١ - الفعل (do) الذي له استعمالات متعددة وليس له معنىٰ في نفسه.

٢ -الكلمات التي تعود الى اكثر من مجموعة واحدة (Word — Class). وهذا شائع في الانجليزية، وبخاصة حينما تمر الكلمات حرة بعملية تعرف (بالانتقال) من مجموعة الى اخرىٰ. وعلى سبيل المثال يمكن ان تستعمل (النار) اسماً ولكن يمكن ان تستعمل فعلاً ايضاً.

٣ - المشترك: إن دور النص اكثر ضرورة في تحديد المعاني المشتركة. وفي

الانجليزية نجد كلمة (Sole) مثلاً تدل على عدد من المعاني تختلف من سياق الى آخر وحينما نطلب الى امرىءٍ ما ان يجد لنا المـرادف للكلمة المذكورة في لغة اخرىٰ ينبغي والحال هذهِ ان يخصص اولاً أي معنىً من المعاني الثلاثة هو المطلوب؟ هل الصفة، او السمكة، او باطن القدم؟.

وفي مصادر العربية نجد أمثلة واضحة لأثر السياق في توجيه معاني الجمل. منها قول سيبويه: «....... يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك اكثر من ذلك، ثم يقول: أتاني رجـل لا امرأة، فتقول: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء، فإذا قال: ما أتاك صار نفياً عاماً لهذا كله، فإنما مجراه في الكلام هذا..»[1].

ويتضح لنا من هذا النص أثر السياق في تحديد المعاني المختلفة لأداة واحدة من ادوات النفي في العربية وإذا جـاز ان نحلل النص وفق الترتيب الآتي كـان ذلك أوضح:

الاثبات	النفي	المعنىٰ
١ - اتاني رجلٌ	ما أتاك رجلٌ	واحد في العدد لا اثنين
٢ - اتاني رجلٌ لا امرأة	ما أتاك رجلٌ	امرأة أتتك
٣ - اتاني اليوم رجلٌ	ما أتاك رجلٌ	أتاك الضعفاء
٤ -	ما أتاك أحدٌ	نفي عام

وأشار ابن هشام الى أثر العوامل الفقهية في توجيه المسائل اللغوية، وذلك في معنىٰ بيت من الشعر التبس على الرشيد فسأل عنه أبا يوسف القاضي. ومنه يتبين أثر العامل السياقي والاعرابي في تحديد المعنىٰ.

قال ابن هشام فيما رواه: «كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فـإنْ تُـرْفـقـي يـا هـنـدُ فـالِّـرفْـق أيمَـنُ
وإنْ تَخْـرُقـي يـا هـنـدُ فـالخُـرْقُ أشـأمُ
فـأنـتِ طَـلاَقٌ والـطلاقُ عـزيمـةٌ
ثـلاثٌ ومَـنْ يَخْـرُقْ أعـقُّ وأظـلـمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال ابو يوسف: فقلت هذهِ مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته؛ فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة لأنه قال (أنت طلاق) ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة. . . . .»[1] الخ الخبر.

وبعض الكلمات لا يمكن تحديد معانيها تحديداً واضحاً تماماً. وقد أشار النحاة في باب المبهم من الظروف الى ما يفيد ذلك. قال ابن السراج: «وأعني بالمبهم ما ليس له حدود معلومة تحصره، نحو: خلف، وقُدّام، وأمام، ووراء، وما أشبه ذلك. ألا ترىٰ انك اذا قلت: قمتُ خلفَ المسجد، لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها، وجاز ان يكون ذلك الخلف قُدّاماً لغيره»[2].

وفي علم الدلالة تقسم الكلمات عادة الى كلمات واضحة وأخرىٰ مبهمة، فالواضحة يمكن تقرير معناها من معنىٰ اجزائها، والمبهمة خلاف ذلك. وإذا قررنا ـ على سبيل المثال ـ أن كلمة (Chopper) (ساطور) يمكن توضيحها في حدود (chop) يقطع بسكين او ساطور او نحو ذلك، و(er) الدالة على كون الكلمة آلة، فإن كلمة (hammer) (مطرقة) لا تستقيم معها هذهِ التجزئة؛ فالذي يدل على الطرق هو (hamming)، فهل سيكون المعنىٰ جليّاً وواضحاً تماماً؟. «لذلك ليس هناك طريق محدد لتقرير العناصر الدلالية في الكلمة»[3].

وينبغي للباحث الدلالي أن يعير اهمية لما يسمىٰ بـ (سياق الموقف)؛ فللسياق

موقف حقيقي دال على المعنىٰ المباشر حين يحدث فيه النطق، وموقف آخر اكثر من السياق الحقيقي عمقاً، وهو الخلفية الثقافية المرتبطة بالكلمة، وربما القضايا التاريخية والنفسية المتعلقة بها.

وقد كتب مالينوفسكي في هذا الموضوع واستدل بشواهد من التاريخ الروماني وبين أهمية علم الدلالة التاريخي، ومما ذكره قوله: «إن مفهوم السياق يجب أن يكسر القيود التي تطوقه في علم اللغة، وأن ينتقل الى تحليل الشروط العامة التي تخضع لها اللغة...... وإن دراسة أي لغة يتكلمها شعب ما يعيش في ظروف مختلفة عن ظروفنا، ويمتلك ثقافة مباينة لثقافتنا، ينبغي انجازها بربطها مع ثقافة ذلك الشعب وبيئته وهذا المبدأ يظهر مدىٰ الاهمية لعلم الدلالة التأريخي.

إن المعنىٰ الكامل والمبالغة في كلمات لهجة ما يمكن فهمها فقط إذا أعدنا وضع الكلمة في سياقها الثقافي والتأريخي، فالكلمة اللاتينية (rex٨) ليست مرادفة ـ تماماً ـ للكلمة الانجليزية (King٨) او الفرنسية (roi٨)، لأن الدمار الذي حلَّ بالامبراطورية في المراحل الاولىٰ من التأريخ الروماني قد جعل الكلمة (rex٠١) تتضمن معنىً شريراً، وأصبحت رمزاً الى الطغيان، وبعد طرد الامبراطور الروماني تراجانيوس صار الشعب لا يطيق سماعها»[1].

وعبر سارتون ـ ببساطة ووضوح ـ عن الخلفية الحضارية للكلمات قائلاً: «..... الواقع أن الكلمات والعبارات التي استعملها الرجال والنساء خلال العصور هي اجمل ما في الانسانية؛ ففي كل كلمة كثير من الفضيلة، بل إن الماضي كله يتبلور فيها منذ صياغتها الأولىٰ، وهي تعرض الافكار الواضحة، كما تعرض ما لا حصر له من الدلالات الغامضة؛ فكل لفظة كنز من الواقعيات والأوهام، ومن الحقائق والالغاز. وهذا هو السر في ان كثيراً ما أقف في تفكيري أو كلامي او كتابتي وأسائل نفسي حقاً: ماذا تعني هذهِ الكلمة او تلك؟.....»[2].

والجانب الانفعالي (العاطفي) لمعنىٰ الكلمة من العوامل التي تعتمد على النص اعتماداً كبيراً. وتكتسب الكلمة المعنىٰ الانفعالي لها بتأثير من السياق، فكل كلمة «تكتسب ـ عملياً ـ مبالغة انفعالية في النغمة في سياق مناسب. وعلى خلاف ذلك

فإن الكلمات التي لها أهمية انفعالية، قوية يمكن استخدامها في مناسبة ما بطريقة موضوعية بحتة»[٣].

ويعد الوصف الدلالي من القضايا الجوهرية في علم الدلالة. واختلف الباحثون في كيفيته وأهدافه باختلاف المدارس اللغوية؛ فالوصفيون التركيبيون لا يعيرون اهتماماً للحقل الدلالي. وعدّه موضوعاً من موضوعات علم اللغة يبدو غير مألوف لدى الكثيرين منهم. والسبب في ذلك يعود الى اختلاف اللغويين في تحديد الاهداف وتحقيقها من عملية الوصف الدلالي، وتساءل بعضهم: إن الهدف من الوصف التركيبي هو تحديد جميع العلاقات القواعدية للمشتقات، ولكن ما الهدف من الوصف الدلالي؟

إن نظريات اللغويين التي أخضعت علم الدلالة للبحث لا تخلو من بعض الملابسات العميقة، فاللغة وهي نظام يربط بين وجهين او مستويين من الحقيقة: الكلام (Speech)، والمعنىٰ (Menaing)، تشبه العملة التي لها وجهان مختلفان، فالكلام يمثل لنا اللفظ او الشكل في اللغة، والمعنىٰ يمثل المضمون او الجوهر. وينبغي ان توصف اللغة من هاتين الناحيتين، أي من خلال اللفظ الذي هو عبارة عن علاقات وروابط من الاصوات، ومن خلال المضمون الذي يعبر عن المعاني، فتحديد اللفظ يسمىٰ بالتمثيل الصوتي (phonetic representation)، اما تحديد المعنىٰ فيسمىٰ بالتمثيل الدلالي (Semantic representation)، «والنظرية العامة للغة يجب ألّا تمنحنا الرموز الصوتية العامة فحسب، بل يجب ان تمنحنا أيضاً رموزاً دلالية عامة. وعلم الاصوات ينبغي أن يتضمن كل الاصوات التي يمكن للأشخاص نطقها، على حين يتضمن علم الدلالة العام الرموز لكل وحدات المعنىٰ التي يريد الانسان توضيحها....»[١].

واتخذ التمثيل الدلالي عند كاتز وفودر مجرىً آخر، فقد كانا من ضمن الذين يرون التمثيلات الدلالية (صوراً للمعنىٰ)؛ لذلك فمفهوم الجملة الانجليزية ـ مثلاً ـ يجزأ الى وحدات أولية ذات معنىٰ، او علامات دلالية (Semantic markers):

على سبيل المثال جملة (جون يقتل بل) ← ينتج منها: جون يسبب موت بل «ولكن هذا الرأي لا يدلنا عل شيء في معنىٰ الجملة الانجليزية، انه يقدم لنا فقط ترجمة للجملة بنحو أطول وبلغة مصطنعة يمكن تسميتها (بالعلامات الدلالية العامة)»[٢].

وعمل بعض الباحثين الدلاليين على وضع طرق ومناهج معينة في الوصف الدلالي، منها الوصف من خلال الايصال التركيبي والايصال التعريفي[٣].

في الايصال التركيبي: توصف الكلمة في حدود عدد من العناصر او الاشكال الأساسية؛ فالأشكال المتضمنة في الوصف لكلمات لغة ما يمكن ترتيبها بعددٍ من الانظمة. مثال ذلك كلمة (man) يمكن وصفها من خلال الأنظمة الآتية:

(إنسان): من نظام (الانسان واللا انسان) - (مذكر): من نظام (مذكر ومؤنث) - (مُسنّ): من نظام (شاب وعجوز) ..... الخ.

أما في الايصال التعريفي فأن معنىٰ الكلمة يعرف من حدود معاني كلمات اخرىٰ متصلة ضمن التركيبات القواعدية للغة[١]. واستعملت هذه الطريقة بنجاح في المعجمات الأحادية اللغة.

هوامش الفصل الثاني

(١) انظر، فندريس: اللغة ص ٤٣.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١١٩.
(٣) علم اللغة (مجموع آفاق المعرفة): ٣٠٢.
(٤) الألسنية: ٦٢
(٥) المزهر: ١/١٩٥.

(٦) اللغة: ٦٢، ٦٣
(٧) اللغة: ٦٥.

(٨) مدرسة الكوفة: ١٦٨
(٩) الكتاب: ٢/٦١

(١٠) سر صناعة الاعراب: ١/٧
(١١) سر صناعة الاعراب: ١/٦
(١٢) سر صناعة الاعراب: ١/١٩
(١٣) سر صناعة الاعراب: ١/٢٦
(١٤) الكتاب: ٢/٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦

(١٥) سر صناعة الاعراب ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣.
(١٦) الموجز في النحو: ١٦٧، ١٦٨
(١٧) الممتع في التصريف: ٢/٦٧٧، ٦٧٨ (تحقيق فخر الدين قباوة ـ حلب ١٩٧٠).
(١٨) الكتاب: ٢/٤٠٦. وقارن بسر صناعة الاعراب: ٧٠، والممتع: ٢/٦٧٣، وشرح المفصل: ١٠/١٢٩.
(١٩) سر صناعة الاعراب: ٧٠
(٢٠) الكتاب: ٢/٤٠٦، وسر صناعة الاعراب: ٦٩، والممتع: ٢/٦٧٣.

(٢١) الممتع: ٢/٦٧٣
(٢٢) أسباب حدوث الحروف: ٤.
(٢٣) أسباب حدوث الحروف: ٥.
(٢٤) مناهج البحث في اللغة: ٨٧.

(٢٥) ابراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢٥
(٢٦) مناهج البحث في اللغة: ٨٧.
(٢٧) انظر الجدول الذي عمله تمام حسان للنظام الصوتي للفصحىٰ المعاصرة: العربية معناها ومبناها: ٧٩.
(٢٨) الأصوات اللغوية: ٢٥.

(٢٩) الأصوات اللغوية: ٨٧
(٣٠) الكتاب: ٢/٤٠٥. وقارن بسر صناعة الاعراب: ٦٩، والممتع: ٢/٦٧٢.
(٣١) سر صناعة الاعراب: ٦٩.
(٣٢) الممتع: ٢/٦٧٢.
(٣٣) كمال بشر: الأصوات عند سيبويه (مقال في مجلة الثقافة المصرية ص ١٤ عدد ٢١ سنة ١٩٧٥).

(٣٤) الأصوات اللغوية: ٢٠
(٣٥) الأصوات اللغوية: ٢١.

(٣٦) الكتاب: ٢/٤٠٦
(٣٧) الكتاب: ٢/٤٠٦
(٣٨) سر صناعة الاعراب: ٧٠، ٧١.
(٣٩) مناهج البحث في اللغة: ٨٩.

(٤٠) اللغة: ١٢٦
(٤١) انظر اللغة ص ١٤٧، ١٤٨.
(٤٢) palmer, Semantics, p. 39.
(٤٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٠٥.
(٤٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.
(٤٥) الكتاب: ١/٢

(٤٦) المقتضب: ١/٣.
(٤٧) المسائل العسكريات: ٦٨
(٤٨) المسائل العسكريات: ٧٠
(٤٩) المسائل العسكريات: ٧٢
(٥٠) المسائل العسكريات: ٧٩
(٥١) اللمع في العربية: ٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٥٢) الموجز في النحو: ٢٧ .

(٥٣) اللمع في العربية: ١٨٥
(٥٤) الكتاب: ١/٢٧٨
(٥٥) اللمع في العربية: ٥٦
(٥٦) اللمع في العربية: ١١٤

(٥٧) اللغة: ١٠٥
(٥٨) اللغة: ١٠٥

(٥٩) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٣٩
(٦٠) انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ص ١٣٩ وما بعدها.

(٦١) الألسنية: ٢٠٦ . والمثالان المذكوران منقولان من ص: ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨ .

(٦٢) الألسنية: ٢٠٥ . والمثال المذكور منقول منه مع بعض التعديلات.

(٦٣) الكتاب: ١/٣٧٢
(٦٤) انظر: Stephen Ullmann: Semantics, article in (Linguistics Atlarge) by Noel Minnis, p. 77 (London 1970).

F. R. Palmer: Semantics anew outline, pp. 1,2 (London 1977).

David Crystal: Linguistics, p. 231 (London 1973).

وانظر عن المفهوم المنطقي للدلالة مقالاً في دائرة المعارف الفلسفية (Encyclopdia of philosophy تحت عنوان (Semantics : vol. 7. pp. 348, 404.

وعن نظرية استخدام المعنىٰ وعلم الدلالة الافتراضي. انظر:

Deirdre Wilson: presuppositions and Non — Truth Conditional pp. 12, 13, 14, 15, 16, 17, (London 1975).

(2) Ullman, Semantics, pp. 77, 78.

(٣) انظر، حجازي: علم اللغة العربية ص ٣١، ابراهيم انيس: دلالة الألفاظ ص ٧، ومقدمته لكتاب الزينة لأبي حاتم الرازي ص ١، تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٠ .

(٦٧) الألسنة: ٧٦
(٦٨)Semantics p. 55

(٦٩) Palmer: Semantics, p. 56

(٧٠) الألسنية: ١٨٩.

(٧١) النحو العربي والدرس الحديث: ١٣٩.

(٧٢) انظر: Weisonborn: Theory of Communication Onlectures, p. 1.

(٧٣) انظر: Palmer : Semantics, pp. 25, 26, 27

(٧٤) Palmer: Semantics, pp. 29, 30.

(٧٥) The form of Language, p. 143.

(٧٦) The form of Language, p. 155.

(٧٧) اللغة: ٢٣٥.

(٧٨) انظر: Palmer: Semantics, pp. 30, 31.

(٧٩) انظر: Palmer: Semantics, pp. 32, 33.

(٨٠) اللغة: ٢٣١

(٨١) Ullmann: Semantics, p. 49.

(٨٢) Ullmann: Semantics, p. 52.

(٨٣) Semantics, pp. 52, 53.

(٨٤) الكتاب: ١/٢٧.

(٨٥) مغني اللبيب: ١/٥٣.

(٨٦) الموجز في النحو: ٣٦

(٨٧) Palmer: Semantics, p. 40.

(٨٨) Ullmann: Semantics, p. 50.

(٨٩) جورج سارتون، من مقدمة كتابه (تاريخ العلم): ١/١٨ (الترجمة العربية ـ القاهرة ١٩٥٧).

(٩٠) Ullmann: Semantics, p. 52.

(٩١) The form of Language: pp. 137, 138.

(٩٢) The form of Language: p. 150.

(٩٣) انظر: R. M. W. Dixon: Amethod of Semantic description, p. 439.

(٩٤) يعد السياق عاملاً مؤثراً في هذا النوع من الايصال، ففي العربية مثلاً ـ يمكن ان نفهم معنىٰ (ضرب) في جملة (ضرب زيدٌ خيمةً في الصحراء)، من خلال معنىٰ: (خيمة) و (صحراء). ويفيدنا التركيب القواعدي لهذهِ الجملة من حيث النمط والعامل الاعرابي في بيان معنىٰ الكلمة.

الفصل الثالث

مباحث في المعنى

بين الدراسات التراثية والدراسات اللغوية الحديثة

البحث في المعنىٰ جزء من الدراسات اللغوية الحديثة. وقد توفرت بعض المناهج والمدارس على تشخيص (المعنىٰ) باعتباره ركناً مهماً من أركان التحليل اللغوي، وظهر ما يسمىٰ بـ (علم المعنىٰ العام) الذي يتناول نظرية المعنىٰ من حيث الأصول دون تخصيصه بلغة معينة. لذلك يعد هذا الفصل متمماً لموضوع (المستوىٰ الدلالي) الذي بُحِثَ في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وإنما افردناه لجملة من الاعتبارات، منها:

١ ـ بحث موضوع (المعنىٰ) من حيث المستوىٰ العام، وليس باعتباره ـ فقط ـ مستوى من مستويات التحليل اللغوي في النظرية اللغوية الحديثة. بعبارة اخرىٰ: بحث المعنىٰ باعتباره كلاًّ له سمة قريبة من الاستقلال وليس جزءاً من عملية تحليل.

٢ ـ بحث بعض مفاهيمه في الدراسات التراثية، ونقصد بها على وجه التحديد: المنطق، وعلم الأصول، والنقد، والبلاغة، واللغة. والتعريف به من خلال شرح المصطلحات الرئيسة في هذه العلوم.

٣ ـ بحث الموضوع في الدرس اللغوي الحديث من خلال ثلاثة اتجاهات: تعريف المعنىٰ، وتحديده، وتحليله. ولا أعني بالتعريف والتحديد وضع تعريف جامع مانع للكلمة كما يقول أهل المنطق وإنما تفسير المقصود بالمعنىٰ من خلال المدارس والمناهج اللغوية المختلفة والظواهر والعوامل المؤثرة فيه. بعبارة مختصرة ما معنىٰ «المعنىٰ»؟ وأعني بالتحليل: تحليل تراكيب المعنىٰ وعناصره ووجهات المدارس اللغوية المختلفة من حيث أهميته أوعدمها في تحليل الظاهرة اللغوية.

ولن يكون منهجي في دراسة هذهِ القضايا منهجاً يقوم على بحث جميع أجزاء الموضوع ومظاهره لأن ذلك يتسع لكتاب كبير منفصل ولكني سأتناول بالدرس والتحليل معظم الظواهر والعوامل البارزة المؤثرة في الاتجاهات المختلفة للموضوع، وبالبيان اكثرَ الآراء اللغوية أهمية، وبالشرح والتعليق على ما أراه مناسباً في هذا المقام.

المعنىٰ عند المنطقيين :

للمعنىٰ عند المنطقيين المسلمين دور كبير في تحديد مباحثهم ومقاصدهم. ولكي يتضح لنا ذلك ينبغي أن نبدأ بمناقشة مصطلحي: (المعنىٰ) و (الدلالة) في مفهومهم.

أما (المعنىٰ) فقد عرّفه الجرجاني بأنه «ما يقصد بشيء»[1]، والشيء «هو ما يجوز ان يخبر عنه وتصح الدلالة عليه»[2]. فالدلالة - اذن - في مفهوم المنطقيين جزء من المعنىٰ أو هي توجيه له، لأن الشيء الذي هو مقصود المعنىٰ له معياران في التعريف: جواز الاخبار عنه، وصحة الدلالة عليه.

ووافق الاحمد نكري الجرجاني في تعريفه، ولكنه فصّل الكلام على الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها لفظ أم لا، قال «المعنىٰ هو الصورة الذهنية من حيث انه وضع بإزائها اللفظ. وبدون هذهِ الحيثية لا تسمىٰ معنىٰ. وقد يكتفىٰ في إطلاق المعنىٰ على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تقصد باللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا. وعلى الأول: يتصف المعنىٰ بالافراد والتركيب بالفعل، وعلى الثاني: بالامكان وصلاحيتها. . . .»[3].

وعبارة (الصورة الذهنية) كما يستفاد من هذا النص لها تعلق بمفهوم الدلالة عند المنطقيين لأنها تسمىٰ مدلولاً حيث يدل اللفظ عليها. نستنتج من ذلك أن (الدلالة) في تعريف الأحمد نكري تدخل ضمن تقسيمات الصورة الذهنية التي تعمها والمعنىٰ معاً إضافة الى خمسة اصطلاحات استخدمها للتفريق من حيث الوجهة المنطقية وهي: المفهوم، والمسمىٰ، والماهية، والحقيقة، والهوية. قال: «والصورة الحاصلة في العقل من حيث أنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً. ومن حيث أنها تقصد باللفظ تسمىٰ معنى. ومن حيث أنه وضع لها اسم تسمىٰ مُسمّىٰ. إلا أن المعنىٰ قد يخص بنفس المفهوم دون الافراد، والمسمىٰ يعمهما فيقال لكل من زيد وعمرو وبكر مسمىٰ الرجل ولا يقال انه معناه. ومن حيث أن اللفظ يدل عليها سميت مدلولاً. ومن حيث أنها مقولة في جواب ما هو سميت ماهيّة. ومن حيث ثبوتها في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأغيار سميت

هوية . . . . »[٤] .

وأما (الدلالة) فقد اتفق تعريفها لدى الجرجاني والأحمد نكري ، وهو «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول»[٥].

والدلالة التي يعنى بها المنطق اكثر من غيرها هي الدلالة اللفظية الوضعية التي عرفت بأنها «فهم المعنى من اللفظ»[٦] وذلك ضمن تقسيمهم أنواع الدلالات الى : لفظية ، وغير لفظية ، والى : وضعية ، وطبيعية ، وعقلية . قال مصنف جامع العلوم : «ثم اعلم ان الدلالة مطلقاً على نوعين : (لفظية) إن كان الدال لفظاً . و (غير لفظية) إن كان غير لفظ . ثم الدلالة مطلقاً إن كانت بحسب وضع الواضع (فوضعية) كدلالة زيد على الشخص المعين ، والنصب على الميل . وإلا فأن كان حدوث الدال . بمقتضى الطبع (فطبعية) كدلالة اِحْ اِحْ على وجع الصدر ، وسرعة النبض على الحمى . وإلا (فعقلية) كدلالة لفظ (ديز) المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ، والدخان على النار[٧] .

وعلاقة (المنطق) (بالنطق) في مفهوم المنطقيين المسلمين علاقة اشتقاقية لغوية ، ولذلك تتضح أهمية دراسة المعنى لديهم بما تدل عليه كلمة (منطق) على القول الملفوظ ومعاني المعقولات . قال الفارابي في بيان ذلك : « . . . . . وأما عنوانه فبيّنٌ أنه ينبيء عن جملة غرضه ، وذلك أنه مشتق من النطق . وهذهِ اللفظة تقال عند القدماء على ثلاثة معانٍ :

أحدهما : القول الخارج بالصوت ، وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير.

والثاني : القول المركوز في النفس ، وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ .

والثالث : القوة النفسانية المفطورة في الانسان ، التي بها يميز التمييز الخاص بالانسان دون ما سواه من الحيوان ، وهي التي بها يحصل للانسان المعقولات والعلوم والصنائع ، وبها تكون الروية ، وبها يميّز بين الجميل والقبيح من الأفعال . . . . . . »[٨] .

وعدّوا القوانين المنطقية التي تمثل موضوعات المنطق: المعقولات من حيث «تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات»[9] وهذهِ الرابطة الدلالية بين الألفاظ والمعقولات تأكيد آخر على أهمية المعنىٰ ودراسته لدىٰ المنطقيين.

ولما كانت القوانين المنطقية في مفهومهم تعني قوانين الألفاظ جعلوا مشاركة بين المنطق والنحو في بعض الوجوه بما يعطيه النحو من قوانين تخص ألفاظ لغة ما، إلا ان المنطق أعم منه لأنه «يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها»[10].

وجاءت عنايتهم بتقسيم اللفظ نتيجة لذلك، حيث قسموه الى: اسم، وكلمة، ورباطات أو أدوات، . ولأهمية تحديد مفهوم الكلمة عند المنطقيين المسلمين في تحليل المعنىٰ نقف عند الخوارزمي والغزالي وتعريفهما بالأقسام المذكورة:

قسم الخوارزمي اللفظ الى أقسام ثلاثة: الاسم ـ الكلمة ـ الرباطات. وعرف هذهِ الاقسام كما يأتي[11]

الاسم: «كل لفظ مفرد يدل على معنىٰ ولا يدل على زمانه المحدود، كزيد وخالد.»

الكلمة: «هي التي يسميها أهل اللغة العربية الفعل، وحدّها عند المنطقيين: كل لفظ مفرد يدل على معنىٰ ويدل على زمانه المحدود مثل: مشىٰ يمشي وسيمشي وهو ماشٍ.»

الرباطات: «هي التي يسميها النحويون حروف المعاني، وبعضهم يسميها الأدوات.»

ونلاحظ على هذهِ التعريفات أن الخوارزمي استعمل معايير محددة في تعيين الاسم والكلمة. وترك الرباطات دون تحديد إلا كونها حروف المعاني كما يسميها النحويون.

والمعايير التي استعملها في تعريف الاسم أربعة، وهي: ١ ـ لفظ ٢ ـ مفرد ٣ ـ يدل على معنى ٤ ـ لا يدل على زمان محدود. واستعمل مثلها في تعريف الكلمة (الفعل) إلا المعيار الرابع وهو كونها دالة على زمان محدود.

أما الغزالي فقد قسم اللفظ الى: اسم، وفعل، وحرف. واستعمل في تعريف

هذهِ الاقسام معايير أكثر تحديداً. وفيما يأتي بيان ذلك[12]

الاسم: «صوت دال بتواطؤ، مجرد عن الزمان، والجزء من اجزائه لا يدل على انفراده، ويدل على معنىً محصل.»

استعمل في هذا التعريف المعايير الآتية:

١ ـ صوت: كونه جنساً، أي لفظاً مؤلفاً مِن أصوات.

٢ ـ دال: كونه دالاً على معنىً بالتأليف المقصود. وأخرج بهذا الحد: العطاس والنحنحة والسعال ونحوها. لأنها وإن دلت على معنىً ولكن ليس بالتأليف المقصود بين أصواتها.

٣ ـ التواطؤ: ويعني به المواضعة أي اتفاق الجماعة في البيئة اللغوية على معاني الكلمات.

وأخرج مثل نباح الكلب «فإنه صوت دال على ورود وارد لكن لا بتواطؤ».

٤ ـ التجرد عن الزمان: خلافاً للفعل.

٥ ـ الجزء من أجزائه لا يدل على انفراده: خلافاً للمركب التام «كقولنا: زيد حيوان، فإن هذا يسمىٰ (خبراً) و (قولاً) لا (اسماً).

٦ ـ دلالته على معنىٰ محصل: أي إثبات المعنىٰ للشيء. «وقولنا: يدل على معنىٰ محصّل: احترازاً عن الاسماء التي ليست محصلة؛ كقولنا (لا إنسان) فإنه لا يسمىٰ (اسماً) مع وجود جميع أجزاء الحدّ فيه، سوىٰ هذا الاحتراز؛ فإن قولنا (لا إنسان) قد يدلُّ على (الحجر)، و(السماء)، و(البقر). وبالجملة على كل شيء ليس بإنسان. فليس له معنىٰ محصل، إنما هو دليل على نفي الانسان، لا على إثبات شيء.....».

الفعل: «وهو الكلمة؛ فإنه صوت دال بتواطؤ، على الوجه الذي ذكرناه في الاسم. إنما يباينه في أنه يدل على معنىٰ وقوعه في زمان، كقولنا (قام) و (يقوم).....»: استعمل في تعريفه الفعل المعايير التي استعملها في تعريف الاسم

باستثناء دلالته على الزمان. واحترز بهذا الحد للتفريق بين الاسم والفعل، ولكن قيّد الدلالة بمعنىً وزمانٍ يقع فيه المعنىٰ. قال «وليس يكفي في كونه فعلاً أن يدلّ على الزمان فحسب فإن قولنا (أمس) و(اليوم) و(غداً) و(عام أول) و(مَضْرَب الناقة) و(مَقْدَم الحاج) يدل على الزمان، وليس بفعلٍ حيث ان الفعل يـدل على (معنى) و(زمان) يقع فيه المعنىٰ، فيكون الفعل أبداً دليلاً على معنى محمول على غيره. فإذن الفرق بين الاسم والفعل تضمن معنى الزمان فقط. . . . . ».

الحرف: «وهو الأداة، فهو كل ما يدلّ على معنى لا يمكن أن يفهم بنفسه، ما لم يقدر اقتران غيره به، مثل (من) و(على) وما أشبه ذلك»:

المعايير التي استعملها في تعريف الحرف او (الأداة) كما يأتي:

١ ـ الدلالة على معنى.

٢ ـ لا يمكن أن يدل على معنىً بنفسه.

٣ ـ لا بد له ـ لكي يدل على معنىً ـ من اقتران غيره به.

وهذا التعريف للحرف قريب من تعريف النحويين له.

دلالة الألفاظ عند المنطقيين:

دلالة الالفاظ عند أهل المنطق جزء من دراسة المنطق نفسه. وقد خصص الفارابي قسماً من كتابه (إحصاء العلوم)[١٣] بما أطلق عليه (علم اللسان). وجعله على ضربين:

أحدهما: حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما وعلم ما يدلّ عليه شيء منها.

والثاني: علم قوانين تلك الالفاظ. وقسم الالفاظ الدالة في لسان كل أمة الى قسمين: مفرد، ومركب. كما سنلاحظ ذلك عند الغزالي؛ «فالمفرد كالبياض والسواد والانسان والحيوان. والمركب: كقولنا: الانسان حيوان، وعمرو أبيض. . . . . »[١٤]

وعدّ الألفاظ المفردة بما تحتويه من دلالة «على أجناس الاشياء وأنواعها وحفظها وروايتها كلها، الخاص بذلك اللسان والدخيل فيه والغريب عنـه والمشهور عنـد

جميعهم . . . . »

ومن الملاحظ على آراء المنطقيين في هذا الموضوع عقد علاقة واضحة بين الالفاظ والمعقولات ؛ فالآراء التي من شأنها ان تُصحّح بالمعقولات ينبغي ان تستعمل في الدلالة عليها ألفاظ لا تتفاوت بمقدارها الدال على تلك المعقولات . وهذهِ علاقة ترابطية تمثل لنا مقدار القيم العقلية في فهم الظاهرة اللغوية عند المنطقيين المسلمين .

قال الفارابي في بيان العلاقة بين الألفاظ والمعقولات : « . . . . . وذلك أن الرأي إنما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروي ونقيم في أنفسنا أُموراً ومعقولات شأنها ان تصحح ذلك الرأي . ونصححه عند غيرنا بأن نخاطبه بأقاويل نفهمه بها الامور والمعقولات التي شأنها ان تصحّح ذلك الرأي . وليس يمكن أن نصحّح أي رأي اتفق بأي معقولات اتفقت ولا أن نوجد تلك المعقولات بأي عدد اتفق ولا بأي أحوال وتركيب وترتيب اتفق ، بل نحتاج في كل رأي نلتمس تصحيحه الى أمور ومعقولات محدودة ، والى ان تكون بعدد معلوم ، وعلى احوال وتركيب وترتيب معلوم . وتلك ينبغي ان تكون حال ألفاظها التي بها تكون العبارة عنها عند تصحيحها لدى غيرنا . . . . . »(١٥)

وعقدوا مقارنة بين اللفظ والمعنىٰ والشيء . وعدّوا الذهن (او العقل) قاسماً مشتركاً بينها . وجعلوا للشيء وجوداً في الاعيان ، أي وجوداً في الخارج ، ينعكس الى الداخل بدلالة اللفظ على المعنىٰ الذي في النفس . وبهذا الترتيب الذي بينوه يقترب المنطقيون من منهج التحليل الدلالي في اللغويات الحديثة ولا سيما تحليل المثلث الدلالي الذي تقدم شرحه مع فوارق أساسية في كيفية تصور الشيء وانعكاسه الى الداخل .

ويأتي بيانهم لهذهِ المسألة من خلال تقسيمهم مراتب الدلالات في الوجود . قال . الغزالي : «اعلم ان المراتب فيما نقصده : أربعة ، واللفظ في الرتبة الثالثة : فإن للشيء وجوداً في الاعيان ، ثم في الاذهان ، ثم في الالفاظ ، ثم في الكتابة ؛ فالكتابة دالة على اللفظ ، واللفظ دال على المعنىٰ الذي في النفس . والذي في النفس هو مثال

الموجود في الاعيان. فما لم يكن للشيء ثبوت في نفسه لم يرتسم في النفس مثاله. وما ارتسم في النفس مثاله فهو العلم به، إذ لا معنىٰ للعلم إلا مثال يحصل في النفس مطابق لما هو مثال له في الحس وهو المعلوم. وما لم يظهر هذا الأثر في النفس لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر، وما لم ينتظم اللفظ الذي ترتب فيه الاصوات والحروف لا ترتسم كتابة للدلالة عليه......»(١٦)

ومن القضايا المتعلقة بدلالة اللفظ تقسيمه من حيث الافراد والتركيب. وقد نظر المنطقيون الى هذا التقسيم باعتبار تجزئة المعنىٰ الى مفرد ومركب. وقسموا المركب الى ناقص وتام؛ فحصلت لديهم ثلاثة أقسام للفظ(١٧)

الاول : المفرد : «وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلاً حين هو جزؤه، كقولك (عيسىٰ) و (إنسان). فإن جزأي (عيسىٰ) وهما: (عي) و (سىٰ)، وجزأي (إنسان) وهما: (إنْ) و (سان) ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً......».

الثاني : المركب التام : «هو الذي كل لفظ منه يدل على معنىً، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه. فيكون من اسمين، ويكون من اسم وفعل......».

الثالث : المركب الناقص : «بخلافه، فقولك: زيدٌ يمشي، والناطق حيوان: مركب تام. وقولك: في الدار.... مركب ناقص؛ لأنه من (اسم) و (أداة) لا من اسمين، ولا من اسم وفعل؛ فإن مجرد قولك (زيد في....) او (زيد لا....) لا يدل على المعنىٰ الذي يراد الدلالة عليه في المحاورة، ما لم يقل (زيد في الدار) او (زيد يظلم) فإنه بذلك الاقتران والتتميم يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه».

ولا نحتاج الى عناء كبير لاثبات ان مثل هذا التقسيم للفظ شكلي بحت لا يستوعب المعنىٰ إلا من حيث الدلالة الشكلية التي اقتصروها على (المحاورة) كما ورد في النص المتقدم، وعزفوا عن ذكر كثير مما يستوجبه اللفظ في السياق من المعاني

وظلالها، ومما يدل عليه في تنغيمه المقطعي ومخزونه الثقافي والتأريخي وأبعاده النفسية والاجتماعية، وكل ما له علاقة بمفهومنا الحديث للتحليل الدلالي.

وجعل المنطقيون دلالة اللفظ على معناه من ثلاثة أوجه متباينة[18]

الوجه الاول : «الدلالة من حيث المطابقة، كالاسم الموضوع بإزاء الشيء، وذلك كدلالة لفظ (الحائط) على (الحائط)......».

الوجه الثاني : «ان تكون بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ (البيت) على (الحائط)، ودلالة لفظ (انسان) على (الحيوان). وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الاعم الجوهري».

الوجه الثالث : «الدلالة بطريق الالتزام والاستتباع، كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط) فإنه مستتبع له استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، ودلالة (الانسان) على (قابل صنعة الخياطة وتعلمها).......».

واخذوا في تعريفاتهم بدلالة المطابقة والتضمن. أما الالتزام فأخرجوه من اعتبارهم لخروجه عن الوضع اللغوي، وقصور دلالته وكون المدلول فيه غير محدود ولا محصور، وعلّلوا لذلك بأن «لوازم الاشياء، ولوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر، فيؤدي الى ان يكون اللفظ دليلاً على ما لا يتناهىٰ من المعاني، وهو محال.......».

والمطابقة والتضّمن والالتزام: اصطلاحات استخدمها المنطقيون لتحديد المعاني وحصر دلالالتها وكانوا يهدفون من خلال هذا التحديد والحصر والضبط الى وضع قوانين كلية في علم المعنىٰ. وهو هدف كان معلوماً لدىٰ كثير من اللغويين والنقاد والبلاغيين. وقد أشار ابن سنان الى ذلك بقوله: «أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الالفاظ فعسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمرة علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام....»[19]

وقسموا اللفظ من حيث الدلالة على عموم المعنىٰ وخصوصه الى جزئي وكلي:

فالجزئي : «ما يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة في مفهومه، كقولك:

(زيد) و (هذه الشجرة) و (هذا الفرس). فإن المتصور من لفظ (زيد) شخص معين، لا يشاركه غيره في كونه مفهوماً من لفظ (زيد)....».

والكلي: «هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه. فإن امتنع امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضىٰ لفظه، كقولك: (الانسان) و(الفرس) و(الشجر....»[20].

ويوضح لنا هذا التقسيم أمرين:

أحدهما: ان تقسيم المنطقيين اللفظ الى معنىٰ جزئي وآخر كلي لا يعني الجزئية والكلية بمفهومها عند الاصوليين واللغويين. أي ان يكون الجزئي جزءاً من الكلي من حيث الخصوص والعموم. وإنما يعني التصور من اللفظ من حيث المعنىٰ، ووقوع الشركة في المفهوم؛ فالمتصور من لفظ (زيد) هو شخص معين، كذلك المتصور من لفظ (الشجرة) و (الفرس) بقرينة (هذهِ) وهي الاشارة المُعيِّنة المُشخِّصة التي تمنع عن وقوع المشاركة في المفهوم بحيث لا نتصور شيئاً آخر له شركة في معنىٰ (الشجرة) و(الفرس) غيرهما. وهذا هو معنىٰ الجزئي.

اما الكلي فبخلاف ذلك كقولك (الانسان) فإن المتصور من لفظه غير مُعيّن؛ قد يكون زيداً او عمراً او سواهما. ولم يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه.

والآخر: إن تصور المعنىٰ ووقوع الشركة في المفهوم او عدمها هما من مباحث الدلالة العقلية. وبذلك يمكن القول بأن المنطقيين نظروا الى البحث الدلالي نظرة عقلية محاولين إخضاع المعنىٰ الى مجموعة من القوانين والحدود.

المعنىٰ عند الاصوليين:

(علم أصول الفقه) او (علم الاصول) كما يعبر عنه في كتب التعريفات والمصادر الفقهية والأصولية علم له تعلق خاص باستنباط الاحكام الشرعية. لذلك قيل في تعريفه: «هو علم يتعرف منه استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها الاجمالية اليقينية؛ وموضوعه الادلة الشرعية الكلية من حيث أنها كيف يستبط عنها الاحكام الشرعية.....»[٢١]

وبما ان هذا العلم يعتمد اساساً على الاستنباط عن الادلة كان إتصاله بعلم اللغة والمنطق من باب اولىٰ. ولذا قالوا في تتمة التعريف المتقدم: «.... ومبادئه مأخوذة من العربية وبعض العلوم الشرعية والعقلية....»[٢٢]

وتتضح من هذا التعريف أهمية دراسة المعنىٰ للأصولي؛ فهو يشكل ركناً من اركان استنباطه ويعول عليه في البحث عن الادلة، ويعتمد في كثير من أصوله على مجمل القضايا اللفظية في النص وأنواع الدلالات الاخرىٰ مما سنعرض له فيما بعد.

وللأصوليين نظرة خاصة في ماهية الكلام تختلف عن نظرة النحاة في تعريف الكلمة وتأليفها. ومن جملة تعريفاتهم بالكلام قولهم: الكلام ما يقال «بالاشتراك على المعنىٰ القائم بالنفس، وعلى الاصوات المقطعة المسموعة»[٢٣]؛ وهذا التعريف يجمع بين معيارين، أحدهما: مبدأ التلقي وهو كيفية تكوّن المعنىٰ باعتباره قائماً بالنفس أي الأصول الأولية لتكوّن الحدث اللغوي وههنا إشارة واضحة الى المبدأ العقلي المُعبّر عنه (بالنفس) في التحليل الدلالي.

والآخر: مبدأ الاستجابة وهو الجانب العملي لتكون الكلام وقد عبروا عنه (بالأصوات المقطعة المسموعة). وكأن هذا التعريف يوحي من بعض جوانبه ايحاءً خفيّاً بالتفريق بين اللغة والكلام الذي أخذت به المدرسة الوصفية التركيبية وكان دي سوسور أول من وضّح معالمه وبيّن أهميته[٢٤]؛ ودليلنا على ذلك أنهم أهملوا المعيار الاول وأخذوا بالمعيار الثاني، وقالوا: «لا حاجة الى البحث في هذا الفن عن المعنىٰ الاول، بل المحتاج الى البحث عنه فيه هو المعنىٰ الثاني؛ فالأصوات كيفية للنَفَس وهي الكلام

المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها، والانتظام هو التأليف للأصوات المتوالية على السمع . . . .»[٢٥]

وقد ذهب كثير من الاصوليين الى عد الكلمة الواحدة كلاماً خلافاً للنحويين الذين خصصوا الكلام بما تضّمن كلمتين بالاسناد. والكلام - بهذا المفهوم - يعد من جملة القواعد المُنظِّمة للتركيب النحوي في اللغة، أي الجانب القواعدي منها. ولم يقصدوا من استعمال عبارة (الكلمة) او (الكلام) العبارة المسموعة او الكلام المنطوق.

ومباحث علم الاصول - سواء في مقدمته او أصوله او فروعه - لها تعلق بالمعنىٰ وتحليله. ومن هذهِ المباحث دراستهم للقضايا الآتية:

المحكم والمتشابه من القرآن، المُعَرّب: هل ورد في القرآن أو لا؟ الأوامر والنواهي، الخصوص والعموم، المطلق والمقيد، المجمل والمبين، الظاهر والمؤول، المنطوق والمفهوم، النسخ، القياس وما يتصل به من الاستدلال، التعادل والترجيح . . . . . . الخ.

ومباحث الالفاظ مدخل لعلم الاصول، لذلك عني الأصوليون بها. ومن القضايا الهامة في هذهِ المباحث دراستهم لدلالة اللفظ على المعنىٰ. وقد حصروا أنواع الدلالات في أربعة أمور: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، وإقتضاء النص. ووضعوا في ذلك ضوابط واحكاماً[٢٦]. وفيما يأتي بيان لهذهِ الاقسام وأحكامها كما وضعها السرخسي[٢٧] واتفق عليها معظم الأصوليين:

الاحكام الثابتة بظاهر النص:

١ - الثابت بالعبارة: «هو ماكان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل ان ظاهر النص متناول له».

٢ - الثابت بالاشارة: هو «ما لم يكن السياق لأجله لكنه يعلم بالتأمل في معنىٰ اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان».

وضرب لهذين النوعين مثلاً في قوله تعالىٰ «للفقراء والمهاجرين». قال:

«فالثابت بالعبارة في هـذهِ الآية نصيب من الفيء لهم لأن سيـاق الآية لذلك، كما قال تعالىٰ في أول الآية (ما أفاء الله على رسولـه)، والثابت بالأشارة ان الذين هاجروا من مكة قد زالت املاكهم عما خلفوا بمكـة لاستيلاء الكفار عليها، فإن الله تعالىٰ سماهم فقراء، والفقير حقيقة من لا يملك المال، لا من بعدت يده عن المال. . .».

٣ ـ الثابت بدلالة النص: «هو ما ثبت بمعنىٰ النظم لغة لا استنباطاً بالرأي لأن للنظم صورة معلومة ومعنىً هو المقصود به، فالألفاظ مطللوبة للمعاني وثبوت الحكم بالمعنىٰ المطلوب باللفظ، بمنزلة الضرب له صورة معلومة ومعنىً هو المطلوب به وهو الايلام، ثم ثبوت الحكم بوجود لغة فكذلك في المسمىٰ الخاص الذي هو غير منصوص عليه يثبت الحكم بذلك المعنىٰ ويسمىٰ ذلك دلالة النص».

وضرب لذلك مثلاً قوله تعالىٰ «فلا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرهما» قال: «فإن للتأفيف صورة معلومة ومعنىً لأجله ثبتت الحرمة وهو الأذىٰ حتىٰ ان من لا يعرف هذا المعنىٰ من هذا اللفظ او كان من قوم هذا في لغتهم إكرام لم تثبت الحرمة في حقه، ثم باعتبار هذا المعنىٰ المعلوم لغة تثبت الحرمة في سائر أنواع الكلام التي فيهـا هذا المعنىٰ كـالشتم وغيره، وفي الافعـال كالضرب ونحوه، وكان ذلك معلوماً بدلالة النص لا بالقياس. . . . . .».

٤ ـ الثابت بمقتضىٰ النص: و«هو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مقيداً او موجباً للحكم» بمعنىٰ ان الحكم اذا كان مفهوماً من اللفظ شرعاً فهو الاقتضاء. وهذه عبارة الجرجاني. ويبقىٰ الخلاف في القول بالعموم في المقتضىٰ، فقد ذهب الشافعية الى القول بالعموم في المقتضىٰ، أما الحنفية فقد منعوا من ذلك. والسرخسي حنفي المذهب لذلك فليس المقتضىٰ عنده يتقبل العموم.

والملاحظ على انواع الدلالات التي تقدم ذكرها ان للسياق اهمية خاصة في

تحديد الاقسام، فما كان السياق لأجله فهو الثابت بالعبارة، وما لم يكن السياق لأجله فهو الثابت بالاشارة. وتأتي الزيادة والنقصان في اللفظ في المرتبة الثانية، واشترطوا في الثابت بالاشارة ان يعلم بالتـأمل في معنىٰ اللفظ من غـير زيادة فيـه ولا نقصان؛ فالاعتبار الاول دلالي سياقي، والاعتبار الثاني دلالي لفظي. أما مفهومية الحكم من اللفظ فان كانت مفهومة لغة فهي دلالة النص الصريحة. وإن كانت مفهومة شرعاً فهي الدلالة الاستنباطية. ويمكن اضافة هذين الاعتبارين أيضاً الى ما تقدم ذكره.

ومن القضايا المرتبطة بالمعنىٰ عند الاصوليين اسماء صيغة الخطاب في تناول المسميات، فالأسماء تختلف من حيث الصيغ الخطابية في دلالتهـا على مسميـاتها. ويدخل ضمن ذلك ما ندعوه بتخصيص الدلالة وتعميمها واشتراكها وما يؤول اليه المشترك بالرأي والاجتهاد. وقد نظر الاصوليون الى هذهِ الامور نظرة عامة. ولا يعني استعمالهم عبارة (صيغة الخطاب): المخاطب واختلاف الصيغ في مخاطبته نحوياً كما يتوهم، وانما قصدوا من ذلك توجيه الاسماء بمعانيها الخطابية لا بألفاظها في دلالتها على المسميات من حيث الأمور المذكورة، لذلك فقد قسموا هذهِ الاسماء الى اربعة أقسام: الخاص والعام والمشترك والمؤول(٢٨).

١ـ الخاص: وهو «كل لفظ موضوع لمعنىٰ معلوم على الانفراد، وكل اسم لمسمىً معلوم على الانفراد..... ومعنى الخصوص في الحاصل الانفراد وقطع الاشتراك فإذا اريد به خصوص الجنس قيل (إنسان)، وإذا أريد به خصـوص النوع قيـل (رجـل)، وإذا اريـد بـه خصـوص العـين قيـل (زيد)......».

٢ ـ العام: وهو «كـل لفظ ينتظم جمعـاً من الاسماء لفـظاً او معنىٰ، ونعني بالاسماء ـ هنا ـ المسميات، وقولنا (لفظاً او معنىً): تفسير للانتظام، أي ينتظم جمعاً من الاسماء لفظاً مرة كقولنا (زيدون)، ومعنى تارة كقولنا (من) و (ما) وما أشبههما........ فكل لفظ ينتظم جمعاً من الاسماء سمي عاماً لمعنى الشمول، وذلك نحـو اسم (الشيء) فإنـه يعم الموجـودات

كلها . . . . . . » .

٣ ـ المشترك : وهو «كل لفظ يشترك فيه معانٍ او أسامٍ لا على سبيل الانتظام بل على احتمال ان يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد، وإذا تعين الواحد مراداً به انتفىٰ الآخر، مثل اسم العين فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين لا على ان جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ولكن على احتمال كون كل واحد مراداً بانفراده عند الاطلاق، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذهِ الأشياء باعتبار معنى غير المعنىٰ الآخر. . . . . . ». ولا يتعين المعنىٰ الواحد للمشترك إلا من خلال السياق؛ فعبارة (العين) التي اتخذها مثلاً تجمع عدداً من المعاني يطلق عليها في اصطلاح علم اللغة الحديث (المعاني المعجمية)، وهي قابلة للتعدد، خلافاً للمعاني السياقية التي لا تحتمل إلا معنىً واحداً من مجموع معانيها.

٤ ـ المؤول : وهو «تبيين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد؛ فالمؤول ما تصير اليه عاقبة المراد بالمشترك بواسطة الأمر. . . . . . .» وهو خلاف المجمل.

وللصيغ الخطابية إصطلاحات اخرىٰ لدىٰ الفقهاء مختلفة عما ذكره الأصوليون والمشهور ان اسماء صيغة الخطاب ـ بالمفهوم الذي تقدم ذكره ـ في استعمال الفقهاء أربعة في مقابل أربعة: الظاهر والنص والمفسّر والمُحْكم. وفي مقابلها: الخفي والمشكل والمُجْمَل والمتشابه[٢٩]. وهذهِ الاقسام الثمانية تدور كلها حول فهم المعنىٰ من النص، أي التدرج الدلالي من حيث الوضوح والخفاء:

تدرج الوضوح الدلالي

الظاهر	×	الخفيّ
النصّ	×	المشكل
المُفسّر	×	المجمل
المُحْكَم	×	المتشابه

نظرية الوضع عند الأصوليين:

تعد نظرية الوضع قمة الدراسات الدلالية عند الأصوليين. وهي الأساس الذي بنوا عليه فكرتهم في الألفاظ والمعاني. وربما نجد من أيسر التعريفات التي اصطلحوا عليها في (حدّ الوضع) ما نقله السيوطي عن التاج السبكي في شرح منهاج البيضاوي، وهو قوله: «الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أُطلقَ الاول فُهِمَ منه الثاني. . . . .» وضرب لذلك مثلاً قولك: قام زيدٌ «فإنك إذا أطلقت قولك: قام زيد، فُهِمَ منه صدور القيام منه»[٣٠]

ولكن تخصيص الشيء بالشيء لا يطلق عموماً إذ المراد من الوضع الموضوعات اللغوية في مفهومهم، و«هي كل لفظ وضع لمعنى فيخرج ما ليس بلفظ من الدوال الموضوعة وما ليس بموضوع من المحرفات والمهملات. ويدخل في اللفظ المفردات والمركبات الستة وهي: الاسنادي والوصفي والاضافي والعددي والمزجي والصوتي»[٣١]. وقد تعينّ هنا المراد بالوضع الدلالة اللغوية بالمعنىٰ الأخص عند الأصوليين وذلك بإخراجهم ما ليس بلفظ من الدوال الموضوعة. وفرّق الشوكاني في معنى الوضع بين أمرين: أعم وأخص؛ «فالأعم تعيين اللفظ بإزاء معنى، والأخص تعيين اللفظ للدلالة على معنىٰ».

والبحث في الوضع عند الاصوليين استدعى منهم أسئلة مختلفة، وتعددت أجوبتهم باختلاف مذاهبهم ومناهجهم. وكانت حصيلة ذلك كله ما عرف في التراث بعلم الوضع.

ومن جملة أسئلتهم قولهم: هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية او بإزاء الماهيات الخارجية؟[٣٢] ويعنون (بالصور الذهنية): الصورة التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع. واختلفوا في الجواب عن هذا السؤال الى مذهبين، أحدهما: القول بالماهيات الخارجية، أي ان المعنىٰ المُعبَّر عنه باللفظ الموضوع للدلالة عليه هو انعكاس للماهيات الخارجية في الذهن. وهذا المذهب أخذ به معظم الأصوليين.

والآخر: القول بالصور الذهنية سواء كانت موجودة في الذهن والخارج ام في

الذهن فقط، وذهب اليه فخر الدين الرازي وأتباعه، «واستدلوا عليه بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأىٰ شبحاً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فاذا دنا منه وظنّه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر. . . . . . فبان بهذا ان إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية، فدل على ان الوضع للمعنىٰ الذهني لا الخارجي». وهناك مذهب ثالث قال اصحابه بأن اللفظ موضوع للأعم من الذهني والخارجي.

ومما تقدم يمكن ان نستنتج أمرين:

الاول: إن مقولة الالفاظ الموضوعة بإزاء الصور الذهنية او الماهيات الخارجية تنطوي على فكرة الايصال الدلالي، وهي بذلك تقترب من المثلث الدلالي في اللغويات الحديثة.

الثاني: إن مذهب الأصوليين القائل بالماهيات الخارجية يصح على المعاني الحسية وهي موجودة بطبيعتها في الخارج ويمكن ان توضع بإزائها ألفاظ دالة عليها، هذا إذا افترضنا علاقة بين الدال والمدلول في الذهن وضعاً واصطلاحاً. ولكن الالفاظ ليست دالة كلها على المعاني الحسية، فهناك جزء كبير من المدلولات غير حسية وربما تمثل الجانب الاكبر في العملية اللغوية؛ فما تفسير الأصوليين القائلين بالماهيات الخارجية لمثل هذهِ المعاني؟ كيف لهم ان يفسروا الالفاظ الدالة على: العقل والشجاعة والحياء والخوف والجزع والكره والحب والرحمة والقسوة. . . . . . الخ؟ وهل لها ماهيات خارجية؟

ويبقىٰ الاستدلال الذي استدل به فخر الدين الرازي وأتباعه من القائلين بالصور الذهنية غير مستوفٍ لمقولته فإن الناظر للشبح من بعيد يعبر عما يراه في ظنه، فإذا رآه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، وإذا رآه شجراً او شيئاً آخر أطلق عليه ما يناسبه من الالفاظ، فالعملية كلها تعبير عن المرئي الخارجي سواء كان ظناً ام يقيناً، فإذا تحقق له ما رآه أنه شجر فهل يطلق عليه لفظ الحجر؟

ولكن لرأيهم قيمة اعلىٰ ومرتبة اكبر من رأي الذين قالوا بالماهيات الخارجية،

وذلك لأنهم جعلوا للصورة الذهنية وجوداً في الذهن والخارج، فالموجود في الذهن تفسر به المدلولات المعنوية، والموجود في الخارج تفسر به المدلـولات الماديـة، فلم يعترضهم في نظريتهم فتق يحتاج الى رتق كالـذي رأيناه عنـد أصحاب المـاهيات الخـارجية، وبـذلك تبـدو أفكارهم اكـثر التحامـاً وتناسبـاً ـ وإن كان عـلى نحـو شكلي ـ من سابقيهم. والأهم من ذلك أنهم عقدوا علاقة بين أشياء ثلاثة: اللفظ والذهن والخارج، وهي عـلاقة قـريبة من فكـرة المثلث الدلالي الـذي وضح لنـا العلاقات بين الرمز والفكرة والشيء.

أما مذهب بعض الاصوليين القائل بأن اللفظ موضوع للأعم من الـذهني والخارجي فهو مذهب يتسم بالتجريد المطلق، فكيف لنا ان نتصور شيئاً أعم من الذهني والخارجي إلا من خـلال فكرة مجـردة عن التصورات الـذهنية والمـاهيات الخارجية. وهذا مبحث أقرب الى مباحث الفلاسفة منه الى مباحث أهل الأصول.

وكان من الضروري أن تثار أسئلة عن السبب في وضع الألفاظ، فالفكـرة السببية والكيفية ـ وهما مقولتان من مقولات المنطق ـ كان لهما أثر واضـح في منهج الأصوليين. ومن جملة ما وجه به السبب في الوضع رأي فخرالدين الرازي وأتباعه. فقد وجه الرازي السبب في وضع الالفاظ بالحاجة الاجتماعية للانسان من حيث التفاهم ومبادلة الافكار والمنافع ودرأ الاخطار ونحوها[٣٣].

وهل يجب ان يكون لكل معنىً لفظ؟ هنا نجد الاصوليين يستفيدون من مقولة لهم في الالفاظ والمعاني، وهي كون الالفاظ متناهية خلافاً للمعاني فهي غير متناهية، لذلك لا يلزم ان يكون لكل معنىً لفظ. قال الرازي: «لا يجب ان يكون لكل معنى لفظ، لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهىٰ، والالفاظ متناهية، لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناهٍ، والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهىٰ، وإلا لزم تناهي المدلولات.......»[٣٤].

ومن القضايا المتعلقة بالوضع السؤال عّما يوضع له اللفظ باعتبار الخصوص والعموم والقدر المشترك بينهما، ومفهوم الكلي والمشخص في التفـريق بين الـوضع

والموضوع له. وقد أجاب عضد الدين الايجي في رسالة له في الوضع عن هذهِ المسائل.

ومن المسائل التي بحثها الاصوليون في هذا المجال بحثهم في الالفاظ والمركبات أيهما أسبق في الوضع؟ التصور العام للتطور التأريخي للغات يقتضي وضع الالفاظ او المفردات اولاً، ثم عمد الانسان بعد ذلك الى تأليف التراكيب والجمل من هذهِ المفردات إلا ان الاصوليين اختلفوا في هذه القضية الى فريقين (٣٥):

الأول: ذهب الى ان الواضع قد وضع المفردات في البدء. ثم استعمل الناس التراكيب بعد ذلك. وهو رأي موافق لما ذكرناه ومطابق للبحث اللغوي الحديث. واستدل أصحاب هذا الرأي بقولهم: «ليس المركب بموضوع، وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات».

والثاني: ذهب الى ان التراكيب موضوعة أيضاً كالمفردات. وقال: «. . . . . لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات».

ولكن معظم الاصوليين اتفقوا على ان الغرض من الوضع ليس إفادة المعاني المفردة بل إفادة المركبات والنسب بين المفردات، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما. أي أن الغرض من الوضع هو تركيب الكلام والجمل للافهام والتفهم. بمعنىً آخر ليس الهدف من وضع الالفاظ هو وضع المعاني بإزائها ثم الاكتفاء بذلك، وإنما الهدف هو وضع اللغة عموماً بمفرداتها وتراكيبها ودلالاتها. وقد بنوا فكرتهم هذهِ على معيار منطقي جدليّ مفاده ان العلم بالمعاني متقدم على العلم بالوضع.

وقسم الامامية قضايا علم الاصول ومسائله الى قسمين كبيرين، اصطلحوا على الاول منه (بالأصول اللفظية)، وعلى الثاني (بالأصول العملية) (٣٦).

١ ـ مباحث الأصول اللفظية، وتسمى ايضاً (مباحث الالفاظ)، وهي تبحث «عن مداليل الالفاظ وظواهرها من جهة عامة نظير البحث عن ظهور صيغة (افعل) في الوجوب وظهور النهي في الحرمة ونحو ذلك» (٣٧). ونجد في هذا القسم كثيراً من الموضوعات المتعلقة بالمعنى وتحليله، كالأوامر

والنواهي، والمفاهيم (مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة وينقسم الى عدة أقسام، منها: مفهوم الشرط والوصف والغاية والحصر والعدد واللقب) والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين. والذي يعنينا في بحث المعنىٰ هو هذا القسم.

٢ ـ مباحث الاصول العملية، وهي المباحث الخاصة بأركان علم الاصول كالبراءة والاشتغال والاستصحاب وتعارض الأدلة والأمارات. وهذهِ القضايا وإن كانت تعني الأصولي والفقيه في استنباط الاحكام الشرعية العبادات منها والمعاملات إلا انها تعتمد كثيراً على مباحث الاصول اللفظية ولا سيما المتعلق منها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية.

والوضع يبحث عادة في الاصول اللفظية ويعد مقدمة لعلم الأصول. ومن مباحثه الموضوعات الآتية: حقيقة الوضع ـ مَنِ الواضع ـ الوضع تعييني وتعيني ـ أقسام الوضع ـ وقوع الوضع العام والموضوع له الخاص وتحقيق المعنىٰ الحرفي ـ الاستعمال حقيقي ومجازي ـ الدلالة تابعة للارادة ـ الوضع شخصي ونوعي ـ وضع المركبات ـ علامات الحقيقة والمجاز ـ الترادف والاشتراك ـ الحقيقة الشرعية. ونقتصر في دراستنا على موارد منها.

من جملة ما عرفوا به الوضع ـ وهو تعريف مختار ـ قول الشيخ محمد كاظم: «الوضع هو نحو اختصاص اللفظ بالمعنىٰ وارتباط خاص بينهما ناشيء من تخصيصه به تارة ومن كثرة استعماله فيه أُخرىٰ»[٣٨].

وفي هذا التعريف تقييد لمفهوم الوضع على اعتبارين، أحدهما: إرتباط اللفظ بالمعنىٰ من حيث التخصيص، والآخر: إرتباطه به من حيث كثرة الاستعمال.

والقول بخصوص المعنىٰ وعمومه يقتضي التفريق بينهما حال الوضع. وقد أشار الى ذلك في موضع آخر من المتن بعبارته: «ثم ان الملحوظ حال الوضع إما يكون معنىً عاماً فيوضع اللفظ له تارة ولأفراده ومصاديقه أُخرىٰ. وإما يكون معنىً خاصاً لا يكاد يصح إلا وضع اللفظ له دون العام......»[٣٩].

وتترتب على مفهوم المعنىٰ من حيث العموم والخصوص أربعة أقسام، هي في الحقيقية أربعة معايير تستعمل في بيان الوضع والموضوع له تحديداً وتعريفاً وتصوراً:

القسم الاول: ان يكون متصور الوضع وملحوظه معنىً كليًّا.

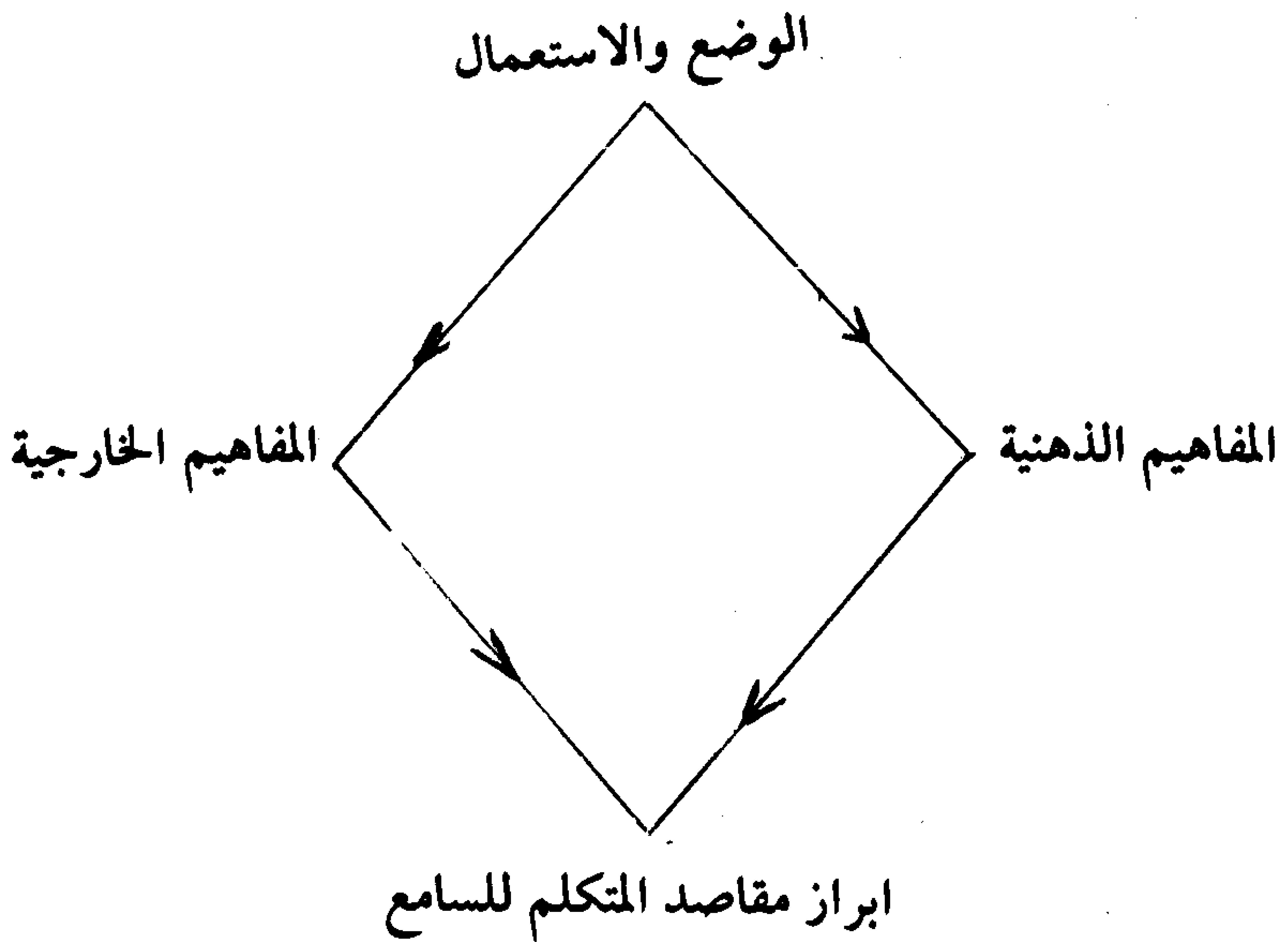
القسم الثاني: ان يكون المتصور والملحوظ معنىً جزئياً.

القسم الثالث: وعلى التقديرينِ (المعنى الكلي او الجزئي) يكون الوضع بازاء نفس المتصور وذاته.

القسم الرابع: ان يكون ملحوظ الوضع ومتصوره طريقاً اليه ووصلة لتصوره.

وربط أهل الاصول من الامامية في مفهومهم للوضع والاستعمال من حيث مقاصدهما وأغراضهما بين ذهن السامع فيما يخطر له، ومطابقة ذلك لما يستقل وجوده في الخارج.

وفي المخطط الآتي توضيح مبسط للمقصود من وضع الالفاظ للمعاني واستعمالها:



ولما كان الغرض من الوضع إرادة تفهيم المقاصد للمخاطب، فإن المعاني التي تنصرف اليها الأذهان ـ في الغالب ـ هي معانٍ أسمية، أي معانٍ وضعت بإزائها ألفاظ دالة عليها في حالة الافراد. وفي التركيب حينما تتعين إرادة التفهيم تحتاج هذهِ الالفاظ الى أدوات وهي الروابط؛ فتحصل نتيجة لعملية الربط الذهني مجموعتان من المفاهيم، الاولىٰ مفاهيم أسمية ويعبر عنها (بالمعاني الاسمية)؛ وتمثل حقيقة الوضع بالمعنىٰ الاصطلاحي. وهي مفاهيم مستقلة في عالم التعقل تُستحضر في ذهن المتكلم او تلقىٰ بألفاظها في ذهن السامع. والغرض منها ـ حال كونها مفاهيم ـ تنبيه الخاطر.

والثانية: مفاهيم حرفية، ويعبر عنها (بالمعاني الحرفية) و (المفاهيم الأداتية). وهي في حقيقتها ليست من المفاهيم باصطلاح علم الوضع وانما جرىٰ إطلاق (المفاهيم) عليها من باب المجاز والمسامحة. والغرض منها إحداث الربط بين المعاني الاسمية في حيز الاستعمال وهنا ينبغي ان نفرق بين (المفهوم) و (الاستعمال)، فالمفهوم علاقة ذهنية إخطارية وحيزه المستقل في عالم التعقل، أما (الاستعمال) فهو التمثيل لهذهِ العلاقة بالألفاظ وروابطها الأداتية.

ويرىٰ الاصوليون من الامامية ان الحروف أدوات لايجاد المعاني الحرفية في حيز الاستعمال أي استعمال الالفاظ في معانيها. ولما كانت المعاني الاسمية ـ في رأيهم ـ تفتقد للربط فيما بينها ما يخرجها من حال الافراد الى حال التركيب «كانت محتاجة الى ما يربط بعضها بما ينبغي ان يرتبط به فجعلت الادوات المذكورة آلات لاحداث الربط بينها في ظرف الاستعمال تتميماً لفائدة الوضع وتحقيقاً لغاية الاستعمال، وهي استحضار المقاصد لاستيفاء الفوائد المقصودة من المحاورات. . . . وهذا هو معنى وضع الحروف»(٤٠).

وتتضّح العلاقة بين اللفظ والمعنىٰ والذهن في بحث الاصول اللفظية للحقيقة والمجاز، فالمعنىٰ المتبادر من اللفظ ينساق الى الذهن بلا قرينة. واستدلوا بهذا الاصل على حقيقة الوضع للألفاظ التي من هذا القبيل.

واختلفوا في الاستعمالات الحقيقية والمجازية للألفاظ من حيث صحة

استعمال اللفظ فيما يناسب ما وضع له هل هي بالوضع او بالطبع؟ ومعنىٰ ذلك فحص الاختصاص الكائن بين اللفظ والمعنىٰ المعبر عنه بالوضع والناشيء عن التخصيص والجعل او كثرة الاستعمال. هل الاختصاص ـ هذا ـ الظاهر في صحة استعمال الألفاظ سببه الترخيص او الجعل من الواضع؟ او وجود المناسبة العرفية المقبولة عقلاً من غير حاجة الى ترخيص؟ ويعبر عن السبب الاول بالوضع، وعن الثاني بالطبع.

ذهب بعض الاصوليين الى القول بالوضع بمعنىٰ الترخيص، وذهب آخرون الى القول بالطبع بمعنىٰ المناسبة العرفية المصُحَّحة من العقل السليم.

والكلام على الوضع عند الامامية مرتبط بمفهوم (الدلالة). والدلالة ـ في تعريف بعض الأصوليين ـ «هي ما إذا نظر فيها وصله الى العلم بالغير إذا كان فاعله قصد به وجه الاستدلال»[41]. وهذا تعريف عام بمفهوم الدلالة يصدق على الدلالة الوضعية اللغوية وعلى غيرها، لذلك قالوا: «وقد يراد بالدليل فاعل الدلالة».

أما دلالة الالفاظ على معانيها فهي دلالة وضعية عند كثير من الاصوليين. وقد تقدم القول عن معنى الوضع هل هو بالتخصيص والترخيص؟ او هو بالطبع؟ أي المناسبة العرفية بين المعنيين (الوضع والموضوع له).

ويفرق الأصوليون في هذا المجال بين مفهوم (التعيين) و (التَّعيُّن) في الوضع[3]. ويراد بالوضع التعييني: أن يكون الأصل في دلالة الالفاظ على معانيها ناشئاً من الجعل والتخصيص. أما الوضع التعّيني: فيراد به ان الدلالة الناشئة من اختصاص اللفظ بالمعنىٰ تكون من الكثرة في الاستعمال والأُلْفة للأذهان بنحوٍ إذا سمع اللفظ ينتقل السامع منه الى المعنىٰ.

وقسموا الوضع تقسيماً عقلياً الى اربعة أقسام:

١ ـ أن يكون المعنىٰ المتصور جزئياً والموضوع له نفس ذلك الجزئي، أي ان الموضوع له معنىٰ متصور بنفسه لا بوجهه. ويسمىٰ هذا القسم (الوضع

خاص والموضوع له خاص). ومثاله: الاعلام الشخصية كمحمد وعلي وجعفر.

٢ ـ ان يكون المتصور كليًا والموضوع له نفس ذلك الكلي أي إن الموضوع له كلي متصور بنفسه لا بوجهه. ويسمىٰ هذا القسم (الوضع عام والموضوع له عام). ومثاله اسماء الأجناس كماء وسماء ونجم وإنسان وحيوان.

٣ ـ أن يكون المتصور كليًا والموضوع له أفراد ذلك الكلي لا نفسه، أي ان الموضوع له جزئي غير متصور بنفسه بل بوجهه. ويسمىٰ هـذا القسم (الوضع عام والموضوع له خاص). ومثاله بعد إمكان وقوعه: الحروف وأسماء الاشارة والضمائر والاستفهام.

٤ ـ أن يكون المتصور جزئياً والموضوع له كليًا لذلك الجـزئي ويسمىٰ هذا القسم (الوضع خاص والموضوع له عام).

وما يقدح في هذهِ التقسيمات العقلية أنها مبنية على أساس افتراضي من حيث إمكان وقوعها او استحالته. لذلك نراهم اختلفوا في أمرين، احدهما: إمكان وقوع القسم الرابع، والآخر: وقوع الثالث بعد التسليم بإمكانه. والصحيح عند بعضهم استحالة وقوع الرابع، وإمكان وقوع الثالث[٤٢]

ويظهر لنا مما تقدم ان البحث الدلالي عند الأصوليين من الامامية جزء من نظرية الوضع لأنه يرتبط بالألفاظ والمعاني. وهم يبحثون في دلالة الألفاظ من وجوه شتىٰ، لعل من اهمها مراتب الدلالة وأقسامها من حيث التصور والتصديق. وهو تقسيم لبيان العلاقة بين المعنىٰ وذهن الانسان. وتوضيح لمفهوم القصد في الاستعمال اللغوي بعد الربط الذهني بين الدال والمدلول.

الحقيقة والمجاز:

ومن القضايا التي تنـاولها الاصـوليون بـالبحث والتحقيق في كلامهم عـلى الوضع: الحقيقة والمجاز. وكـان غرضهم من هـذا البحث الوصـول الى تأصيـل

الاستعمال الحقيقي والمجازي للألفاظ في تراكيبها المختلفة لاستنباط الاحكام الشرعية منها، والنظر في مدىٰ ثبوت الحقائق الثلاث: اللغوية والعرفية والشرعية كما سيظهر لنا فيما بعد.

ومما عرفوا به الحقيقة والمجاز قولهم في الحقيقة بأنها «اسم لكل لفظ هو موضوع في الأصل لشيء معلوم......». وقولهم في المجاز بأنه «اسم لكل لفظ هو مستعار لشيء غير ما وضع له......»[٤٣] وهذان التعريفان قريبان من تعريف اللغويين والبلاغيين بالحقيقة والمجاز.

وأقر اغلب الأصوليين مبدأ وجود الحقائق والمجازات في كلام الله تعالىٰ، وكلام النبي (ص)، وكلام الناس في الخطب والاشعار ونحوهما.

واختلفوا في طرق معرفة الحقيقة والمجاز هل هي بالعقل او بالسمع او بالوقوف على مذهب العرب في الاستعارة؟ ومن جملة ما نقلوه بهذا الصدد قول القاضي عبدالوهاب في كتاب الملخص: «اعلم ان الفرق بين الحقيقة والمجاز لا يعلم من جهة العقل ولا السمع ولا يعلم إلا بالرجوع الى أهل اللغة...»[٤٤]، أي بالرجوع الى الاستعمال في العرف اللغوي.

والمشهور من مذاهبهم في هذهِ المسألة قولهم: إن طريق معرفة الحقيقة السماع، وطريق معرفة المجاز الوقوف على مذاهب العرب في الاستعارة. وقد أخذ الحنفية بهذا المذهب.

وتفاوت الحقيقة والمجاز عند الاصوليين يعتمد على اللزوم والدوام من حيث احتمال المجاز النفي عن موضعه وعدم احتمال الحقيقة ذلك. وجعلوا علامة الفرق بينهما هذين الاعتبارين. ومثلوا لذلك بكلمة (أب) فانها تطلق حقيقة على الأب الأدنىٰ ولا يجوز نفيه عنها، وتستعمل مجازاً للجد ويجوز في هذهِ الحال نفيه عنها فيقال إنه جد وليس بأب، «ولهذا تترجح الحقيقة عند التعارض لأنها ألزم وأدوم والمطلوب بكل كلمة عند الاطلاق ما هي موضوعة له في الأصل فيترجح ذلك حتىٰ يقوم دليل المجاز.....»[٤٥].

والحقيقة أصل في المجاز من حيث الاستعمال اللغوي، بمعنىٰ ان الحقائق هي التي وضعت اولاً ثم استعملت منها المجازات بفعل التطور التاريخي للغة ـ وهو مبدأ أقرته الدراسات اللغوية الحديثة ـ إلا ان الاصوليين نظروا الى هذا الموضوع من حيث الترجيح الأصولي للنصوص والاستنباط عنها على الرغم من إقرارهم بأسبقية الوضع الحقيقي ـ الذي عبروا عنه (بالوضع الاول) ـ على الاستعمال المجازي.

والاستخدام المجازي يقع في الالفاظ في تراكيب السياق المختلفة، ولا مجاز للالفاظ بمفردها لأن المعنىٰ المعجمي للكلمة الواحدة متعدد ومحتمل. وهذا أمر ملحوظ في الاستعمال اللغوي. ولكن الاصوليين نظروا الى المسألة باعتبار آخر وبحثوا في قضية دخول المجاز بالذات على الاسماء والافعال والحروف ـ وهي التقسيمات التقليدية للكلمة عند النحويين ـ وعدم دخوله. وكأنهم بذلك يريدون إثبات ان بعض الاسماء لها قابلية الاستخدام المجازي بذواتها ـ أي مفردة ـ ضمن سياقاتها المختلفة. ونفي هذهِ الصفة عن اسماء وأجزاء أخرىٰ من الكلمة. وأقروا دخول المجاز بالذات على أسماء الأجناس[1] (٤٦) وعدم دخوله بالذات على الحروف والافعال والمصادر وأسماء الاعلام والمشتقات.

والمجاز يحتمل التخصيص الدلالي، ويحتمل التعميم الدلالي، شأنه في ذلك شأن الاستعمال اللغوي بعامة. بل هو في واقع الحال تغير في المجال الدلالي للكلمة من المعنىٰ الحسي المادي الى الدلالة المعنوية. واختلف الأصوليون في القول بالعموم للمجاز، وإن كان معظمهم يميل الى جعله كالحقيقة في احتماله الخصوص والعموم.

وذكر الاصوليون للحقيقة والمجاز احكاماً كثيرة اهمها:

١ ـ من احكامهما أنهما لا يجتمعان في لفظ واحد في حالة واحدة على ان يكون كل واحد منهما مراداً بحال. وبنوا هذا الحكم على كون الحقيقة أصلاً والمجاز مستعاراً «ولا تصور لكون اللفظ الواحد مستعملاً في موضعه مستعاراً في موضع آخر سوىٰ موضعه في حالة واحدة، كما لا تصور لكون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في وقت واحد. . . . .» (٤٧)،

ومثلوا لـذلك بقـوله تعـالىٰ «أو لامستم النسـاء. . . . .»: المـراد باللمس الجماع دون اللمس باليد. وبنىٰ الحنفية على هذا الأصل مسائل فقهية عديدة منها في الوصية والمواريث.

٢ ـ لا بد من العلاقة في كل مجاز فيما بينه وبين الحقيقة، والعلاقة هي اتصال للمعنىٰ المستعمل فيه بالموضوع له. كما سنلاحظ أوجهاً مختلفة لذلك في أقسام المجاز. والعلاقة بـين المجاز والحقيقـة في الاستعمال مبـدأ أقره اللغويون والبلاغيون وإن اختلفوا في بعض كيفياتها وتسمياتها.

٣ ـ اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة ولا يكون مجازاً لخروجه عن حد كل واحد منهما. وهذا الحكم نظري لأن التفريق بين الحقيقة والمجاز إنما يعتمد عـلى الاستعمال في السيـاق. وقد لاحـظنا فيـما تقدم المبـدأ الاصولي في دخول المجاز بالذات على اسماء الأجناس ولكن هذا لا يمنع من أهمية الاستعمال في بيان التفريق والوصف.

٤ ـ اتفق الأصوليون على ان الحقيقة لا تستلزم المجاز، لأن اللفظ قد يستعمل في ما وضع له ولا يستعمل في غيره. واختلفوا هل يستلزم المجاز الحقيقة أو لا؟

٥ ـ في اللفظ إذا دار بـين ان يكون مجـازاً او مشتركـاً (المشتـرك: الكلمـة الموضوعة لمعنيين مختلفين او اكثر) هل يرجح المجاز على المشترك او المشترك على المجاز؟ فرجّح قوم الاول، ورجّح آخرون الثاني[٤٨]

وأقسام المجاز او جهاته عند الأصوليين المشهور منها اثنا عشـر وجهاً نقلهـا السيوطي[٤٩] عن فخرالدين الرازي وأتباعه. وهي تجوزات بالألفاظ لأسباب وقرائن تربط بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

وبيّن الاصوليون بعض المواضع التي تترك بها الحقيقة. وهي مواضع يستفاد منها فهم العبارة على أساس الاستعمال العرفي او السياقي او دلالة اللفظ على ما إستعمل له من حيث الاطلاق والتعميم دون التقييد والتخصيص، ونحو هذه الامور

مما تفيدهم في فهم النصوص على الاصول التي أصلوها.

ومن القضايا البالغة الاهمية التي تناولها الأصوليون في مباحثهم قضية الحقيقة الشرعية ومدىٰ ثبوتها. وقد قسموا الحقيقة الى ثلاثة أقسام: لغوية وعرفية وشرعية. ولا خلاف بينهم في ثبوت اللغوية والعرفية كما تقدم ذكره وإنما الخلاف في ثبوت الحقيقة الشرعية. ويعنون بها: «اللفظ الذي استفيد من الشارع وضعه للمعنىٰ سواء كان اللفظ والمعنىٰ مجهولين عند أهل اللغة او كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنىٰ او كان أحدهما مجهولاً والآخر معلوماً....»[٥٠]. ومثالها كلمة (الصلاة) بمعنىٰ العبادة المخصوصة في الاسلام بأركانها وأجزائها وواجباتها ومستحباتها.... الخ هل وضعها الشارع بهذا المعنىٰ؟ فاذا كان الجواب بالاثبات فالكلمة حقيقة شرعية، أما اذا كان بالنفي وقيل إن الكلمة دلت على معنىٰ (الدعاء) ثم تخصصت دلالتها وأطلقت على العبادة المخصوصة في زمن يلي عصر الشارع فتعد الكلمة ـ والحال هذه ـ حقيقة عرفية.

ولا يخفىٰ أن رأي من قال بأن مثل هذهِ الألفاظ ما هي الا مجازات لغوية او معانٍ مستحدثة هو الاقرب والانسب الى الدرس اللغوي الحديث، فالبحث اللغوي التأريخي في مجال التغير الدلالي قد أثبت ان الالفاظ تكتسب دلالات جديدة مستحدثة إذا توفرت لها شروط خاصة، وهذا ملاحظ على كثير مما أطلق عليه (الألفاظ الاسلامية) كالصلاة والصوم والزكاة والجهاد والكافر والفاسق والمؤمن والمسلم..... الخ فالصلاة ـ في معناها اللغوي العام ـ تعني الدعاء، ثم تخصصت دلالتها وأطلقت على العبادة المعروفة في الاسلام بأركانها وشرائطها واجزائها. كذلك سائر الالفاظ الاخرىٰ التي هي من هذا القبيل.

مظاهر من دراسة المعنىٰ عند الأصوليين:

تناول الاصوليون المعنىٰ من جوانب مختلفة. وقد تكلمنا فيما تقدم على أهم القضايا التي بحثوها وبقي ان نقتضب القول في بعض المظاهر من دراستهم المعنىٰ مما

له شركة مع مباحث البلاغيين واللغويين. وسنوجز ذلك في الموضوعات الآتية: الاستعارة ـ الترادف ـ المشترك.

الاستعارة:

بحث الاصوليون في موضوع الاستعارة وطريقها باعتبار الاتصال، ويعنون به الاتصال بين شيئين. ويكون هذا الاتصال إما باعتبار الصورة، وإما باعتبار المعنىٰ.

ومثال الاستعارة للاتصال المعنوي تسمية الشجاع أسداً والبليد حماراً للاتصال بينهما في معنىٰ الشجاعة والبلادة. ومثال الاستعارة للاتصال الصوري تسمية المطر سماءً، «والعرب تسمي كل ما علا فوقك سماء، ويكون نزول المطر من علوٍّ فسموه سماء مجازاً للاتصال صورة. . . . . ». ومثالها أيضاً قوله تعالىٰ «أو لامستم النساء»، وقوله تعالىٰ «إني أراني اعصر خمراً»، فالمراد باللمس الجماع لأن سبب اللمس صورة فسماه به مجازاً، كذلك مراده بالخمر العنب لأن عصير العنب يستحيل خمراً.

ومفهومهم للاتصال الذي عولوا عليه في صلاحية الاستعارة جعلهم يسلكون طرقاً اخرىٰ في صلاحيتها إضافة الى الطرق اللغوية المعروفة، ولهم في ذلك كلام طويل مجمله ان الاستعارة لما كانت للقرب والاتصال وأنها تتحقق في المحسوس وغير المحسوس «. . . . . . فالأحكام الشرعية قائمة بمعناها متعلقة بأسبابها فتكون موجودة حكماً بمنزلة الموجود حساً فيتحقق معنى القرب والاتصال فيها. . . . . »[٥١]، ولا يخفىٰ ان في هذا التعليل الذي ذهب فيه الأصوليون مذهب أهل المنطق ما يعزز الدليل على انهم استخدموا الاستعارة وغيرها من القضايا البلاغية واللغوية لاستنباط ما في النص من الاحكام، وتأصيل أصولهم في هذا المجال الذي يمكن ان نطلق عليه (البحث الاصولي ـ اللغوي) باعتبار ان المباحث البلاغية في التراث العربي ما هي الا فرع من علم اللغة العربية. وهو اعتبار تعضده الدراسات اللغوية الحديثة.

الترادف:

ومن الموضوعات التي عني بها الأصوليون (الترادف). وهو موضوع له تعلق

بدراسة المعنىٰ من حيث وحدة الدلالة وتعدد الألفاظ. ووضعوا في ذلك عدداً من التعريفات، وبيّنوا حدودها. نكتفي بذكر اثنين منها، أحدهما لفخر الدين الرازي، والآخر للشوكاني.

قال فخر الدين الرازي في تعريف الألفاظ المترادفة: هي «الألفـاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[٥٢]. واحترز في هذا التعريف بالافراد ووحدة الاعتبار. أما بالافراد فاحترازاً عن (الاسم) و (الحد) فليسا مترادفين. وأما بوحدة الاعتبار فاحترازاً عن المتباينين (كالسيف) و (الصارم)، «فانهما دلّا على شيء واحد، لكنْ باعتبارين احدهما على الذات، والآخـر على الصفـة. . . . . . . ». بمعنىٰ ان السيف دل على الذات أي على الاسم صراحة، على حين دل الصارم على الصفة.

وعرّف الشوكاني الترادف بأنه «توالي الالفاظ المفردة على مسمىً واحد باعتبار معنىً واحد، فيخرج عن هذا دلالة اللفظين على مسمىٰ واحد لا باعتبار واحد بل بـاعتبار صفتـين كالصـارم والمهند، او بـاعتبار الصفـة وصفة الصفـة كالفصيـح والناطق. . . . . »[٥٣]. وفي هذا التعريف اعتبار للمعنىٰ الواحد وهو احتراز عن اعتبار صفتين، وأضاف صفة الصفة وهي إضافة لا تخرج عن معنىٰ الوصفية. وأشار الى دلالة اللفظ على مسمىٰ واحد هو اعتبار الافراد كما ورد في تعريف الرازي ولكن لم يوضح كونه احترازاً وبذلك يمكن القول بأن تعريف الرازي اكثر وضوحاً من حيث الحدود التي وضعها وضبطها.

وقد ذهب الجمهور من الاصوليين الى إثبات ظاهرة الترادف في اللغة العربية، وتبينوا فيها سبـلاً الى توسـع الاستخدام اللغـوي بما تضيفـه من تكثير في التعبـير والأساليب وتسهيل في مجال النظم والنثر.

ومنع بعض الاصوليين من الترادف ولم يثبت هذهِ الظاهرة في العربية. وحجته في ذلك أن الالفاظ التي تسمىٰ مترادفة تختص بمزيد معنىً؛ فالسيف هو الاسم المحدد الدال على معنىٰ السلاح المعروف، أما الصارم فهو بعض صفته أي القاطع، والمهند بعض صفته أيضاً وهو المطبوع والمصنوع في بلاد الهند أو من الفولاذ الهندي وكان

معروفاً بجودته. كذلك ما تبقىٰ من مرادفات السيف إنما هي بعض صفاته اختصت بمزيد معنى.

ونقل عن الشيخ عزالدين بن جماعة - وهو من الاصوليين - قوله في بيان افتراق الاصوليين في ظاهرة الترادف: «....... والحاصل ان من جعلها مترادفة ينظر الى إتحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع ينظر الى إختصاص بعضها بمزيد معنىً؛ فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات.....»[٥٤]. وجعل بعض المتأخرين المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات قسماً آخر سماه (المتكافئة).

والرأي القائل بنفي الترادف وتوجيه ألفاظه بمزيد معنىً، له ما يعضده في الدراسات الدلالية الحديثة ولا سيما في (المعنىٰ) و (ظلال المعنىٰ)؛ فالمعنىٰ المركزي للكلمة له ظلال متفاوتة تتميز بخصوصيات دلالية دقيقة تظهر في السياقات، ولعل في ألفاظ الرؤية البصرية أمثلة مناسبة لذلك، نحو: رأىٰ - بصر - رمق - شزر .... الخ.

وذكر الاصوليون سببين لوقوع الألفاظ المترادفة:

أحدهما: أن تكون الكلمتان المترادفتان او الكلمات المترادفة من واضعين او اكثر «بأن تضع احدىٰ القبيلتين أحد الأسمين والاخرىٰ الاسم الآخر للمسمىٰ الواحد.......»[٥٥].

والثاني: ان تكون هذهِ الكلمات من واضع واحد.

وجعلوا السبب الاول اكثر شيوعاً من الثاني. ولا يخفىٰ انهم في ذكرهم هذين السببين إنما ذهبوا في تعليلهم لظاهرة الترادف الى مذهب اللهجات القبلية واختلافها. وهو من أحد الاسباب التي فسر بها اللغويون هذهِ الظاهرة.

المشترك:

من القضايا التي بحث فيها الأصوليون مما له علاقة ببحوث اللغويين: المشترك. ووضعوا فيه تعريفات عديدة تكاد تتفق معظمها على ما حددوه. ومن

تعريفاتهم قولهم في المشترك «هو اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين او اكثر وضعاً اولاً من حيث هما كذلك. . . . . »[٥٦]. وفي هذا التعريف بيان لاعتبارين، أحدهما: الوضع، والآخر: قيد الحيثية، فأخرجوا (بالوضع) ما يدل على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز. أما قيد (الحيثية) فأخرجوا به (المتواطيء) «فإنه يتناول الماهيات المختلفة لكن لا من حيث هي كذلك بل من حيث أنها مشتركة في معنىً واحد».

وقد أخذ الأصوليون بمبدأ المنطقيين في التفريق بين الألفاظ المشتركة والمتواطئة. وتقدم تقسيم المنطقيين الالفاظ بالنسبة الى معانيها من حيث الاشتراك والتواطؤ والترادف والتزايل.

ومفهوم المشترك عند الاصوليين ان تكون الكلمة موضوعة لأكثر من معنىً حقيقي وضعاً أولاً، كالعين تطلق على العين الباصرة، وينبوع الماء، وقرص الشمس. وكل واحد من هذهِ المعاني يمثل وضعاً أولاً وموجوداً مختلفاً بالحد والحقيقة على رأيهم.

أما مفهوم المتواطيء فيطلق عندهم على أعيان متعددة يجمعها معنىً واحد مشترك بينها، كالانسان يشترك فيه: زيد وعمرو من الناس مثلاً. والحيوان يشترك فيه: الانسان والفرس والطير.

ولما كانت حقيقة المشترك تتبين من خلال السياق كما تقدم ذكر ذلك اختلف الاصوليون في وقوعه بين ثلاثة مذاهب، الأول: وجوب وقوع المشترك، والثاني: جواز وقوعه، والثالث: امتناع وقوعه. ولا حاجة بنا الى اثبات وجود المشترك في العربية ووقوعه، فدراسة المعنىٰ القائمة على التفاوت الدلالي للالفاظ في سياقاتها المختلفة، والتفريق بين المعنىٰ المعجمي المتعدد والمعنىٰ السياقي المتوحد خير دليل على ظاهرة المشترك التي لم تقتصر على العربية وحدها بل شملت معظم اللغات.

واحتج القائلون بوقوع المشترك ن الأصوليين ببعض العلل المنطقية والفلسفية كتناهي الالفاظ وعدم تناهي المعاني، والموجود والماهية. . . . . الخ.

هذا التعليل والتوجيه للمسائل إنما يظهر لنا مدىٰ اعتماد الأصوليين على مقالات أهل المنطق في تأصيل أصولهم، ومحاولاتهم رصد القضايا الكلية والجزئية وتأسيسها على اساس منطقي في حدود جامعة مانعة.

ولدينا على بحث المشترك عند الاصوليين ملاحظتان:

الأولىٰ: أنهم لم يبينوا لنا اهمية السياق ودوره في التعدد الدلالي للكلمة الواحدة.

الثانية: أنهم في تعريفهم بالمشترك وضعوا قيد (الوضع) وأخرجوا به اللفظ الدال على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز من حد التعريف. وحين التأمل في أمثلتهم للمشترك كالعين والضرب ونحوهما نجد أغلبها من باب الحقيقة والمجاز؛ فالمعاني التي ذكروها للعين ـ مثلاً ـ نستدل بها على وجود معنىٰ حقيقي هو العين الباصرة، ولا يمنع ذلك من ان المعاني الأخرىٰ للكلمة هي معانٍ مجازية كينبوع الماء، وقرص الشمس. . . . الخ، لأن حقيقة الاستعمال المجازي هو تغير المجال الدلالي للألفاظ وانتقالها من مجال الى مجال آخر مع الحفاظ على علاقة دلالية بين المجالين.

المعنىٰ عند النقاد

شهدت الحركة النقدية في التراث التي تواطأ ظهورها مع الحركة البلاغية عناية خاصة بالمعنىٰ. وربما كان مبلغ اهتمام النقاد بالمعنىٰ أكثر من غيرهم لأن الاساس الذي بنوا عليه الفكر النقدي كان يعتمد على عنصري اللغة: اللفظ والمعنىٰ.

ولا سبيل لنا الى فصل الدراسات النقدية والبلاغية في التراث عن مجمل الدرس اللغوي العام فالنقاد والبلاغيون واللغويون كانوا ينهلون من منبع واحد وان اختلفوا في مناهجهم، ويحاولون الوصول الى هدف واحد هو كيفية فهم المعاني من الألفاظ؛ فالمعاني والألفاظ هما محورا هذهِ الدراسات مجتمعة.

ولكي نحدد الاتجاهات العامة في دراسة المعنىٰ عند النقاد لا بد من البدء ببحث ثلاثة اصطلاحات توضح لنا مفاهيمهم للمعنىٰ، وهي: البيان ـ البلاغة ـ الفصاحة.

استعمل الجاحظ كلمة (البيان) بمعنىٰ الايصال الدلالي العام الذي يشتمل على الايصال اللغوي وغيره(٥٧)؛ أو بتعبير دي سوسور الاشارات في مفهومها العام، وتعد اللغة جزءاً منها. وهذا تنبه من الجاحظ لأحد المعايير الأساسية للمنهج الوصفي

الحديث؛ (فالبيان) في تعبيره يرادف (الاشارة) في تعبيرنا اللغوي المعاصر، وهي كل ما يوصلنا أو يوصل غيرنا لافهام شيء أو تفهمه كالرموز وعلامات الدخان وقرع الطبول وما أشبه، إضافة الى الايصال اللغوي بالألفاظ والتراكيب والنبر على المقاطع مما يسمىٰ بالدلالة الصرفية/الصوتية والسياق وأنماط الجمل واختلافاتها الدلالية الدقيقة، ونحو هذه الامور التي لها علاقة بالاستخدام اللغوي.

واستخدم ابو هلال العسكري كلمة (البلاغة) للدلالة على إيصال المعنىٰ بالطرق اللغوية، مقتصراً على مفهوم الاستعمال اللغوي للايصال مع ما يرتبط به من معايير جمالية من حيث الشكل والمضمون[٥٨].

وفرق ـ في موضع آخر ـ[٥٩] بين مصطلحي: (الفصاحة) و(البلاغة)؛ فجعل (الفصاحة) مرتبطة باللفظ من حيث القيم الجمالية الشكلية، و(البلاغة) مرتبطة بالمعنىٰ من حيث القيم الجمالية في المضمون. واقتصر الفصاحة على اللفظ والبلاغة على المعنىٰ. وإن كان قد وضّح في تعريفه بالبلاغة اهمية اللفظ الذي عبر عنه (بحسن المعرض).

ومن آوائل القضايا المرتبطة بدراسة المعنىٰ عند النقاد اختلافهم في المفاضلة بين اللفظ والمعنىٰ. حيث ذهبوا في هذهِ المسألة الى مذهبين، أحدهما: آثر اللفظ على المعنىٰ والآخر: آثر المعنىٰ على اللفظ. واحتدم النقاش والجدل بين الفريقين حتى شهد تاريخ النقد العربي مدرستين متميزتين (المدرسة اللفظية، والمدرسة المعنوية) تركت مباحثهما آثاراً واضحة في سير الدراسات البلاغية فيما بعد.

وكانت الغلبة ـ كما يبدو ـ لأصحاب اللفظ، وشاع مذهبهم وراج. وقد أشار الى ذلك ابن رشيق بقوله: «. . . . . وأكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنىٰ».

وسبق الجاحظ النقاد في بيان هذهِ المفاضلة. وكان يذهب ـ في الغالب ـ الى تفضيل اللفظ على المعنىٰ، لأن المعاني ـ في رأيه ـ غير متناهية، والألفاظ ـ التي عبر عنها (بأسماء المعاني) ـ متناهية، لذلك اختلف حكمهما. قال: «ثم اعلم ـ حفظك الله ـ ان حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوطة الى غير غاية، وممتدة

الى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصّلة محدودة»[٦٠].

وشاركه في هذا الرأي أبو الهلال العسكري ـ في موضع ـ حيث قال صراحة: «وليس الشأن في إيراد المعاني، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي، والقرويّ والبدوي، وإنما هو في جودة اللفظ وصفائه، وحُسْنه وبهائه، ونزاهته ونقائه، وكثرة طلاوته ومائه، مع صحة السبك والتركيب، والخلو من أود [عوج] النَّظْم والتأليف. وليس يُطْلَبُ من المعنىٰ إلا ان يكون صواباً، ولا يُقْنَعُ من اللفظ بذلك حتى يكون على ما وصفناه من نعوته التي تقدمت. . . . . . ».

ولكنه ذكر في موضع آخر كلاماً يستفاد منه أهمية المعنىٰ على قدر يكاد يكون مساوياً لأهمية اللفظ. قال: «إن الكلام ألفاظ تشتمل على معانٍ تدلُّ عليها ويعبّر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة الى إصابة المعنىٰ كحاجته الى تحسين اللفظ، لأن المدار بعدُ على إصابة المعنىٰ، ولأن المعاني تحلُّ من الكلام محلّ الأبدان، والألفاظ تجري معها مجرىٰ الكسوة. . . . . »[٦١].

ومثله قول ابن رشيق: «اللفظ جسم، وروحه المعنىٰ، وإرتباطه به كارتباط الروح بالجسم»[٦٢].

ومهما يكن من أمر هذا الجدل الذي دار بين النقاد حول اللفظ والمعنىٰ وتفضيل احدهما على الآخر فان الدرس اللغويٰ الحديث نظر الى المعنىٰ من خلال مستويات التحليل اللغوي باعتباره مستوىً من هذهِ المستويات. ويمثل اللفظ والمعنىٰ في علم اللغة الحديث وجهين متقابلين للغة، أحدهما: الشكل او المظهر الخارجي، والآخر: المضمون او المظهر الداخلي، ويمكن تمثيلهما أيضاً بالعملة النقدية، فالصورة هي اللفظ، والوجه الآخر الذي طبعت عليه قيمة العملة هو المعنىٰ. لذلك فإن تشبيه ابن رشيق اللفظ والمعنىٰ بالجسم والروح تشبيه صائب ومقبول، ولا انفكاك للفظ عن المعنىٰ فهما مرتبطان إرتباط الروح بالجسد ولا ميزة لأحدهما على الآخر. إلا ان رأي الجاحظ وغيره من الذين جعلوا المعاني غير متناهية له موضع ومرتكز في المباحث اللغوية الحديثة، فتحليل المعنىٰ بأبعاده اللغوية والنفسية والاجتماعية يجعل من

المستحيل وضع حدود له، فهو يشبه أفق السماء الرحب الذي لا نهاية له. وربما يشعر المرء في كثير من الاحيان بعجزه عن استخدام ألفاظ لمعانٍ تطرق مخيلته فيبحث لاهثاً في ذهنه عن لفظ مناسب فلا يجده. وهنا تظهر مقدرة الشعراء والكتاب في ابراز معانيهم، وتفاوت مراتبهم في التعبير. والعبقرية الأدبية ـ كما يعبر عنها ـ تكمن في مدىٰ الاستفادة من الطاقة التعبيرية للمعنىٰ.

...... بحث النقاد في موضوعات مختلفة ووضعوا مصطلحات شاركهم فيها البلاغيون، وهي تعتمد اساساً على المعنىٰ وتحليله في الافراد او التركيب. منها:

الاشتراك ـ التضمين ـ الاقتضاب ـ الحشو ـ الايجاز ـ الاطناب ـ الحذف ـ الاستعطاف ـ الاعتذار ـ حسن الرصف ـ سوء الرصف ـ الاتباع ـ حسن الأخذ ـ السرق ـ قبح الأخذ ـ التشبيه ـ الاستعارة ـ المطابقة ـ التجنيس ـ المقابلة ـ التقسيم ـ التفسير ـ الاشارة ـ الارداف والتوابع ـ المماثلة ـ الغلو ـ المبالغة ـ الكناية والتعريض ـ العكس ـ التذييل ـ الايغال ـ التوشيح ـ التتميم والتكميل ـ الالتفات ـ الاعتراض ـ الرجوع ـ الاستطراد ـ المؤتلف والمختلف ـ السلب والايجاب ـ الاستشهاد والاحتجاج ـ المضاعفة ـ التلطف ...... الخ. واختلفوا في تسمية بعض المصطلحات، وأضافوا اخرىٰ. نجد ذلك كله مثبتاً في كتبهم المعروفة كالصناعتين والعمدة، والمثل السائر، وغيرها.

وبحث النقاد فيما يمكن ان نسميه (بالدلالة العامة) او (الاشارات والرموز). ونقصد بها دلالة الاشياء على الماهيات والأفكار بطرق مختلفة، من ضمنها الطرق اللغوية بالمعنىٰ التقليدي لهذهِ العبارة. ويؤلف علم الاشارات (Sign and Signal)(٦٣) جزءاً مهماً من الدراسات الدلالية الحديثة. وجعل بعضهم اللغة جزءاً من علم الاشارات العام(٦٤). وتوسع علم المعنىٰ او (علم الدلالة العام) من خلال البحث في هذا الحقل من حقول المعرفة.

ولعل الجاحظ أول من تنبه الى أهمية العلامة والاشارة في إيصال المعنىٰ، وأن الدلالة لا تقتصر فقط على اللفظ او اللغة بمعناها المدرسي التقليدي. لذلك قسم

. أصنـاف الـدلالات عـلى المعـاني مـن لفظ وغـيـره الى خمسـة أشيـاء[٦٥]. اللفظ ـ الاشـارة ـ العقـد ـ الخط ـ النصبـة. ويعني بـاللفظ: الكـلام المنـطوق، وبالاشارة: الحركة باليد أو بالعين ونحوهما مما يدل على معنىً، وبالعقد: ضرباً من الحساب يكون بأصابع اليدين، وبالخط: الكلام المكتوب (ونلاحظ ـ ههنا ـ تفريقاً واضحاً بين الكلام والخط أو بين الكلام واللغة في مفهـوم دي سوسـير والمدرسـة الوصفية التركيبية).

أما الحال الذي سماها نِصْبة فنستنتج من تعريفه لها أنها العلامة الدالة عل شيء. قال: «وأما النِّصْبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السموات والارض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونامٍ، ومقيم وظاعن، وزائد وناقص، فالدلالة التي في الموات الجامد كالدلالة التي في الحيـوان النـاطق، فـالصـامت نـاطق من جهـة الـدلالـة، والعجـاء معـربـة من جهـة البرهان . . . . . .»[٦٦].

ونـظر النقاد في اللفظ والمعنىٰ من حيث الكم، وكـأنهم ينظرون في معـادلة رياضية مساواة أو تفاضلاً أو نقصاناً. وقسموا ـ بموجب ذلك ـ دلالة الالفاظ على المعاني ثلاثة أقسام[٦٧]:

١ ـ المساواة: «وهو ان يكون المعنىٰ مساوياً للفظ».
٢ ـ التذييل: «هو ان يكون اللفظ زائداً على المعنىٰ وفاضلاً عنه».
٣ ـ الاشارة: «هو ان يكون المعنىٰ زائداً على اللفظ، أي أنه لفظ موجز يدلُّ على معنىٰ طويل على وجه الاشارة واللمحة».

وقد عني بمثل هذهِ التقسيمات أصحاب المدرسة اللفظية في تاريخ النقد العربي أمثال ابن سنان الخفاجي.

ولما كانت المادة الشعرية هي إحدىٰ المادتين (الشعر والنثر) اللتين خضعتا للنقد بحث النقاد في ألفاظ الشعر ومعانيه من جوانب مختلفة. ونظروا في المعنىٰ من حيث الاختراع والابداع والتوليد والسرقات[٦٨]. ولا حظوا ان من معاني الشعر ما لم يسبق

إليه قائله، فأطلقوا عليها اسم (المخترع)، وقالوا في تعريفه: هو «ما لم يُسْبَقْ اليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره او ما يقرب منه». فالمعنىٰ المخترع هو المعنىٰ المستحدث الذي ليس له مثيل أو نظير فيما تقدم من معاني الشعراء.

ولاحظوا أن من معاني الشعر ما سبق إليه بعض الشعراء ولكن جاء شاعر آخر وأخذ المعنىٰ وزاد فيه؛ فأطلقوا عليه اسم (المُولّد)، وعرفوا التوليد بقولهم: «أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه او يزيد فيه زيادة، فلذلك يسمىٰ التوليد، وليس باختراع؛ لما فيه من الاقتداء بغيره». وفرقوا بينه وبين (السرقة) التي هي أخذٌ للمعنىٰ على وجهه، ولهم فيها كلام طويل، منه ما نسميه (بتوارد الخواطر)؛ فالتوليد ـ إذاً ـ ليس اخذاً للمعنىٰ على وجهه.

ولاحظوا ـ كذلك ـ ان بعض الشعراء يأتي بمعنىً مستظرف لم تجر العادة بمثله ويتصرف فيه على نحو يخرجه مخرج المخترع ولكن ليس بمخترع، فأطلقوا عليه اسم (الابداع). وفرقوا بين الاختراع والابداع بقولهم: «ان الاختراع: خلق المعاني التي لم يسبق اليها، والاتيان بما لم يكن منها قط. والابداع: إتيان الشاعر بالمعنىٰ المستظرف، والذي لم تجر العادة بمثله».

ومن القضايا المتعلقة بالمعنىٰ تقسيم النقاد المعاني من حيث النظم او نمط الجملة، وكونها معقولة او غير معقولة. وذكروا في ذلك أقساماً ووجوهاً، منها(٦٩)

١ ـ المستقيم الحسن: نحو قولك: قد رأيت زيداً.

٢ ـ المستقيم القبيح: نحو قولك: قد زيداً رأيت. «وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير.»

٣ ـ مستقيم النظم، وهو كذب: مثل قولك: حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحر.

٤ ـ محال: كقولك: آتيك أمس وأتيتك غداً.

المعنىٰ وتحليله عند حازم القرطاجني:

النقد الأدبي عند حازم القرطاجني يمثل مرحلة تطور فكري في تاريخ النقد

العربي في الأندلس، فحازم من القلائل الذين استفادوا من النظريات النقدية في التراث الاغريقي ولا سيما مؤلفات أرسطو في الشعر والخطابة(٢). وقدم لنا مادة نقدية من غير ان نلحظ فيها أثر النقل المباشر والاقتباس دون تحليل؛ بل أخذ من المناهج اليونانية ما ظنه مفيداً باسلوب عربي يجمع بين الوضوح والعمق، وطبق ما أخذه على مجمل القضايا النقدية العربية بلا تكلف ظاهر او تحميل على الافكار اكثر من طاقتها. والقارىء لكتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) يجد كل ما ذكرناه واضحاً سواء في تقسيمه وترتيبه الذي يعد بدعاً في كتب النقد الأدبي إذا قارنا كتابه بكتب المشرقيين، او في مادته وأسلوبه.

وكان من البديهي ان يحتل (المعنىٰ) في كتابه موضعاً مهماً وجزءاً كبيراً، لأن مدار النظرية النقدية عنده يعتمد اساساً على المعاني وتحليلها وأقسامها وصحتها وكمالها ووضوحها وغموضها ومواقعها من النفوس. . . . . . الخ مما سنعرض لبعضه عرضاً موجزاً في بيان مختصر.

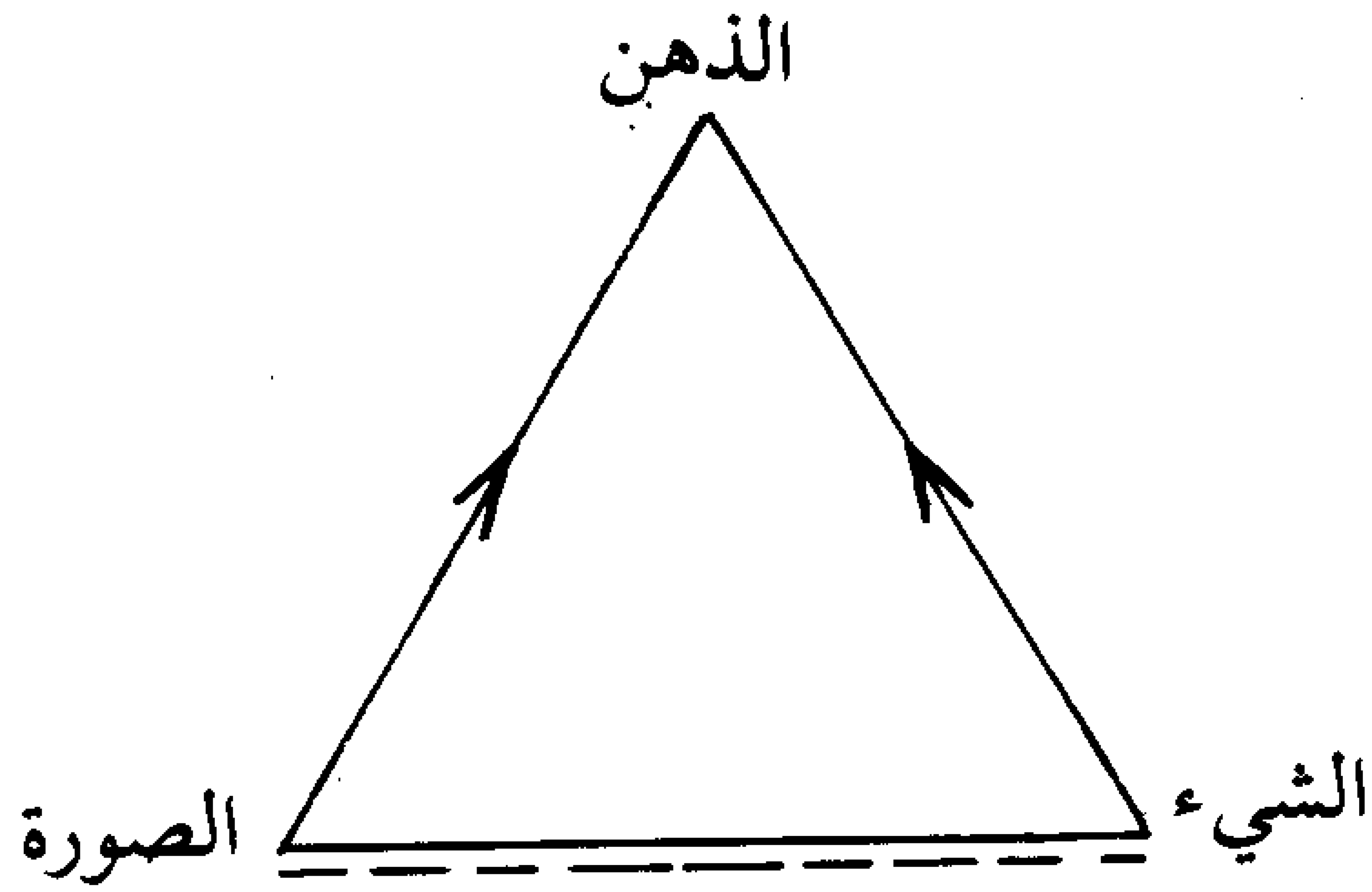
عرف حازم المعاني بأنها «الصور الحاصلة في الأذهان عن الاشياء الموجودة في الاعيان»(٧١) وفي هذا التعريف عقد علاقة بين أشياء ثلاثة: الصورة - الشيء - الذهن. وهي معايير وضعها حازم لبيان مفهوم المعنىٰ وإيصاله؛ فالشيء يعبر عن الموجود الخارج عن الذهن، والصورة تعبر عن إنعكاس الموجود الخارجي في الداخل أي في الذهن، أما الذهن فهو الرابط بين الموجود الخارجي وإنعكاسه في الداخل. فيكون المعنىٰ - على ما بينه حازم - هو إنعكاس للخارج في الداخل عن طريق الذهن. ومثاله الناظر الى شجرة، حيث ينعكس موجودها الخارجي في داخله على شكل صورة، ثم يقوم الذهن بالربط بينهما (أي بين الموجود والصورة) عن طريق وضع لفظ دال عليهما. ويفهم من تعريفه بالمعاني وطرق المعرفة بأنحاء وجودها ان الربط بين الموجود والصورة يتميز بشيئين:

الأول: أنه ربط اعتباطي أي ان اللفظ الدال على هذا الارتباط في الذهن ليس مقصوداً لذاته، فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية. وهنا يقترب من المنهج

الوصفي، وبالحري يقترب منه الوصفيون التركيبيون.

الثاني: أن دلالة اللفظ على الارتباط الذهني (الشيء + الصورة) دلالة رمزية، ولذلك يفرق حازم بين دلالة الالفاظ على المعاني ودلالة الخط على الالفاظ. والخط عبارة عن حروف أي رموز. قال في توضيح ما تقدم: «...... فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أُدرِكَ حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عُبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الادراك أقام اللفظ المُعَّبرُ به هيئة تلك الصورة الذهنية في افهام السامعين وأذهانهم؛ فصار للمعنىٰ وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ، فإذا احتيج الى وضع رسوم من الخط تدل على الالفاظ من لم يتهيأ له سمعها من المتلفظ بها صارت رسوم الخط تقيم في الأفهام هيآت الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صور المعاني، فيكون لها ايضاً وجود من جهة دلالة الخط على الالفاظ الدالة عليها......»(٧٢).

وفي المثلث الآتي توضيح أكثر اختصاراً لمفهوم المعنىٰ وعلاقاته (الشيء ـ الصورة ـ الذهن) عند حازم. ويمكن مقارنته بالمثلثين الدلاليين لدي سوسور وأوجدن وريتشاردز، اللذين تقدم ذكرهما ووصفهما في الفصل الثاني:



وفي تحليلنا لهذا المثلث نلاحظ ان (الشيء) ليست له علاقة مباشرة (بالصورة). أما (الذهن) فهو الذي يوجد العلاقة بين الشيء والصورة ممثلة باللفظ الدال على معنى. واللفظ يتألف من حروف، أي من رموز.

المعنى عند حازم إما ان يكون وصفاً لحال الشيء، وإما ان يكون وصفاً لحال

القائل. وتترتب عليهما معانٍ أخر. وكأنه يشير الى عناصر المقام في المعنىٰ الذي يعد مركز علم الدلالة. قال: «. . . . . . . فقد تبيّن بهذا ان المعاني صنفان: وصف أحوال الأشياء التي فيها القول، ووصف احوال القائلين او المقول على ألسنتهم. وأن هذهِ المعاني تلتزم معاني أُخر تكون متعلقة بها وملتبسة بها، وهي كيفيات مآخذ المعاني، ومواقعها من الوجود او الغرض، او غير ذلك؛ ونسب بعضها، الى بعض، ومعطيات تحديداتها وتقديراتها، ومعطيات الاحكام والاعتقادات، ومعطيات كيفيات المخاطبة. . . . .»[٧٣].

وقريب من هذا التقسيم كلامه على (معاني الشعر)؛ فقد نظر اليها من خلال العناصر الأساسية للمعنىٰ بحسب الغرض الشعري أي التي تكون من متن الكلام، والعناصر الثانوية التي ليست من متن الكلام ونفس الغرض «ولكنها أمثلة لتلك او استدلالات عليها او غير ذلك لا موجب لايرادها في الكلام غير محاكاة المعاني الأول بها او ملاحظة وجه يجمع بينها على بعض الهيئات التي تتلاقىٰ عليها المعاني ويصار من بعضها الى بعض المعاني الثواني. . . . . .»[٧٤]. وأطلق على القسم الاول مصطلح (المعاني الأول)، وعلى القسم الثاني مصطلح (المعني الثواني). وهذان المصطلحان قريبان من حيث التسمية، وربما من حيث المضمون ـ من مصطلحي (العلل الأولىٰ) و (العلل الثواني) عند النحاة المعياريين؛ فالعلة الاولى هي الظاهرة وتترتب عليها العلة الثانية، كذلك المعنى الاول هو الظاهر ويترتب عليه المعنىٰ الثاني.

والمعاني توصف عادة بالخطأ والنقص، كما توصف بالصحة والكمال. ومدار ذلك على ما تدل عليه، واستيفاء المقاصد منها. وبيّن حازم الاعتبارات او المعايير التي بموجبها يكون المعنىٰ صحيحاً كاملاً وكأنه يريد ان يخضع هذهِ الصفة للمعنىٰ الى ما يشبه القواعد والاصول. وقسم الاعتبارات التي تكون عليها المعاني «من صحة وكمال ومطابقة للغرض المقصود بها وحسن موقع من النفس»[٧٥] الى اربعة معايير:

١ ـ بالنظر الى ما المعنىٰ عليه في نفسه.

٢ ـ بالنظر الى ما يقترن به من الكلام وتكون له به علقة.

٣ ـ بالنظر الى الغرض الذي يكون الكلام مقولاً فيه.

٤ ـ بالنظر الى حال الشيء الذي تعلق به القول.

وهذهِ الاعتبارات ترجع الى ما تقدم ذكره وتستند الى تقسيمه المعاني الى أُوَل وثواني.

ويعني بكمال المعنىٰ في نفسه: المعاني الاول، أي مادة المعنىٰ وما يتألف منها من كلام. او بتعبير آخر: العناصر الدلالية المباشرة.

ويعني بما يقترن بـالمعنىٰ من كلام تكـون له بـه علقة: المعـاني الثواني، أي العناصر الثانوية في تركيب المعنىٰ، وهي المعاني الهامشية التي تزيد المعاني الأصلية صحة وكمالاً في التعبير وتوضيحاً للمقاصد والأغراض.

أما الغرض الذي يكون الكـلام مقولاً فيـه، وحال الشيء الـذي تعلق به القول، فيعني بهما عنصر المقام في تحليل المعنىٰ واستيضاح مقاصده. وللبلاغيين كلام طويل على (المقام) بما يفيد انه مركز علم المعنىٰ.

وتناول حازم في المعاني الشعرية موضوعاً له أهميته في البحث النقدي المرتبط بدراسة المعنىٰ وهو وضوح المعاني وغموضها. وهذا الموضوع له موضوع خاص في الدراسات الدلالية الحديثة.

وحاول حازم ان ينظر الى الموضوع من خلال تحليل المعنىٰ وتركيبه؛ فبحث في الالفاظ وتأليفها، وعناصر المعنىٰ وإرتباط بعضها مع بعض، والقضايا المساعدة على فهم الدلالة. وفيما يأتي تلخيص مبسط لما بينه في هذا المجال[٧٦].

قسم انواع الدلالات على المعاني من حيث وضوحها وغمـوضها الى ثـلاثة أضرب: دلالة إيضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام معاً.

ثم جعل وجوه الاغماض في المعاني راجعة الى ثلاثة أمور: منها ما يرجع الى المعاني أنفسها، ومنها ما يرجع الى الالفاظ والعبارات، ومنها ما يرجع الى المعـاني والألفاظ معاً.

أولاً ـ ما يرجع الى المعاني أنفسها، ويتمثل ذلك في أمور، منها:

١ ـ دقة المعنى وعمقه.
٢ ـ ان يكون المعنى «مبنياً على مقدمة في الكلام قد صرف الفهم عن إلتفاتها بُعْدُ حيّزها من حيّز ما بني عليها او تشاغله بمستأنف الكلام عن فارطه او غير ذلك مما شأنه أن يثني غروب الأفهام كليلة قاصرة عن تحقق مفهومات الكلام».
٣ ـ ان يكون المعنى مضمناً معنىً علمياً او خبراً تأريخياً «أو مُحَالاً به على ذلك ومشاراً به إليه فيكون فهم المعنى متوقفاً على العلم بذلك المُضمّن العلمي أو الخبري».
٤ ـ «أن يكون المعنىٰ مضمناً إشارة الى مثل أو بيت او كلام سالف بالجملة يجعل بعض ذلك المثل أو البيت جزءاً من أجزاء المعنىٰ او غير ذلك من أنحاء التضمين».
٥ ـ «أن يكون المعنىٰ قد قصد به الدلالة على بعض ما يلتزمه من المعاني ويكون منه بسبب» كالارداف والكناية والتلويح.
٦ ـ إضطراب صور التركيب الذهني في المعنىٰ.
٧ ـ ما يشتمل عليه المعنىٰ من تعدد الاحتمالات.
٨ ـ «أن يكون المعنىٰ قد اقتصر في تعريف بعضٰ أجزائه أو تخييلها على الاشارة إليه بأوصاف تشترك فيها معه أشياء غير أنها لا توجد مجتمعة إلا فيه».
ثانياً ـ ما يرجع الى الألفاظ والعبارات، ويتمثل ذلك في أمور، منها:
١ ـ أن يكون اللفظ حوشيّاً أو غريباً أو مشتركاً «فيعرض من ذلك ألّا يعلم ما يدل عليه اللفظ أو أن يتخيل أنه دلّ في الموضع الذي وقع فيه من الكلام على غير ما جيء به للدلالة عليه فيتعذّر فهم المعنىٰ لذلك. وقد يتفق مثل هذا بأن يعرض في تركيب اللفظ اشتباه يصير به بمنزلة اللفظ المشترك».
٢ ـ وقوع تقديم وتأخير في الكلام او وقوع تخالف في وضع الاسناد فيصير الكلام مقلوباً.
٣ ـ وقوع فصل بقافية أو سجع بين بعض العبارة.

٤ ـ ان تكون العبارة مفرطة في الطول.

٥ ـ «أن ترد العبارة التي يقصد انفصال بعض أجزائها عن بعض في صورة المتصلة، وأن يرد المتصل في صورة المنفصل».

٦ ـ الافراط في الايجاز بقصر أو حذف.

وأوجز حازم الغموض العارض للمعاني والألفاظ بقوله: «. . . . . فكل معنى غامض وعبارة مستغلقة فغموضه واستغلاق عبارته راجعان الى بعض هذهِ الوجوه المعنوية، أو العبارية، أو إليهما معاً، أو الى ما ناسبهما وجرى مجراهما مما لعلنا لم نذكره من وجوه الاغماض الراجعة الى معنى أو عبارة؛ فعلى هذه الوجوه ووقوع بعضها مع بعض في الكلام مدار الأقاويل التي يقصد بها الكنايات والالغاز وما جرى مجراهما مما لا يقصد فيه الابانة والتصريح»(٧٧)

ومنن القضايا التي تناولها حازم بالبحث والتحليل الآثار النفسية في المعاني. وقد لاحظنا فيما تقدم أن أوجدن وريتشاردز بحثا ضمن ما بحثاه في كتابهما (معنىٰ المعنىٰ) الدوافع والعوامل النفسية في فهم الدلالة وتحليلها.

وأشار حازم الى هذهِ العوامل والآثار في (معلم) او عنوان عقده في كتابه. وعبارته فيه: «معلم دالّ على طرق العلم بكيفيات مواقع المعاني من النفوس من جهة ما تكون قوية الانتساب الى طرق الشعر المألوفة والاغراض المعروفة عند جمهور من له فهم بالطبع، أو ضعيفة الانتساب الى ذلك».

وكان يرى أن بين المعنىٰ والنفس الانسانية علاقة إيجاب من حيث قبول الاشياء أو رفضها وما معتقداتنا بالأمور خيراً وشراً إلا مثال لهذهِ العلاقة. والنفس الانسانية حينما تقتنع بكون الشيء خيراً تتحرك لفعله أو طلبه أو اعتقاده، خلافاً لما تراه شراً فهي تبتعد عنه وتتركه. قال: «لما كان علم البلاغة مشتملاً عل صناعتي الشعر والخطابة، وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخييل والاقناع، وكان لكلتيهما أن تتخيّل وأن تقنع في شيء من الموجودات الممكن أن يحيط بها علم انساني، وكان القصد في التخييل والاقناع حمل النفوس على فعل شيء سيّءٍ أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده وكانت النفس إنما تتحرك لفعل

شيء أو طلبه أو اعتقاده أو التخلي عن واحد واحد من الفعل والطلب والاعتقاد بأن يُخيّل لها او يوقع في غالب ظنّها أنه خير أو شر بطريقٍ من الطرق التي يقال بها في الاشياء إنها خيرات أو شرور. . . . . . . »[78]

والخير والشر ـ في مفهوم حازم ـ مبدآن من مباديء الحياة. والنفس الانسانية مجبولة عليهما، لذلك تتمايز النفوس من حيث معرفتهما وادراكهما. ولكنه كان يرى ان بعض الأمور ينفرد بمعرفتها وإدراكها الخاصة دون العامة، وسائر الامور الأخرىٰ يشترك في معرفتها وإدراكها الخاصة والعامة من الناس. وما كان منها شركة بين الناس جميعاً فهي تمثل أعرق المعاني في الصناعة الشعرية، خلافاً لما انفرد بإدراكه الخاصة دون العامة.

قال في توضيح هذهِ المقولة: « . . . . . . والاشياء التي يقال فيها إنها خيرات وشرور أو يتوهم أنها كذلك، منها أمور يشترك في معرفتها وإدراكها الخاصة والجمهور، ومنها أمور ينفرد بادراكها ومعرفتها الخاصة دون الجمهور. وكانت علقة جلّ أغراض الناس وآرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير او شر. وكان أحق تلك الاشياء أن يميل الناس إليها أو ينفروا عنها الاشياء التي فطرت النفوس على استلذاذها أو التألم منها أو حصل لها ذلك بالاعتياد، وجب ان تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما أشتدت علقته بأغراض الانسان، وكانت دواعي آرائه متوفرة عليه، وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل إليها أو النفور عنها أو من حصول ذلك اليها بالاعتياد. ووجب أن يكون ما لم تتوفر دواعي أغراض الانسان عليه وما انفرد بادراكه المكتسب الخاصة دون الجمهور غير عريق في الصناعة الشعرية بالنسبة الى المقاصد المألوفة والمدارك الجمهورية. »[79]

المعنى عند البلاغيين

البحث في المعنى عند البلاغيين يمثل قمة الدراسات البلاغية في التراث. نرىٰ ذلك واضحاً في معظم المصادر القديمة باختلاف أساليبها ومناهجها، وباختلاف مدارس البلاغيين أنفسهم. والدارس لهذهِ المصادر يتبين الاتجاهاتِ العامة للبحث

الدلالي ابتداءً من عبدالقاهر الجرجاني وانتهاءً الى السكاكي والقزويني ومن تبعهما من شراح التلخيص والمُحشّين. ولو اتيح لباحث ان يجمع هذه الأشتات المتفرقة في بطون الكتب والشروح والتلخيصات والحواشي لتوصل الى نتائج جيدة، ولكشف عن كثير مما نجده في مناهج البحث الدلالي الحديث.

وربما كان عبدالقاهر والسكاكي من أكثر البلاغيين إفادة في بيان الاصول الدلالية في مباحث البلاغة العربية على اختلافهما في المنهج. وما يوصم به السكاكي ومن تبعه من عقم في منهجه بادخال المنطق في بحوث البلاغة وجعلها قائمة على علاقات عقلية، هو مردود. وربما كان العقم الذي زعموه مفيداً وقريباً ـ في بعض الأوجه ـ من أحدث المناهج والنظريات اللغوية والدلالية. ورأينا فيما تقدم كيف أقام جومسكي نظريته التحويلية على أسس عقلية ديكارتية، ودعا الى الرجوع الى المعايير العقلية في اللغويات التقليدية والاستفادة منها. ولاحظنا أسساً عقلية واضحة في اعمال الدلاليين المحدثين أمثال بريال وأوجدن وريتشاردز وبالمر وأولمان وغيرهم.

إن اول ما ينبغي الالتفات اليه هو ان البلاغيين دخلوا مضمار السبق والجدل في مقولة التفاضل بين اللفظ والمعنىٰ، وأيهما أسبق من الآخر، ووصف الالفاظ بالتناهي والمعاني باللاتناهي. شأنهم في ذلك شأن النقاد والأصوليين. ولعلهم أخذوا جميعهم بهذهِ المقولة تأثراً بالمنطقيين لأن مقولة التفاضل والتناهي لهما سمة منطقية. ولكن البلاغيين انقادوا إليها على نحو أكثر وبنوا عليها جل مباحثهم، حتى أمكن التمييز بين مدرستين ظهرتا في مجمل الدراسات البلاغية التراثية: مدرسة لفظية ومدرسة معنوية. الأولى آثرت اللفظ على المعنى وجعلت معظم المعايير البلاغية قائمة على أسس لفظية ثم معنوية. والأخرىٰ: آثرت المعنى على اللفظ واعتمدت المعايير المعنوية أساساً في مباحثها البلاغية. ومعظم البلاغيين المعروفين في التراث كانوا من أصحاب المدرسة المعنوية ـ إذا صح لنا استخدام مصطلح (المدرسة) ـ ومن أكثرهم شهرة في هذا المجال عبدالقاهر الجرجاني الذي سنفرد له جزءاً خاصاً نتناول فيه بإيجاز دراسته في المعنى ونظريته في النظم.

وأوجز لنا العلوي مسألة التفاضل بين الالفاظ والمعاني، وتبعية إحداهما للأخرى وآراء البلاغيين في ذلك. ومما ذكره معنى دلالة الألفاظ على المعاني عند البلاغيين والغرض منه[٨٠]. وبيّن ان المعاني سابقة في الثبوت والاستقرار على الالفاظ، وهي بلا نهاية، وذكر ما ذهب اليه معظم البلاغيين الذين وصفهم (بأهل التحقيق) الى ان الالفاظ مقيدة للمعاني وهي تابعة لها، وردّ على الذين جعلوا المعاني تابعة للألفاظ بأنهم رأوا أن «المعاني لا يرسخ معقولها في الأفئدة إلا بعد أن تخرق الألفاظ قراطيس أسماعهم فتوهموا من أجل ذلك انها تابعة للألفاظ». واعتمد أوجهاً ثلاثة في بطلان هذهِ المقالة بحسب مفهومه[٨١]. إحداهما: اتفاق مفهوم الأشياء عند الناس واختلاف الألفاظ الدالة عليها باختلاف اللغات. والثانية: تعدّد الألفاظ الدالة على المعنى الواحد. والثالثة: ان الالفاظ متناهية خلافاً للمعاني فهي غير متناهية «وما يكون بغير نهاية لا يكون تابعاً لما له نهاية»، ووجب ان يكون لكل معنىً لفظ مناسب يدل عليه. وهذا الاعتبار معيار منطقي استخدمه العلوي في رده.

وقد ناقشنا هذا الموضوع بما فيه الكفاية في كلامنا على المعنى عند النقاد وبيّنا أن الالفاظ والمعاني تمثلان وجهين مختلفين من أوجه اللغة تشبهان وجهي العملة النقدية، فالصورة تمثل الشكل أو المظهر الخارجي، والقيمة تمثل المضمون او المحتوى. والاختلاف بينهما ومدى فاعلية كل منهما يمثلان الاختلاف بين الالفاظ والمعاني ومدى فاعليتهما في الاستخدام اللغوي.

وبقي ان نشير الى ان اللغة - في مفهومها المنطقي العقلي أو في مفهومها الاجتماعي - إذا أُريدَ بها التعبير عن الاشياء سواء كانت ذهنية صرفة او مادية محسوسة. او أُريدَ بها الاتصال باعتبارها أنظمة رمزية تواضع عليها المجتمع لأغراض التفاهم وتبادل الافكار، فإن الشيء هو الذي يستدعي المعنىٰ غالباً - وبخاصة الاشياء المادية المحسوسة - ثم يستدعي المعنى لفظاً مناسباً للدلالة على هذا الشيء.

وتأثر البلاغيون بالمعايير المنطقية والأصولية. وتتبعوا منهج المنطقيين والأصوليين وأدخلوا منه قضايا كثيرة في مباحثهم. منها تقسيم اللفظ في دلالته بالنسبة

الى تمام مسماه، او بالنسبة الى ما هو داخل في مسماه، أو بالنسبة الى ما هو خارج عن مسماه. وهو ما عرف بدلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام. وبيّنوا ما يختص كل قسم من هذهِ الاقسام الثلاثة بأحكامه[82].

ومنها تقسيم الالفاظ في دلالتها على المعاني الى خمس مراتب[83]: الألفاظ المتواطئة، والألفاظ المتباينة، والألفاظ المترادفة، والألفاظ المشتركة، والألفاظ المستغرقة.

وقد بحثنا فيما تقدم هذهِ التقسيمات مجملة عند المنطقيين والأصوليين.

وحاول البلاغيون جاهدين وضع مصطلحاتهم الخاصة وتقسيماتهم للعلوم البلاغية في مدى القرون المتقدمة، وفي عصر عبدالقاهر الجرجاني وما بعده الى عصر السكاكي والقزويني ومن تبعهما من الشراح. وكانوا في ذلك يهدفون الى استقلالية البلاغة العربية بعدها فناً او علماً من العلوم العربية المتعددة.

ونحن نعرض باختصار بعض هذهِ المصطلحات والتعريفات بما يفيد الوصول الى بيان أهمية المعنى في تقسيماتهم للبلاغة الاصطلاحية.

وضع البلاغيون تعريفات كثير لمعنى (البلاغة)، أغلبها يتصف بالعموم وبالبعد عن الوضع الاصطلاحي. وكان ذلك في الفترات المتقدمة، ثم استقربهم الحال - بعض الشيء - في فترات متأخرة الى ان ظهر السكاكي. فأخذ معظم البلاغيين المتأخرين بما وضعه في كتابه مفتاح العلوم من تعريفات وتحديدات وتقسيمات، وما عرف ما يمكن تسميته بعلم البلاغة الاصطلاحي ومن تعريفاتهم الاصطلاحية المشهورة بالبلاغة قولهم: «البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[3]. وتتبين لنا في هذا التعريف الموازين الآتية:

١ - ان البلاغة راجعة الى اللفظ من حيث الافراد، والى المعنى من حيث التركيب. وما هو راجع الى اللفظ سمي عندهم - غالباً - بالفصاحة.

٢ - من فرّق منهم بين (البلاغة) و (الفصاحة) جعلهما مصطلحين، الاول يفيد المعنى في التركيب، والآخر يفيد اللفظ في الإفراد. ومن نظر الى

البلاغة نظرة عامة جعل مصطلح (البلاغة) عموماً يدخل تحته خصوص مصطلح (الفصاحة). ومعظم البلاغيين على هذا الرأي لأن المتأخرين منهم أفردوا (البديع) من أقسام العلوم البلاغية الثلاثة وخصصوه بالمحسنات اللفظية.

٣ ـ عنصر المقام هو من أهم الأغراض للبلاغة الاصطلاحية. وقد عبر البلاغيون عنه بمصطلح (المطابقة لمقتضى الحال)، ويعنون بمقتضى الحال: الاعتبار المناسب. وشرح القزويني ذلك بقوله: «إن مقامات الكلام متفاوتة ..... ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها.......»[٨٤].

٤ ـ إن البلاغة مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والى تمييز الفصيح من غيره.

ويردد البلاغيون في مصادرهم ثلاثة اصطلاحات، هي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. والظاهر انها كانت في اول الامر مختلطة من حيث الدلالة والمفهوم. وأشار القزويني الى ان كثيراً من البلاغيين كان يسمي الثلاثة علم البيان، وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والأخيرين علم البيان، والثلاثة علم البديع[٨٥]. إلا ان هذه الاصطلاحات الثلاثة قد استقرت عند معظم البلاغيين المتأخرين عن السكاكي والقزويني واتخذت تبعاً لها قواعد معيارية وأطلقت على الاقسام الكبيرة التي تؤلف علم البلاغة بالمعنى الاصطلاحي.

ومن المفيد ان نعرض لهذهِ الاصطلاحات عرضاً موجزاً عند السكاكي والقزويني والعلوي ـ من البلاغيين المدرسيين ـ ثم نعرض لهما في كتب المصطلح الدلالي كالتعريفات وأبجد العلوم وجامع العلوم ومفتاح السعادة:

عرّف السكاكي علم المعاني بأنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام

على ما يقتضي الحال ذكره»[٨٦]. ونستنتج من هذا التعريف القضايا الآتية:

١ ـ إن علم المعاني يعنىٰ بالتركيب، أي بالجملة. وهنا تبرز أهمية السياق في تفاوت الاساليب.

٢ ـ الغرض من تتبع الخواص التركيبية للكلام هو الإفادة، ويقصد بها الإفادة المعنوية.

٣ ـ المقصود بهذا العلم الوصول الى قواعد معيارية ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضىٰ الحال. وهنا تظهر أهمية المقام في علم المعاني.

وجرى كلٌّ من القزويني والعلوي على الأسس التي قيد بها السكاكي علم المعاني مع اختلاف يسير في توضيح بعض التقييدات وحيث أطلق القزويني علم المعاني على ما «يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضىٰ الحال»[١]، نرى العلوي يقيد المطابقة بالأساليب الانشائية والطلبية، فيقول في تعريفه: «علم المعاني هو العلم بأحوال الألفاظ العربية المطابقة لمقتضىٰ الحال من الأمور الانشائية والأمور الطلبية وغيرهما»[٨٧]

ويقصد بالأمور الإنشائية والطلبية الأبواب والموضوعات البلاغية التي حصرها البلاغيون في علم المعاني. والمعروف في البلاغة الاصطلاحية أنها تنحصر في ثمانية أبواب:

أحوال الاسناد الخبري ـ أحوال المسند اليه ـ أحوال المسند ـ أحوال متعلقات الفعل ـ القصر ـ الانشاء ـ الفصل والوصل ـ الايجاز والاطناب والمساواة.

وفيما يتعلق بمدى الاستفادة من علم المعاني البلاغية في دراستنا للمعنى لدينا بعض الملاحظات:

١ ـ هذهِ الدراسة تعنىٰ بالتركيب.

٢ ـ هي أدخل الى الدرس اللغوي.

٣ ـ تفيد في الكشف عن قضايا معنوية وتساعد على تحليل المعنىٰ في الاسلوب.

أما علم البيان فمن تعريفاتهم المشهورة به قول السكاكي: هو «إيراد المعنى

الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[٨٨] وفي هذا التعريف عنصران، احدهما: ان علم البيان في البلاغة الاصطلاحية يعنىٰ بالمعنىٰ وطرق إيراده بالوجوه المختلفة، وهو بذلك ينصب على دراسة المعنى من حيث الكشف عن خصائصه وطرقه وتحليله. والآخر: أن الهدف من علم البيان هو الوضوح الدلالي على المعاني المطلوبة، ويكون بذلك أدخل الى المباحث الدلالية. ولهذين. العنصرين أو السببين أهمية خاصة في دراستنا للمعنى عند البلاغيين.

ويعرف علم البديع ـ غالباً ـ بأنه «علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة»[٨٩] ويقسم الى قسمين: معنوي ولفظي. والواضح من هذا التعريف أن البديع ـ في المصطلح البلاغي المتأخر ـ يعنىٰ بتحسين وتنميق الكلام من حيث الشكل أولاً ثم يأتي المضمون في المرتبة الثانية ويمكن استنتاج ذلك من موضوعاته وتعريفاته المختلفة واصطلاحاته المتعددة.

وتفيد المحسنات المعنوية في تحليل المعنىٰ وتساعد على بيان أنحاء مختلفة من نظرية المعنىٰ عند البلاغيين. ولكن ليس لها ارتباط مباشر بما نحن فيه من الموضوع.

أما كتب المصطلح الدلالي فلم تخرج في تعريفاتها بهذهِ الاصطلاحات عن التحديدات التي وضعها البلاغيون إلا في بعض الالفاظ والتفسيرات، فالجرجاني ـ مثلاً ـ يعرف علم المعاني بأنه «علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضىٰ الحال»[٩٠] وهو تعريف أساسه اللفظ ومطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال. وفصّل كلٌّ من القنوجي وطاش كبرى زاده القول في تعريف علم المعاني وموضوعه ومسائله بالألفاظ أنفسها، وهو دليل على ان أحدهما نقل عن الآخر؛ فعلم المعاني في تعريفهما «هو تتبع خواص تراكيب الكلام ومعرفة تفاوت المقامات حتى يمكن من الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الاولى على الثانية[٩١]

ونتبيّن من هذا التعريف المعايير الآتية:

١ ـ خواص تراكيب الكلام

٢ ـ مقامات الكلام

٣ ـ كيفية تطبيق الخواص على المقامات

وحصرا موضوع علم المعاني «بالتراكيب الخبرية والطلبية من حيث تطبيق خواصها على مقتضى الحال»، ومسائله «بالقواعد التي يتعرف منها إن أي مقام يقتضي أي خاصة من الخواص».

وعرف الاحمد نكري علم المعاني بأنه «علم يعرف به احوال المعاني التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال»[٩٢] وهو تعريف لا يخرج عن الحدود التي وضعها الجرجاني إلا في عبارة (أحوال المعاني) حيث وردت عند الجرجاني (أحوال اللفظ العربي). والمعنى لم يتغير كثيراً لأن المطابقة المعنوية لمقتضى الحال تتم عن طريق الالفاظ الدالة على تلك المعاني.

ويورد الاحمد نكري في تحليله لمفهوم علم المعاني ما يطلق عليه (المعاني الأُوَل) و (المعاني الثواني) وهو ما لاحظناه عند حازم القرطاجني. ويبدو ان هذهِ المقولة هي من تأثير علم المنطق وعلم الأصول في البحث البلاغي.

والمعنى الاول في علم المعاني ـ كما وضحه الاحمد نكري ـ : «هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب. وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار».

والمعنى الثاني: هو «الاغراض التي يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملاً على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار والشك. ومحصلها **الأغراض** التي يورد المتكلم هذهِ الخصوصيات لأجلها.....»[٩٣] وتمثل في تبيين مراده بالجملة الآتية: إنّ زيداً قائم، فالمعنى الاول المستفاد من هذهِ الجملة «هو إثبات القيام المؤكد بتأكيد واحد لزيد»، والمعنى الثاني «هو رَدّ إنكار السامع وشكه».

واتفقت معظم كتب المصطلح على تعريف علم البيان. وفيما يأتي تعريفاتهم به، بعدها يمكن ان نجد العناصر المشتركة في هذهِ التعريفات:

السيد الجرجاني: «علم البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق

مختلفة في وضوح الدلالة عليه»[٩٤]

طاش كبرى زاده: «هو معرفة ايـراد المعنى الواحد في طرق مختلفـة في وضوح الدلالة»[٩٥]

حاجي خليفة: «علم البيان هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على المقصود بأن تكون دلالة بعضها أجلى من بعض»[٩٦]

الأحمد نكري: «علم البيان علم يعرف به إيراد المعنىٰ الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضىٰ الحال بطرق أي تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه»[٩٧]

القنوجي: «هو علم يعرف به إيـراد المعنىٰ الواحد بتـراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على المقصود بأن تكون دلالة بعضها أجلىٰ من بعض»[٩٨]

ونستنتج من هذهِ التعريفات العناصر الآتية:

١ ـ إيراد المعنىٰ الواحد بطرق مختلفة.

٢ ـ المعنىٰ هو المدلول عليه.

٣ ـ الطرق المختلفة هي التراكيب المختلفة للجمل والعبارات.

٤ ـ ان يكون المعنىٰ مطابقاً لمقتضىٰ الحال.

٥ ـ تفاوت الدلالات على المعنىٰ المقصود من حيث الوضوح؛ فبعضها أجلىٰ من بعض.

وتمثل لنا هذهِ العناصر مجمل اركان البحث الدلالي في البلاغة الاصطلاحية، لذلك نلاحظ أن المؤلفين في المصطلح ـ ومعظمهم من أصحاب المنطق والأصول والبلاغة ـ لا يتعدون حدود ما وضحوه من المباحث الدلالية في مفهومهم للغرض من علم البيان وغايته ومبادئه، فالغرض كما بينوه: «تحصيل ملكة الافادة بالدلالة العقلية، وفهم مدلولاتها ليختار الأوضح منها مع فصاحة المفردات»، والغاية: هي «الاحتراز عن الخطأ في تعيـين المعنى المراد بـالدلالات الواضحة»، والمبـادىء: «بعضها عقلية كأقسام الدلالات والتشبيهات والعلاقات المجازية ومراتب الكنايات؛ وبعضها وجدانية ذوقية كوجوه التشبيهات وأقسام الاستعارات وكيفية حسنها

ولطفها.....»[99].

المعنىٰ عند عبدالقاهر الجرجاني:

البحث في تاريخ البلاغة العربية يقف موقفاً متأنياً حينما يصل الى عبدالقاهر الجرجاني وجهوده المتميزة في تطوير البحث البلاغي منهجاً ومادة وأسلوباً. ولعل بلاغياً او لغوياً كعبدالقاهر لم يتبوأ مكاناً كالذي تبوّأه، ولم يحظ بعناية الباحثين والدارسين كما حظي به.

ولذلك كان ينبغي لنا ـ ونحن نبحث في المعنىٰ عند البلاغيين ـ أن نفرد له جزءاً منفصلاً نتدارس فيه بعض الملاحظات المفيدة في هذا الموضوع، وهي: اللفظ والمعنىٰ والتفاضل بينهما ـ المعنىٰ ومعنىٰ المعنىٰ ـ المعنىٰ ونظرية النظم ـ الفصاحة والبلاغة ـ أصل المعنىٰ في التشبيه، والحقيقة والمجاز، والكناية، والتمثيل، والاستعارة.

... وقف عبدالقاهر من مسألة اللفظ والمعنىٰ موقفاً متريثاً ظاهره إيثار المعنىٰ على اللفظ. وهو خلاف لموقف أغلب النقاد كما لاحظنا ذلك فيما تقدم. قال في كلامه على التجنيس: «....... وذلك ان المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرّفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنىٰ كان كمن أزال الشيء عن جهته وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة من الاستكراه وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين....»[100].

وتثبّت من موقفه ـ هذا ـ في شرحه لنظرية النظم كما سنلاحظ، فالنظم أساسه المعنىٰ، وتتفاضل الألفاظ بقدر دلالتها على المعاني. إلا أن المُحقِّق في كلام عبدالقاهر سواء في النظم او غيره يتبين له أنه أعطىٰ للفظ قدراً كبيراً من الأهمية أكثر بكثير مما اعطته المدرسة اللفظية للمعنىٰ، ولذلك يمكن القول بأن عبدالقاهر من أنصار المدرسة المعنوية في تاريخ النقد والبلاغة العربية مع عنايته الخاصة باللفظ، بل هو

الذي وضع أسساً ثابتة لهذهِ المدرسة وطور مفاهيمها التي تبلورت في نظرية النظم.

والدلالة على المعنى عند عبدالقاهر على ضربين: دلالة مباشرة، ودلالة غير مباشرة. وهو تقسيم يتفق مع تقسيم بعض النقاد المعاني الى معانٍ أُوَل وثوانٍ. وقد لاحظنا ذلك على نحو واضح عند حازم القرطاجني. وجعل عبدالقاهر مدار الدلالة الثانية على الكناية والاستعارة والمجاز[١٠١] وهي أساليب للافصاح عن المعاني الثواني.

وتأثر ـ في تقسيمه هذا ـ بمقولة (الوضع) عند الأصوليين. وفرّق بموجب هذا الاعتبار بين (المعنىٰ) و (معنىٰ المعنىٰ)؛ فالمعنى: هو «المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل اليه بغير واسطة»، ومعنىٰ المعنىٰ: هو «أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنىٰ الى معنى آخر» (١٠٢)

والمزيّة في المعنى عند عبدالقاهر ليست في ذاته بل في إيجابه والحكم به، يعني ان المزيّة ليست في زيادة المعنىٰ بل في إثباته، والإثبات كونه أبلغ في الدلالة وآكد وأشد. ومثّل لذلك في الكناية والاستعارة فقال: «...... ليس المعنى إذا قلت: (إن الكناية أبلغ من التصريح) أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى: أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وآكد وأشد...... وكذلك ليست المزيّة التي تراها لقولك: (رأيت أسداً) على قولك (رأيت رجلاً لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجرأته) أنك قد أفدت بالأول زيادة في مساواته الأسد بل إنك أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذهِ المساواة، وفي تقريرك لها فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته بل في إيجابه والحكم به......»[١٠٣].

والمعاني عند عبدالقاهر لها مزيّة أُخرىٰ هي تأثيرها في النفوس. قال في مقارنة له بين عبارتين دالتين على معنيين متقاربين: «لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الاخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها؛ فإن قلت: فإذا أفادت هذهِ ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنىً واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين. قيل لك: إن قولنا (المعنى) في مثل هذا يراد به الغرض والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه، نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: زيد كالأسد، ثم تريد هذا المعنى

بعينه، فتقول: كأن زيداً الأسد فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا انك تزيد في معن تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي ان تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الاسد ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي . . . . . » (١٠٤)

وفصّل عبدالقاهر الكلام على (النـظم) وبيّن مفهـومه، وشـرح مقاصـده، واستعان بأمثلة كثيرة حلّلهاتحليلاً دقيقاً، وخرج من ذلك كله بنظرة جديدة حتى عُدّ النظم على يديه شبه نظرية متماسكة الأجزاء. ونحن نجتزأ بقليل مما ذكره وبسط القول فيه:

أساس النظم عند عبدالقاهر هو المعنى، وتتالي الالفـاظ في تراكيب مختلفـة للدلالة على المعاني المتفاوتة من حيث الوضوح والعمق والتأثير في النفوس والزيادة والنقصان والتوكيد والنفي والاثبات. . . . . . الخ الأغراض التي يرىٰ أنها تعبر عن المفهوم الجوهري للغة ومدىٰ الاستفادة منها. وقد عبر عن (المعاني) بمعاني النحو، وجعل النظم في (التركيب) لا في (التحليل)، وهو من هذهِ الوجهة أقرب الى المنهج التركيبي في نظرية المعنىٰ، وإذا أراد تحليلاً للمعنى فهو يبدأ بتحليل التركيب دفعة واحدة، أي ينظر الى التركيب باعتباره كلاً متماسكاً، ولا يجزئه الى أجزاء متفتتة لا علاقة بينها كما فعل النحويون التقليديون. قال في كلامه على معنى النظم: «اعلم انك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم، وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن ههنا نظماً أحسن من نظم ثم تراهم إذا انت أردت أن تبصرهم ذلك تسدر أعينهم وتضل عنها أفهامهم. وسبب ذلك أنهم أول شيء عدموا العلم به نفسه من حيث حسبوه شيئاً غير توخي معاني النحو، وجعلوه يكـون في الألفاظ دون المعاني. . . . . . . » (١٠٥)

ولا يعني عبدالقاهر بتتالي الألفاظ أن ترصف بعضها الى جنب بعض، بل يعني به التناسق الدلالي بين هذهِ الألفاظ المرصوفة. قال بعد التفريق بين معنىٰ النظم الذي هو تراصف للألفاظ وبين معناه الذي ينظر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض:

«. . . . . والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنك إذا عرفته عرفت ان ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يتصور ان يقصد به الى توالي الألفاظ في النطق، بعد ان ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وأنه نظير الصياغة والتحبير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير. . . . . . »[١٠٦].

وقريب من هذا المعنى كلامه على الوضع، ويقصد به وضع الالفاظ المفردة؛ فالألفاظ لم توضع «لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها الى بعض»[١٠٧]. وهو بذلك يؤثر المعنى المركب ويخضعه للتحليل، وليست معاني الالفاظ المفردة ـ في رأيه ـ سوى اجزاء متناثرة من عقد نظمت فيه الالفاظ بتناسق دلالي للتعبير عن المقاصد المختلفة، ومن هنا تختلف الاساليب بين إنسان وآخر، وتفترق الاوصاف التي تضاف الى بليغ دون آخر.

ولما كان مصطلحا (البلاغة) و (الفصاحة) موضع خلاف بين البلاغيين من حيث تحديد مدلولها الاصطلاحي وكان الرأي السائد في (البلاغة) أنها تعني فيما تعنيه بلاغة الألفاظ مركبة من حيث المعنى، وفي (الفصاحة) أنها تعني في الغالب فصاحة الالفاظ مفردة، لاحظنا ان عبدالقاهر ينفرد برؤية خاصة، فهو لا يجعل اللفظ جهة للمعارضة، والمعنىٰ عنده قوام اللغة والاساليب البلاغية، لذلك فالفصاحة والبلاغة ما هي إلا اوصاف راجعة الى المعاني لا الى الألفاظ[١٠٨].

وطبّق نظريته في المعنى على اسلوب التشبيه والحقيقة والمجاز والكناية والتمثيل والاستعارة. . . . . وغيرها من الاساليب البلاغية.

وجعل التشبيه من المحاسن والخصائص التي يتميز بها المعنى دون اللفظ، وعد وصف البلاغيين اللفظ بأنه شريف وأن له ديباجة وعليه طلاوة من الزيادات في المعنىٰ، لأنهم لم يتوصلوا ـ في رأيه ـ الى التفريق بين أصل المعنى والزيادة فيه، فجعلوا الخصائص الدلالية ـ التي هي من باب الزيادة في المعنى والكيفية له والخصوصية فيه ـ أوصافاً للفظ[١٠٩].

والمجاز ـ في رأي عبدالقاهر ـ تجوّز في معنى اللفظ لا اللفظ نفسه. وبيان ذلك ان اسلوب الحقيقة والمجاز من باب الخصائص المعنوية، فاستقرار معنى اللفظ على أصوله في اللغة هو الحقيقة، وتجوّزه الى غير معناه الذي استقر عليه هو المجاز، فالمسألة ـ إذن ـ في المعنى وليست في اللفظ. وبعد ان عرّف عبدالقاهر الحقيقة والمجاز التعريف التقليدي الشائع عند اللغويين والبلاغيين وقال: «إن الحقيقة: أن يقر اللفظ على أصله في اللغة والمجاز: أن يزال عن موضعه ويستعمل في غير ما وضع له، فيقال: أسد، ويراد به شجاع، وبحر، ويراد به جواد.......»، استدرك عليهم بقوله: «........ وهو وإن كان شيئاً قد استحكم في النفوس حتى إنك ترى الخاصة فيه كالعامة، فإن الأمر يعد فيه على خلافه»[١١٠].

وردّ على الذين جعلوا المجاز أبلغ من الحقيقة لأنهم لم يفطنوا الى ان القصد من المجاز نحو من اثبات للمعنىٰ وتخصيصٍ له. وليس شيء أبلغ من شيء فالمعاني تتفاوت بتفاوت مقاصدها[١١١].

وقوله في الكناية قريب من هذا المعنى، فقد عرّف الكناية وغرضها بقوله: «........ والمراد بالكناية هنا: أن يريد المتكلم إثبات معنىً من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء الى معنىً هو تاليه وردفه في الوجود، فيومىء به اليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد، يريدون طويل القامة، وكثير رماد القدر، يعنون كثير القري..........»[١١٢]؛ فالمراد بالكناية والغرض منها إثبات معنىً من المعاني. وقد جعل عبدالقاهر معرفة ذلك من طريق المعقول دون طريق اللفظ. يعني به تحليل المعنى بالرجوع الى تسلسل دلالي منطقي ينتهي الى المعنى المطلوب[١١٣]

وحكم التمثيل عند عبدالقاهر من حيث الدلالة على المعنى كحكم الكناية في ان طريق العلم بالمعنى فيهما هو طريق المعقول. وجعل ذلك في التمثيل أظهر من غيره ولا تخرج الاستعارة عنده عن مفاهيمه للمعنى كما ذكرنا ذلك فيما تقدّم؛ فالاستعارة ليست نقل اسم عن شيء الى شيء آخر «ولكنها ادّعاء معنى الاسم لشيء». وردّ على

البلاغيين كثرة استعمالهم لفظ (النقل) في تعريفهم بالاستعارة.

وللمعاني خواص دلالية تتمثل في الاسماء التي تطلق عليها؛ وإثبات خاصة شيء لشيء آخر هو من باب إثبات معنىً من المعاني له، وكذلك هي الاستعارة[١١٤].

المعنىٰ عند اللغويين

موضوع المعنى عند اللغويين من الموضوعات التي ينبغي للباحث ان يجمع أشتاتها من مختلف المصادر اللغوية والنحوية في التراث. وعلى الرغم من أننا نعدم نظرية واضحة للمعنى في تاريخ النحو العربي - إلا بعض الآراء الموزعة بين ثنايا الكتب وعند لغويين مبرزين كأبن جني - لكن الباحث يجد ما يمكن ان يكونّ مفاهيم خاصة للمعنى فيما أطلق عليه (المعاني النحوية) و (الأبواب النحوية) في النحو التقليدي إضافة الى مجموعة الآراء القليلة في المصادر التي لا تجعل السبيل واضحاً لتصور نظرية أو مفهوم للمعنى من الممكن ان تتميز به المدرسة اللغوية التقليدية.

ونحن نوجز الكلام في هذا الجزء من الفصل على بعض الآراء للغويين معروفين تاركين التفصيل الى بحوث اخرىٰ منفصلة.

وأول ما تجدر الاشارة اليه هو تحديد مصطلح (المعنى) في مفهوم اللغويين لهذا المصطلح، فقد جعل ابن فارس المعنى والتفسير والتأويل من المقاصد المتقاربة [illegible]بير عن الأشياء، ولذلك عقد باباً في كتابه بعنوان: «باب معاني ألفاظ العبارات التي يُعبّر بها عن الاشياء» قال: «ومرجعها الى ثلاثة: وهي المعنى والتفسير والتأويل. وهي وإن إختلفت فإن المقاصد بها متقاربة.....»[١١٥]: (فالمعنى) و (التفسير) و(التأويل) اصطلاحات ثلاثة مترادفة عند ابن فارس. وهذا يقتضي أن المعنى عنده تفسير للشيء او تأويل له.

وحدَّد الرماني - وهو من اللغويين المتأثرين بالأصول المنطقية - المعنىٰ بأنه «مقصد يقع البيان عنه باللفظ»[١١٦]. واستخدم في التعريف معيارين:

١ - المقصد: وهو معيار دلالي.

٢ ـ يقع البيان عنه باللفظ: وهو معيار لفظي

وأقسام الكلمة عند النحويين من القضايا المرتبطة بالمعنى لأنهم بنوا اساس الابواب النحوية ومعاني النحو على هذهِ الاقسام. واتخذ النحو التقليدي التقسيم الثلاثي للكلمة معياراً ثابتاً، وهو: الاسم والفعل والحرف. وعلى الرغم من كثرة تعريفاتهم بهذه الأقسام الثلاثة إلا انهم اتفقوا على مبادىء أساسية لخصها الرماني وحدّدها تحديداً دقيقاً في تعريفه فقال: :

«الاسم: كلمة تدل على معنىً من غير اختصاص بزمان دلالة البيان.

الفعل: كلمة تدل على معنىً مختص بزمان دلالة الافادة.

الحرف: كلمة لا تدل على معنىً إلا مع غيرها تّما معناه في غيرها».

والملاحظ على هذه التعريفات ان العامل المشترك بينها هو معيار دلالي، أي الدلالة على معنىً بشكل مباشر كما في الاسم والفعل، او غير مباشر كما في الحرف.

وبحث اللغويون في مقولة المفاضلة بين اللفظ والمعنى، شأنهم في ذلك شأن النقاد والبلاغيين، ففضل فريق منهم اللفظ على المعنى وجعله أساساً للبنىٰ التركيبية، وذهب فريق آخر ـ ومنهم لغويون مشهورون ـ الى تفضيل المعنى وعدّه أساساً للعلاقات الدلالية في البنية التركيبية للغة، وما الالفاظ إلا أشكال أو قوالب ـ اذا صح التعبير ـ لمضامين المعاني المختلفة. وكان ابن جني من هذا الفريق؛ وبما عرف عنه من دقة في التحليل وعمق في التصور كان له أثره في مجمل المباحث اللغوية القديمة، لا نستبعد ان أنصار المدرسة المعنوية كانت لهم الكفة الراجحة في القرن الرابع الهجري وما بعده الى قبيل الفترات المتأخرة من تاريخ النحو العربي وهيمنة المدرسة المعيارية التقليدية. قال ابن جني في المفاضلة بين اللفظ والمعنى وبيان ان الالفاظ خدم للمعاني: «فكأن العرب إنما تُحلّي ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها، وتَوصُّلاً بها الى ادراك مطالبها، وقد قال رسول الله (ص) (إن من الشعر لحُكْماً وإن من البيان لسِحْراً) فإذا كان رسول الله (ص) يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسبباً وسُلّماً الى تحصيل

المطلوب عُرِفَ بذلك ان الالفاظ خَدَمٌ للمعاني، والمخدوم ـ لا شكّ ـ أشرف من الخادم»(117)

وتعد ظواهر الترادف والمشترك والتضاد من الموضوعات ذات العلاقة بدراسة المعنى عند اللغويين. وقد تناول عدد غير قليل من الباحثين المعاصرين هذهِ الظواهر بالبحث والتحليل والمقارنة(118) مما لا يترك مجالاً في هذا الموضع إلا الاشارة الى بعض المفاهيم الخاصة التي سادت الدراسات القديمة إشارة عابرة بما يخدم الغرض من علاقة مثل هذهِ الدراسات بالمعنى:

الترادف والمشترك من الظواهر الدلالية في العربية وغيرها من اللغات. وهي ترتبط ايضاً بالدراسات المعجمية والتأريخية. ولها علاقة بعلم اللغة الجغرافي من حيث توزيع اللهجات على أقاليمها أو قبائلها المعروفة.

وفي العربية نجد التعريفات الموضوعة للترادف والمشترك تجعل أحدهما في مقابل الآخر، فبينها يكون الترادف عبارة عن معنىً واحد ذي أشكال متعددة، رأينا المشترك على خلافه فالشكل واحد والمعاني متعددة.

واختلف اللغويون في الترادف من حيث الاقرار بهذه الظاهرة في العربية او عدم الاقرار بها. والذين أقروا الترادف ووقوعه جعلوا المعنى واحداً والالفاظ الدالة عليه متعددة كالسيف والمهند والحسام والعَضْب والقاطع . . . . . . الخ من مرادفات السيف. والذين لم يقروا وقوع الترادف جعلوا الاسم واحداً والالفاظ الاخرى صفات للاسم، وتختلف هذه الصفات في معانيها؛ فالاسم هو السيف ـ في المثال المتقدم ـ وباقي الالفاظ صفات للسيف تختلف من صفة الى أُخرىٰ، فإذا أريد وصفه بالحدّة قيل: قاطع، وإذا وصف بشدة القطع قيل حسام او عضب، وإذا وصف بجودة المعدن قيل مُهنّد لأن أجود الفولاذ المجلوب من الهند، كذلك الشأن في سائر المترادفات. وذهب ابن فارس هذا المذهب، وبيّن ذلك في قوله: «. . . . . والذي نقوله في هذا ان الاسم واحد هو السيف وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا ان كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرىٰ. . . . . . »(119).

وبعض اللغويين فرّق بين ما هو معنىً واحد لألفاظ مختلفة فسماه بالتوارد، وبين ما هو ألفاظ مختلفة لمعان متقاربة فسماه بالمترادف[١٢٠].

ويمكن ان يدرس الترادف من خلال عدد من القضايا، منها: لهجات القبائل العربية القديمة أو ما عرف بـ (لغات القبائل) في المصادر اللغوية العربية، والبحث المقارن باللغات السامية، والمُعرّب من اللغات الاخرىٰ. إضافة الى البحث في الالفاظ المترادفة من حيث المعاني المركزية والمعاني الهامشية. وللرأي الذي رجحّه ابن فارس في كون الاسم واحداً والالفاظ الاخرى صفات اهمية تستحق البحث والتحليل.

والمشترك بحسب مدلوله عند اللغويين التقليديين هو «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[١٢١]. واختلفوا في امكان وقوعه، وذهب معظمهم الى انه ممكن الوقوع، واختلفوا ـ هنا ـ في كيفية وقوعه والرأي الشائع عندهم انه يقع إما من واضعين مختلفين وإما من واضع واحد. وهي إشارة الى عامل اللهجات في بحث ظاهرة المشترك في العربية.

وينبغي التنبيه على ان عامل السياق له دور كبير فيما يطلق عليه بالمشترك؛ فدلالة الكلمة على أكثر من معنىً واحد تبوب عادة في علم المعجم او كما جرت تسميته (بالمعنىٰ المعجمي) في اللغويات الحديثة، وهو معنىً متعدد؛ والذي يعنينا هو ما يطلق عليه (بالمعنى السياقي) حيث يُحدِّدُ معنىٰ واحد للكلمة بحسب ما دلت عليه في سياق النص. والمعنى السياقي على خلاف المعنى المعجمي واحد لأن السياق لا يسمح بتعدد معاني الكلمة إلا ما كان من باب الالغاز او الكناية والمجاز، وهنا يبرز عامل القرينة الذي يعود بالكلمة ويضعها في حيز دلالي واحد بعد تأمل السامع في القرينة وربطها بالمعنيين او بالمعاني وترجيحه لمعنىً واحد. وأشار فندريس الى اهمية السياق في هذا الموضع بقوله: «أننا حينما نقول بإن لأحدىٰ الكلمات اكثر من معنىً واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع الى حدٍّ ما. إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدىٰ الكلمات إلا المعنى الذي يعيّنه سياق النص»[١٢٢]

ويقرن بعض الدلاليين الأوربيين بين ظاهرة المشترك والغمـوض الدلالي. وربما يعني بالمشترك - ههنا - مفهومه المعجمي لا السيـاقي. ويجب تمييز الغمـوض الدلالي من الغموض الذي يعود الى العوامل القواعدية فالمتماثلات في الجناس او النبرة او غيرهما تدخل ضمن هذا الغموض الدلالي.

ويرى أولمان(١٢٣) ان هناك نوعين أساسيـين من الغموض الـدلالي، وإن كان الفصل بينهما ليس واضحاً تماماً:

الأول: المعنى المتكرر الذي تكون فيه الكلمة الواحدة دالة على معنيين او اكثر، مثال ذلك كلمة (Volume) فانها يمكن ان تعني: كتلة - ضخم - مجلد كبير - قوة الصوت. . . . . . الخ.

الثاني: المتماثلات (Homonymy)، وهي حينما تكون كلمتان او اكثر مختلفتين ولهما الشكل نفسه. وهذا يوقفنا على ثلاثة أنواع من الاختلافات:

آ - الجنـاس (Homophones)، ويعني الكلمـات المتشـابهـة من حيث اللفظ المختلفة من حيث الرسم، مثـل: Write (يكتب)، rite (طقس ديني)، right (صحيح)، wright (عامل يشتغل في الاخشاب).

ب - النبر (Homographs)، وهي الكلمات المتشابهة في الـرسم المختلفة في اللفظ، مثل: Lead (رصاص)، toLead (يقود). والاختلاف في اللفظ يقتضي الاختلاف بالنبر على مقطع صوتي معين من الكلمة.

ج - الكلمات المتفقة في الرسم واللفظ (Homonyms)، مثل: Bear (دب)، tobear (يحمل).

والباحث في ظاهرة المشترك سواء في العربية او في غيرها لا يجد علاقة واضحة بين المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، ولا تتيح الدراسة التاريخيـة كشف اي صلة مؤكدة بين هذهِ المعاني. لذلك قال نيدا:

«. . . . . . يتصور بعض الاشخاص ان هناك علاقة بين المعاني المختلفة للكلمة الواحدة. . . . ولكن من الصعوبة وصف أي علاقـة مألـوفة بـين تلك

المعاني. ومن الوجهة التاريخية فأن هذهِ المعاني غير متصلة تماماً، وفي حدود استعمالنا الحاضر ليست هناك سمات دلالية مهمة في المألوف المشاع»[١٢٤].

وقد نعثر في العربية على بعض العلاقات التي يمكن جعلها مألوفة فيما لو نظر اليها من خلال البحث التاريخي في الاستعمالات المجازية، كالعين ودلالاتها المتعددة على: عين الانسان، وعين الماء والجاسوس، والحسد..... الخ فأنه بالامكان الرجوع الى المعنى الاول واعتباره المعنى الحقيقي الاقدم من حيث الاستعمال تأريخياً، وجعل المعاني الاخرى استخدامات مجازية لها علاقات مألوفة بالمعنى الاول، إلا ان التثبت من هذا المنحىٰ المنهجي ينقصه الدليل الحاسم فتبقىٰ المسألة معلقة بين الظن واليقين. لذلك نلاحظ أن فندريس حينما يتكلم على المعنى الاساسي للكلمة والمعاني الثانوية الصادرة عنه وإرتباط ذلك بالبحث اللغوي التأريخي، يقول معلقاً: «في التسليم بأن للكلمات معنىً أساسياً ومعاني ثانوية صادرة عن الأول إثارة لمسألة وجهة النظر التأريخية، ووجهة النظر التاريخية تلك لا قيمة لها هنا......»[١٢٥].

وترتبط ظاهرتا المشترك والترادف بالمعنى الاجتماعي. ونعني به علاقة الكلمات ومعانيها بالتجارب الخاصة بالفرد، او بالاختلافات الخاصة بالطبقات الاجتماعية، فالمعنى الواحد قد يعبر عنه بكلمتين مختلفتين او اكثر من طبقتين اجتماعيتين متباينتين. وفي اللهجات العربية المعاصرة أمثلة كثيرة لذلك وحينما يكون اللفظ واحداً فمعانيه قد تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية.

وربما كانت الاختلافات الناتجة من التجارب الخاصة بالفرد اكثر دقة لدخولها ضمن ما يسمىٰ (بالمعنىٰ) و(ظلال المعنىٰ). وهذهِ الاختلافات من حيث الاستخدام اللغوي «تُوضّح في حدود معنى الكلمة والدلالة. ومعنى الكلمة يتعامل مع اقترانات الحد المعجمي للفرد؛ فكلمة (بحر) ـ مثلاً ـ تعطي سلسلة مختلفة من الافتراضات في ذهن: البحّار والسائح ومتعهد الاسفار ورجل الاعمال...... الخ»[١٢٦]

ومن القضايا ذات الصلة ببحث المشترك في العربية إضافة الى اللهجات، دراسة المجاز وبخاصة ما تعلّق منه بإنتقال المجال الدلالي للألفاظ. والبحث في

المعرب او في الالفاظ ذات الاصول الاجنبية مفيد في هذا الباب ولا سيما البحث في مجالاتها الدلالية.

وبحث اللغويون في الحقيقة والمجاز، والكناية، والاستعارة، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيد[١٢٧] وهي موضوعات لها علاقات بالمعنى لم يضف اليها اللغويون شيئاً جديداً، بل أوجزوا ما بحثه البلاغيون والأصوليون في هذهِ الأبواب، وقد استوفيناها شرحاً فيما تقدم.

المعنىٰ في الدراسات اللغوية الحديثة

المعنىٰ من الموضوعات الدقيقة المتشعبة في البحوث والدراسات اللغوية الحديثة. وهاتان السمتانِ نلاحظهما في مجمل مباحث اللغويين الغربيين سواء من فرّغ منهم نفسه للموضوع كلية كما في الدراسات الدلالية، أو من تناوله ضمناً في كلامه على مستويات التحليل اللغوي، أو فيما قيل عنه في المدارس اللغوية الحديثة وموقف كلٍّ منها فهماً وتحليلاً، قبولاً او رفضاً. ومنذ ان وضع اللغوي الفرنسي بريل أسس البحث الدلالي في مقاله المشهور، ومروراً بأوجدن وريتشاردز في كتابهما (معنىٰ المعنىٰ) اللذينِ منحا هذا البحث قدراً كبيراً من التخصص وأضافا اليه المنحى النفسي والعاطفي إضافة الى المعايير الفكرية والمنهج التأريخي الذي ركزّ عليه بريال بحثه، وانتهاءً الى المدرسة التحويلية من أتباع جومسكي الذين ربطوا بين العقل واللغة اعتماداً على المفاهيم الديكارتية وانزلوا (المعنىٰ) منزلة خاصة تليق به في مباحثهم؛ صار للمعنى - نتيجة لذلك كله - موضوع ونظريات ومفاهيم اجتذبت اليها اللغويين سلباً او إيجاباً وتكوّن ما يعرف في اللغويات المعاصرة بـ (علم المعنىٰ العام) تمهيداً لوضع نظرية متكاملة عن (المعنىٰ) قادرة على تفسير هذهِ الظاهرة في جميع اللغات. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تلقى الباحثين في هذا الطريق استمرت الدراسات في وضع نظرية عامة للمعنى ذات صفة علمية.

ونحاول في هذا الجزء من البحث ان ندرس المفاهيم العامة للمعنىٰ من خلال آراء بعض اللغويين والمدارس اللغوية الحديثة وصولاً الى إعطاء فكرة واضحة

مختصرة عن الموضوع من غير إطالة في بحث جزئياته وتشعباته.

ونعتمد في دراستنا على تقسيم الموضوع الى الاقسام الآتية:

١ ـ تعريف المعنى.

٢ ـ اللغة والفكر (المعنىٰ والفكر).

٣ ـ المعنى والسياق.

٤ ـ نماذج من التحليل التركيبي للمعنىٰ.

تعريف المعنىٰ:

وضَعْ تعريف جامع للمعنى يتفق عليه اللغويون والمدارس اللغوية الحديثة من الامور الصعبة التي لم تتحقّق حتى الآن. وذلك لسبب بسيط هو اختلاف المفاهيم حول هذا الحد. وفي حديثه عن مصطلح (المعنىٰ) و(اللفظ) و(المدلول)، قال أولمان: «. . . . . . ليس هناك تعريف وحيد لمثل هذهِ المصطلحات المعقدة يمكن قبوله على مستوى عالمي. إن كل منهج من مناهج البحث يختار ـ عادة ـ جانباً واحداً معيناً من المشكلة التي يتصدّىٰ لها، ويستوي في الصحة والقبول مع المناهج الاخرى التي تركز اهتمامها على جوانب مختلفة من المشكلة نفسها. . . . »[١٢٨].

وأشار الى ذلك أيضاً في كتابه (Semantics)[١٢٩] قائلاً: «كُتِبَ في السنوات الاخيرة الكثير في تعريف (معنىٰ الكلمة)، لكننا لم نقترب حتى الآن من جواب محدد. وفي الحقيقة لا يوجد هناك جواب واحد محدد عن مثل هذا السؤال. . . . . ». ورأى أنه لا يمكن فهم الآراء المختلفة في المعنى وتبويبها إلا من خلال توضيح «الخطوط العامة للتفكير المعاصر في هذهِ المسألة» التي تتقاسمها مدرستان:

الاولى: عن طريق الوصول التحليلي(Analytical approach): وهدفه الوصول الى جوهر المعنى بتحليله الى عناصره الرئيسة، كما هو معروف في المثلث القاعدي لاوجدن وريتشاردز، وقد تقدم شرحه في الفصل الثاني تحت عنوان (المستوى الدلالي).

الثاني: عن طريق الوصول العملي (الفعلي): وهو يدرس الكلمات من حيث

فعلها او عملها ويعنىٰ بدور الكلمة (أي كيفية عملها) اكثر من عنايته بمعنى الكلمة.

وشاهدنا على كثرة التعريفات المجردة بالمعنى ما جمعه أوجدن وريتشاردز في كتابهما، فقد بلغت ستة عشر تعريفاً، او اثنين وعشرين إذا أضفنا التقسيمات الجزئية[١٣٠]

ولا بد لنا من ذكر بعض التعريفات سواء ما ورد عند أوجدن وريتشاردز او عند غيرهما، وإن كنا نميل الى تحليل المسألة كما قسمها أولمان فيما تقدم. ونكتفي بآراء بعض المشهورين من اللغويين:

١ ـ عرّف بلومفيلد المعنىٰ بأنه «عبارة عن الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المُعيّن والاستجابة أو ردّ الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع»[١٣١]. وهذا تعريف سلوكي قوامه الحافز والاستجابة، او الفعل ورد الفعل. ويرىٰ بلومفيلد أن المواقف التي تتم فيها الاحداث اللغوية تختلف من موقف الى آخر، ومعظم ألفاظ اللغة متعلقة بمواقف لم تصنف تصنيفاً علمياً دقيقاً. ويشرح ذلك بقوله: «إن المواقف التي تدفع الناس للكلام تشمل كل شيء وكل حدث في هذا الكون، فإذا أردنا ان نعطي تعريفاً علميّاً دقيقاً لمعنىٰ أي شكل من أشكال اللغة فيجب ان تتوفّر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم المتكلم. ولكن مدىٰ المعرفة البشرية محدود جداً بالنسبة لهذا الأمر؛ فنحن نستطيع ـ مثلاً ـ أن نعرف معنى أحد الاشكال اللغوية بشكل دقيق عندما يتعلق الامر بإحدىٰ المواد المحسوسة التي توفرت لدينا المعرفة العلمية عنها، فنستطيع ـ مثلاً ـ أن نعرف أسماء المعادن بالرجوع الى الكيمياء او علم المعادن كأن نقول: معنىٰ كلمة (مِلْح) هو كلوريد الصوديوم، ولكن ليس لدينا طريقة لتعريف معاني كلمات مثل: الحب والكره.....الخ لأنها تتعلق بمواقف لم تصنف تصنيفاً علميّاً دقيقاً. وأمثال هذهِ الكلمات تكوّن الاغلبية العظمىٰ من مفردات اللغة......»[١٣٢].

٢ ـ جعل J.R.Firth المعنىٰ عبارة عن علاقات سياقية، وكتب في إحدىٰ مقالاته: «أقترح تقسيم المعنىٰ الى سلاسل من الوظائف الجزئية، وسوف تعرف كل وظيفة بحسب استعمالها شكلاً أو عنصراً في لغة معينة من خلال علاقتها بنصٍّ ما. ويمكن القول بأن المعنى عبارة عن علاقات سياقية معقدة، وعلم الاصوات والقواعد والمعاجم والدلالة، كل واحد من هذهِ الاقسام يأخذ أجزاءه في النص المناسب المعقد. . . . . »[١٣٣].

ويعني بالوظائف الجزئية «مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للحدث المدروس»، والعلاقات السياقية هي العلاقات اللغوية للحدث اللغوي الذي ينبغي أن يدرس على مستويات مختلفة كالمعنىٰ الصوتي، والمعنىٰ الصرفي، والمعنىٰ النحوي . . . . . . الخ كما يتضح في المثال الآتي[١٣٤].

ولد: صوتياً، مركبة من هذهِ الاصوات. . . . (المعنىٰ الصوتي)

صرفياً، هي اسم وليس فعلاً أو حرفاً. . . (المعنىٰ الصرفي)

نحوياً، جواز وقوعها في مواقع معينة من الجملة. . . . . (المعنىٰ النحوي)

المعجم، دلالتها على إنسان معين ذي سن معينة. . . . (المعنىٰ المعجمي)

دلالياً، جواز استعمالها في سياقات محددة. . . . . (المعنىٰ الدلالي)

٣ ـ نظر أوجدن وريتشاردز الى المعنى من خلال عناصر أربعة، هي: القصد والقيمة والمدلول عليه والعاطفة «وعندهما أن معنى الكلمات لا يرىٰ إلا حيث يتوسع في الرموز بوضعها في سياقات مختلفة؛ فما يمكن أن يسمىٰ حاصل جمع معنىٰ الكلمة، أي المعنىٰ الكلي لها، إنما هو وظيفة مركبة من القصد ونغمة الاحساس والفكرة. . . »[١٣٥].

٤ ـ عرّف أولمان المعنىٰ بأنه «علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر»[١٣٦]. ونلاحظ في هذا التعريف ان العلاقة

بين الكلمة ومعناها علاقة ذهنية تصورية؛ فبين الدال والمدلول رابطة استدعاء ذهني. وقد تقدم أن المنطقيين والأصوليين المسلمين نظروا الى المعنىٰ من خلال هذهِ الرابطة.

واختلفت المدارس اللغوية في مسألة المعنىٰ، ونتيجة للآراء والنظريات المختلفة وكثرة المصطلحات المتضاربة فقد تعمد عدد غير قليل من الدارسين إخراج المعنىٰ من بحوثهم[(١٣٧)]

وبينما اتخذت المدرسة التاريخية في علم اللغة من المعنىٰ أساساً مهماً من أسسها المنهجية لأنها عنيت بالجانب التاريخي من علم الدلالة الذي «يدرس تغير المعنىٰ من عصر الى عصر»[(١٣٨)] رأينا المدرسة الوصفية لم تمنح المعنى قدراً كبيراً من الأهمية. ويرجع ذلك الى عدة أسباب، منها ان الوصفيين عنوا بالمرحلة المعينة من مراحل تاريخ اللغة وهو ما يمكن ان نسميه (بالثبوت النسبي). وأهم من ذلك النزعة العلمية التي سادت الدراسات اللغوية ومحاولات اللغويين ومنهم الوصفيون التركيبيون الاهتمام بالشكل دون المعنىٰ. ولكي توصف دراساتهم بالعلمية والموضوعية فانهم رفضوا «أي شكل لا يمكن تحقيقه موضوعياً. . . . ووجهوا طاقاتهم الى كل شيء ممكن ملاحظته هاملين المعنىٰ الى المستقبل عندما تتوفر الوسائل المناسبة لتحليله»[(١٣٩)]. ويرىٰ بلومفيلد أنه من غير الممكن الوصول الى المعنى بدقة، «ومن الافضل في مجال علم اللغة تحديد الحقائق اللغوية التي يمكن ملاحظتها وترك الحقائق التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة أو قياسها مادياً»[(١٤٠)]

أما المدرسة التحويلية فقد جعلت المعنى عنصراً أساسيّاً في التحليل او في وصفها للغة. وعني بعض المعاصرين منهم بالمعنىٰ حتى انهم قدموه على المستويات الأخرى في دراساتهم. وغرضهم من ذلك كله الوصول «الى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً، ثم طرق اقتران بعضها ببعض لتكوين الجمل ذات المعنىٰ المفهوم والمقبول، وذلك من خلال اللغة نفسها. . . . .»[(١٤١)].

ومن المسائل التي لها تعلق بتعريف المعنى البحث في (الكلمة) ومفهومها

ودلالتها المفردة، ومدى الاستفادة المتوخاة من مثل هذهِ الدراسات في تحليل الحدث اللغوي أو كيفية اكتساب اللغة.

واختلف اللغويون في هذا الموضوع بين فريقين، أحدهما: أنكر ان تكون اللغة تكتسب على شكل كلمات مفردة، او ان يكون المتكلم على وعي بالكلمات مفردة حين يتكلم. «إن هؤلاء يفضلون ان يتحدثوا عن العملية اللغوية على انها تبنىٰ على جمل أو مجموعات كلامية»[١٤٢]. والآخر: بنىٰ على ان اللغة تكتسب على شكل كلمات مفردة، ومنها يتحول الانسان الى تركيب هذهِ الكلمات في عبارات وجمل.

والدلالة المفردة للكلمات وتأريخها وتطورها من أهم الأسس التي ارتكز عليها علم اللغة التأريخي. وأقام منهجه على تتبع معاني الكلمات عبر مراحلها الزمنية.

وخلافاً لذلك درس الوصفيون الدلالة «بطريقة وصفية محضة تركز على المعنى او المعاني التي تدل عليها الكلمات اليوم او عند أي لحظة زمنية معينة من غير إشارة الى كيفية اكتساب الكلمة لمعناها هذا بمرور الزمن»[١٤٣]. وقد بينا ذلك مفصلاً في موضعه من الفصل الاول.

ومعنىٰ الكلمة يستلزم البحث في العلاقة بين الكلمة والفكرة، أو بتعبير آخر: الارتباط بين اللغة والفكر. وهذا ما سنشرحه في القسم الآتي. وعلى الرغم من ان الوصفيين ركزوا اهتمامهم على الشكل اللغوي وأخضعوه لوصف دقيق فإن دي سوسور يتساءل: «هل نُعدّ الكلمة صوتاً أم تعبيراً عن فكرة؟»[١٤٤].

أما عن تعريف الكلمة تعريفاً دقيقاً يتفق عليه معظم اللغويين فأمر صعب لاختلاف الآراء والمفاهيم حولها، فهي من جملة المصطلحات التي يسهل التعرف عليها عادة ولكن يصعب تعريفها[١٤٥].

اللغة والفكر (المعنىٰ والفكر)

القول بالعلاقة بين اللغة والفكر قول لا يقتصر على اللغويين وحدهم، فقد احتدم النقاش والجدل حول هذهِ المسألة بين السيكولوجيين والفلاسفة والانثربولوجيين واللغويين على حدٍّ سواء. والسؤال المطروح في هذا المجال: «فيما اذا

كانت هنالك مفاهيم عامة موجودة ومستقلة في اللغة، أو فيما إذا كانت اللغة تفرض إطاراً ذهنيّاً لتفكيرنا من غير ان نتمكن من ملاحظته». وقد أجاب عن هذا السؤال ورف وسابير في مقالاتهما فيما عرف بالفرضية التي نسبت الى اسميهما. وقد تقدم شرحها في الفصل الثاني. ومما قاله ورف: «نحن نُحلّلْ بدقة الطبيعة على طول خطوط وضعناها بلغتنا الأُم»[١٤٦]

والارتباط بين (المعنىٰ) و(الفكر) جزء من العلاقة بين اللغة والفكر. وقد تكونت لدى الفلاسفة والباحثين في الصلات الفكرية للمعنى فرضيات ونظريات يمكن تصنيفها الى ثلاثة أصناف[١٤٧].

أولاً: النظرية التي تأخذ المعنىٰ على أنه متصل بالدليل والاستدلال، حيث إن وظيفة المكان عبارة عن تعبير في المخطط الذهني للشخص، أو أن دورها هو في بعض الاستدلالات اللغوية.

ومن اصحاب هذهِ النظرية: Hempel — Firth — Lewis — Ayer — carnap .... — وغيرهم.

ثانياً ـ النظرية االتي تنظر الى المعنى على انه مسألة (رأي) أو (فكرة) او (شعور) او (حركة) يمكن ان ينتقل من خلالها التعبير. ومن أصحابها: — Grice Stevenson — Morris — Katz....... الخ.

ثالثاً ـ النظرية التي تنظر الى المعنىٰ على أنه شيء متعلق بفعاليات الكلام التي من خلالها يمكن للتفسير ان يعبر عنه.

وقد وجهت الى هذه الاصناف الثلاثة من النظريات اعتراضات ونقد كثير.

ومما انتقدت به:

ان النظرية التي من الصنف الاول تأخذ المعنىٰ على أنه مخصص باعتبار الدلائل والاستدلالات الملحوظة، وفي ذلك إهمال للوجهة الاجتماعية للغة. وأن هذهِ النظرية تعترف بإمكانية التعبير عن الأفكار في اللغة المعنية من غير إمكانية إيصال تلك الأفكار الى لغة اخرىٰ، فإذا كان المعنى يعتمد على اعتبارات من اتصال الدليل، فإن الفكر المناسب لهذا الدليل يستلزم إمكانية الاتصال مع الناس الآخرين، «ولذا

يمكن القول بأنه لا يمكن حصر المعنى عن طريق فكرة الدليل من غير مناقشة المعنى في الاتصال. وأكثر من ذلك فإن هناك عدة استعمالات للغة توجد فيها فكرة الدليل - ليست لها تطبيق؛ فإذا سأل شخص ما سؤالاً أو بلّغ أمراً فأنه ليس من المناسب التفتيش عن الدليل لما قيل. . . . . » (١٤٨)

وهناك ميل واضح لبعض اللغويين والباحثين - وبخاصة الأوائل منهم - الى عقد مقارنة بين طبيعة المعاني والتفكير الواضح، وتقرير ما إذا كانت طبيعة المعنىٰ توجه مثل هذا التفكر. ويعود ذلك لميلهم الى تعريف الكلمات والأشياء، وتفكيرهم في ان المعاني كينونات مادية، ومحاولتهم رؤية المعنىٰ كليّاً في حدود المحفزات والاستجابات السلوكية كما عند بلومفيلد، إلا ان «بعض الاعتبارات الدلالية كالمضامين الشخصية والافكار المجردة تظهر انه ليس من الممكن تقرير معنى الحدث اللغوي بإنفراد بملاحظة البيئة والسلوك» (١٤٩).

وفي تعريف دي سوسور باللغة نلاحظ عنصر الفكر له أهمية خاصة، فقد عرّف اللغة بأنها «نظام من الاشارات (System of signs) تعبر عن الافكار، ويمكن تشبيه هذا النظام بنظام الكتابة او الألفباء المستخدمة عند فاقدي السمع والنطق، أو الطقوس الرمزية، أو الصيغ المهذبة، او العلامات العسكرية، أو غيرها من الانظمة. ولكنه أهمها جميعاً» (١٥٠). ودي سوسور فرّق تفريقاً واضحاً - في تعريفه هذا - بين اللغة والكلام. وهو تفريق اعتمدته المدرسة الوصفية في منهجها. وللتعليقة التي ذكرها تلميذه بالي أهمية خاصة، قال «ينبغي ان نميز بين علم الاشارات وعلم الدلالة الذي يدرس التغيير في المعاني [دراسة التغيير في المعاني جزء من علم الدلالة]، ولكن سوسور لم يدرس هذا العلم الأخير بصورة منتظمة» (١٥١).

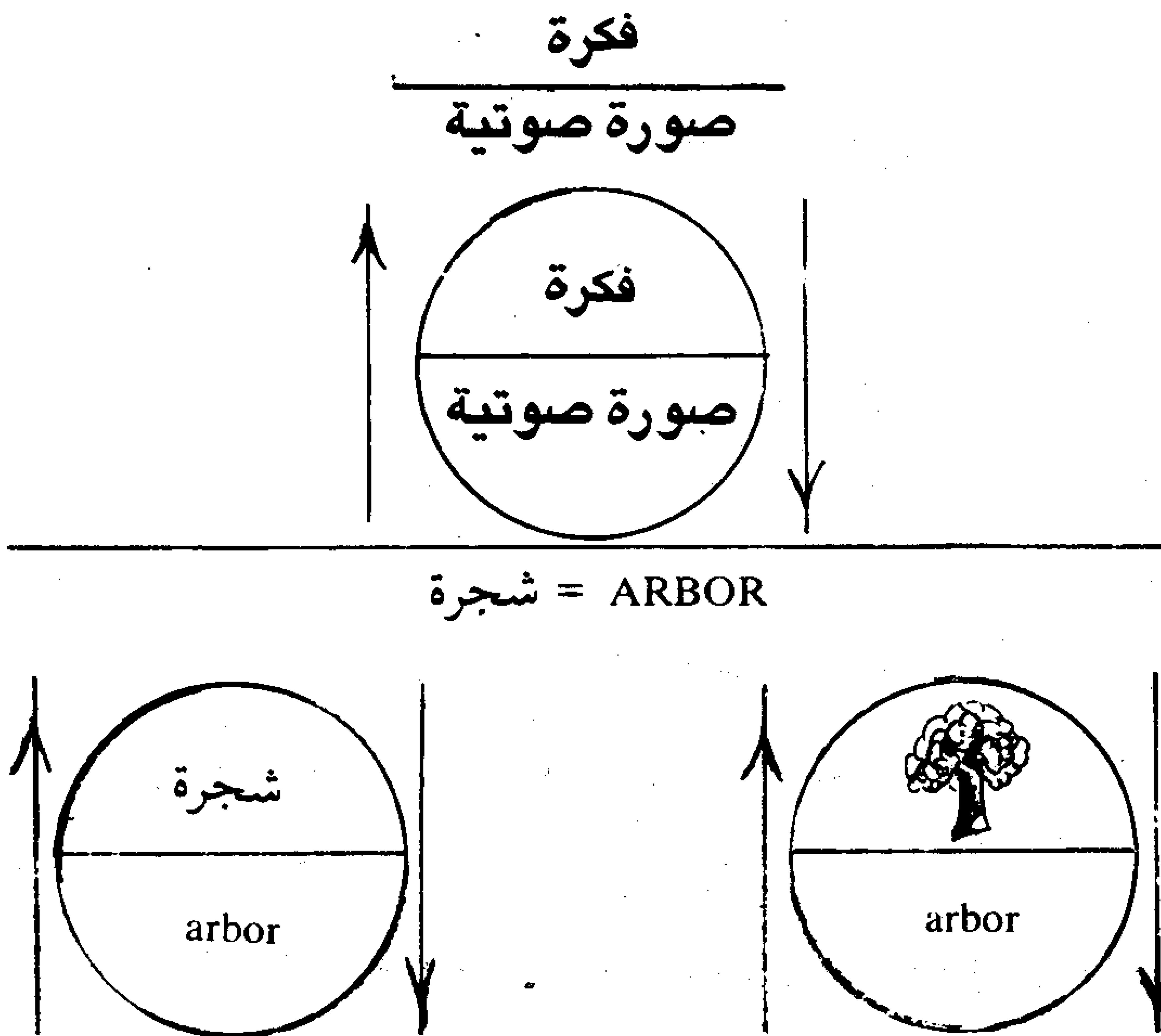
والمعنى عند دي سوسور علاقة بين الدال والمدلول، ولكي نتفهم هذه العلاقة لا بد لنا من تحليل (الاشارة اللغوية) ومفهومها عنده (١٥٢).

عرف دي سوسور اللغة بأنها نظام من الاشارات المعبرة عن الافكار، كما تقدم ذكره، والاشارة اللغوية او (اللغة) هي جزء من علم الاشارات العام. ولما كان هناك

تفريق واضح بين (اللغة) باعتبارها مجموعة من الانظمة، و(الكلام) باعتباره الجانب التطبيقي لهذهِ الانظمة، أصبح من الضرورة التعرف على معنى (الاشارة اللغوية) في تحليل دي سوسور. وهنا تظهر لنا مصطلحات استعملها وفق مفهومه هو خلافاً لما يوحيه ظاهر بعضهـا من معنىً. وهي: الفكرة، والصـورة الصوتيـة، والاشارة، والمدلول، والدال.

أما الاشارة اللغوية التي تندرج تحتها باقي المصطلحات المذكورة فهي تربط بين الفكرة والصورة الصوتية وليس بين الشيء والتسمية. ولا يعني دي سوسـور بالصورة الصوتية الناحية الفيزيائية للصوت بل يعني الصورة السايكلوجية له، أي الانطباع او الاثر الذي تتركه في الحواس، فهي بذلـك حسية، «وإذا حـدث ان وصفتها بأنها مادية فإنما أعني بذلك في طبيعتها الحسية، وبالمقابلة بالعنصر الآخـر للارتباط وهو الفكرة التي هي أكثر تجريداً من الصورة الصوتية على العموم».

وأستنتج من ذلك بأن الاشارة اللغوية هي كيان سايكولوجي، له جانبان يمكن التعبير عنه بالرسم الآتي:



إن الصلة وثيقة بين الجانبين، أي بين الفكرة والصورة الصوتية، او بين المعنى والكلمة كما هو موضح في الرسمين المتقدمين. وكلٌّ منهما يوحي بالآخر؛ فسواء أردنا ان نجد معنى الكلمة اللاتينية (arbor) او الكلمة التي تستخدمها اللاتينية للدلالة على فكرة (الشجرة) فمن الواضح أن الارتباطات التي تقرها اللغة تبدو لنا هي وحدها مطابقة للحقيقة، وأما غير ذلك مما قد يخطر على بالنا فيهمل.

بيان لمعاني المصطلحات التي استعملها سوسور في تحليل الاشارة اللغوية:
الاشارة = Sign، المدلول = Signified، الدال = Signifier، الفكرة = Concep، الصورة الصوتية = Sound image، الرمز = Symbol:
الاشارة اللغوية = الفكرة + الصورة الصوتية:

الصورة الصوتية = الصورة السايكلوجية للصوت، أي الانطباع او الأثر الذي تتركه في الحواس (الصورة الصوتية حسية)

الفكرة = أكثر تجريداً من الصورة الصوتية (الفكرة مجردة)

الفكرة = المدلول (فكرة الشجرة)

الصورة الصوتية = الدال (لفظ الشجرة وما يتركه من انطباع أو أثر في الحواس)

الاشارة اللغوية = المدلول (فكرة الشجرة) + الدال (لفظ الشجرة)
ونستنتج مما تقدم الأمور الآتية:

١ ـ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية، لذا فالاشارة اللغوية ذات طبيعة اعتباطية. قال دي سوسور: «إن الاشارة اللغوية اعتباطية؛ ففكرة (الأخت) Sister لا ترتبط بأي علاقة داخلية بتعاقب الاصوات s — o — r التي تقوم بوظيفة الدال في اللغة الفرنسية؛ فهذه الفكرة يمكن التعبير عنها باستخدام أي تعاقب، صوتي آخر».

٢ ـ إن مفهوم (الكلمة الاعتباطية) عند دي سوسور يحتاج الى توضيح، وقد

شرح ذلك بقوله: «هذهِ الكلمة لا تعني أنه أمر اختيار الدال متروك للمتكلم كليّاً (حيث سنرىٰ أن الفرد لا يستطيع أن يغير الاشارة بعد ان تستقر هذهِ الاشارة في المجتمع اللغوي)، بل أعني بالاعتباطية أنها لا ترتبط بدافع، أي انها اعتباطية لأنها ليس لها صلة طبيعية بالمدلول».

٣ ـ استعمل دي سوسور مصطلح (الرمز) للدلالة على الاشارة اللغوية أو ما أطلق عليه بـ (الدال). وقال في توضيح هذا الاستعمال: «........ إن استخدام كلمة (الرمز) لا يتفق مع صفته الاعتباطية فمن مميزات الرمز أنه لا يكون اعتباطياً على نحو كلي فهو ليس فارغاً، إذ هناك جذور رابطة طبيعية بين الدال والمدلول، فرمز العدالة (= الميزان) لا يمكن الاستبدال به اعتباطاً رمزاً آخر كالعربة مثلاً.......».

ووقف السلوكيون في نظرتهم الى أشكال التفكير وارتباطها باللغة موقفاً لم يترك للعلاقات الفكرية أهمية تذكر. وقد لاحظنا فيما تقدم أن بلومفيلد ربط المعنىٰ في الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي بالفعل او رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع، فالمعنى عنده استجابة لحدث معين ولا دخل للفكر فيه، وإنما هو استجابة سلوكية استدعاها هذا الحدث في نفس السامع. ولذلك عدّ السلوكيون اللغة مجموعة من عادات صوتية يكيفها حافز البيئة، «فلا تتعدى في رأيهم كونها شكلاً من أشكال الحافز والاستجابة للحافز؛ فمتكلم اللغة يسمع جملة معينة او يشعر بشعور معين فتحصل عنده استجابة كلامية من دون أن ترتبط هذهِ الاستجابة بأي شكل من أشكال التفكير، فالاستجابة الكلامية مرتبطة بصورة مباشرة بالحافز ولا تتطلب تدخل الأفكار.......»[١٥٣].

وخلافاً للموقف السلوكي نلاحظ ان المدرسة التحويلية تأخذ بالمبدأ العقلي في تفسير الظاهرة اللغوية. ويفترض هذا المبدأ وجود حقيقة عقلية وراء كل سلوك لغوي تكمن في المعرفة الضمنية بقواعد اللغة المعنية.

إن الفكرة الادراكية للمعنىٰ تقبلها بعض اللغويين المعاصرين، وهي مقولة

نتجت عن العقلانية الحديثة لجومسكي وأتباعه من التحويليين «الذين أكـدوا أن الحدس والاستبطان (فحص المرء أفكاره ودوافعه ومشاعره) يجب ان يؤديا دوراً كبيراً في تفهمنا للغة. وينبغي ان نـرىٰ المعنى في حدود الكيـانات الـذهنية التي تسمىٰ بالمفاهيم»[١٥٤].

ونختتم هذا الجزء بعرض موجز ومركز لأهم العلاقـات العقلية والفكـرية والسلوكية للمعنىٰ من خلال ثلاث نظريات توزعت الدراسات اللغوية الحـديثة. ويمكن ان نوجه كلامنا بأنه تلخيص لما تقدم بحثه مع إضافات اخرىٰ منها ملاحظات واستدراكات على النظريات المذكورة لبعض اللغويين والباحثين[١٥٥].

١ ـ **النظرية الذهنية**: وهي تفسر المعنىٰ على انه فكرة ترتبط بالكلمة في ذهن المتكلم والمستمع. وهناك بعض المآخذ على هذهِ النظرية، منها: أنه إذا كان معنى الكلمـة هو فكـرة في ذهن المتكلم، فكيف يمكنـه إيصـال المعنى الى المستمع؟ فمن المؤكد ان الافكار أشياء خاصة بالمتكلم نفسه.

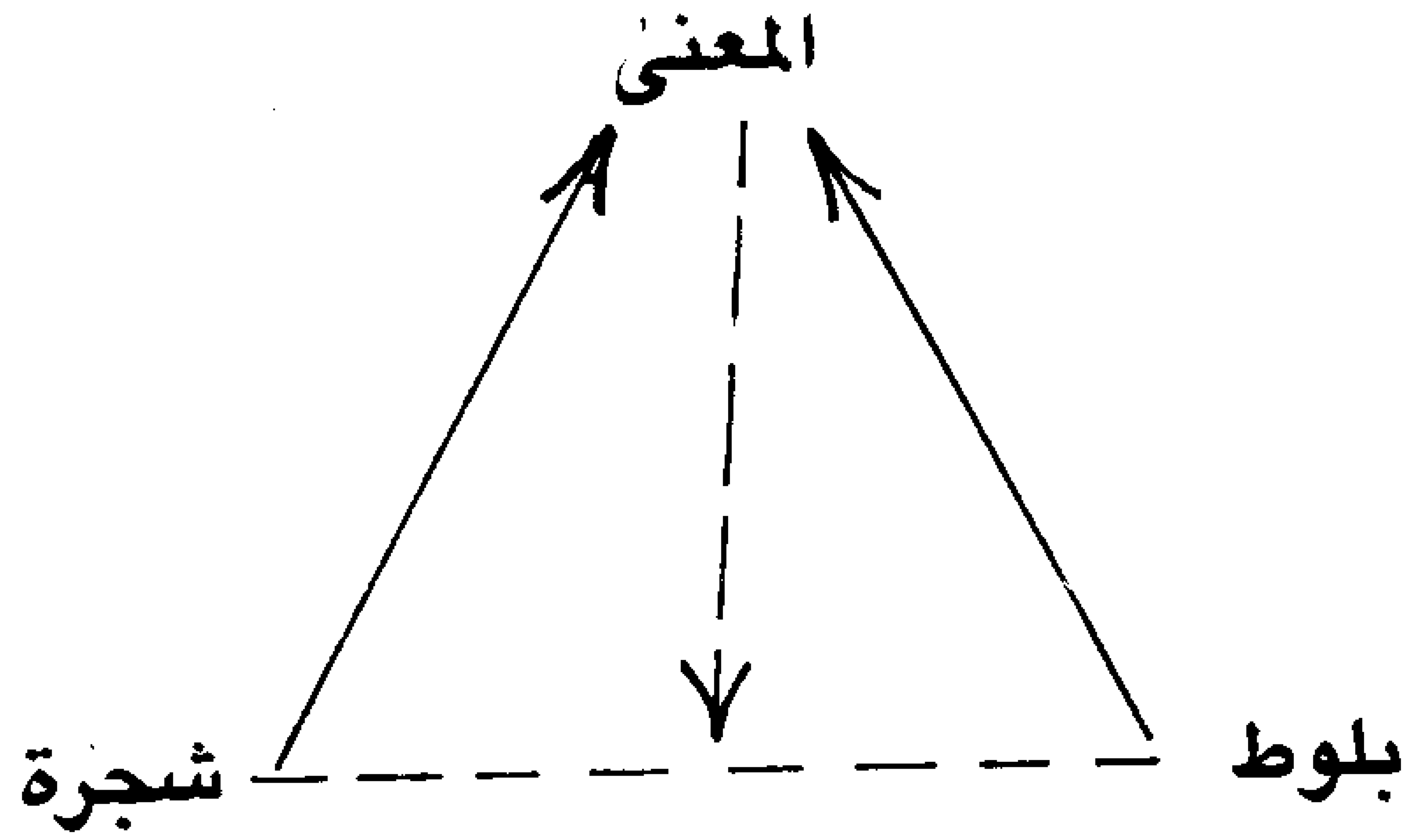
والذين يدعمون هذهِ النظرية يقولون ان الافكار الموجودة في الذهن تعود الى التصورات وهذا شيء ممكن بالنسبة الى الاجسام المادية، مثل كلمة (table)، فهناك تصور مشترك بين المتكلم والمستمع لهذهِ الكلمة، ولكن ماذا نفعل تجاه كلمات مثل: الشجاعة والأمانة والشرف. . . . . . الخ؟ والكلمات الدالة على المعاني الحسيـة قد تختلف تصـورات شخص معين لهـا عن تصورات شخص آخر بحيث لا تتلاءم مع إيصال المعنىٰ.

٢ ـ **النظرية السلوكيـة**: وهي النظريـة السايكلوجيـة للمعنىٰ. وتختلف عن النظرية الذهنية في انها تضع معنى الكلمة ليس في الذهن ولكن في الطريقة التي يتجاوب معها المستمع عند سماعها. وتعرف ايضاً بالنظرية السببية، وتعتمد على التجـارب التي أجريت عـلى سلوكية بعض الحيـوانات. وممـا انتقدت به هذه النظرية أنها تعاني من الخطأ المبني على جعل تصرفات الحيوان كتصرفات الانسان. ثم اننا حينما نحاول ان نعد المعنى للسلوك الواضـح

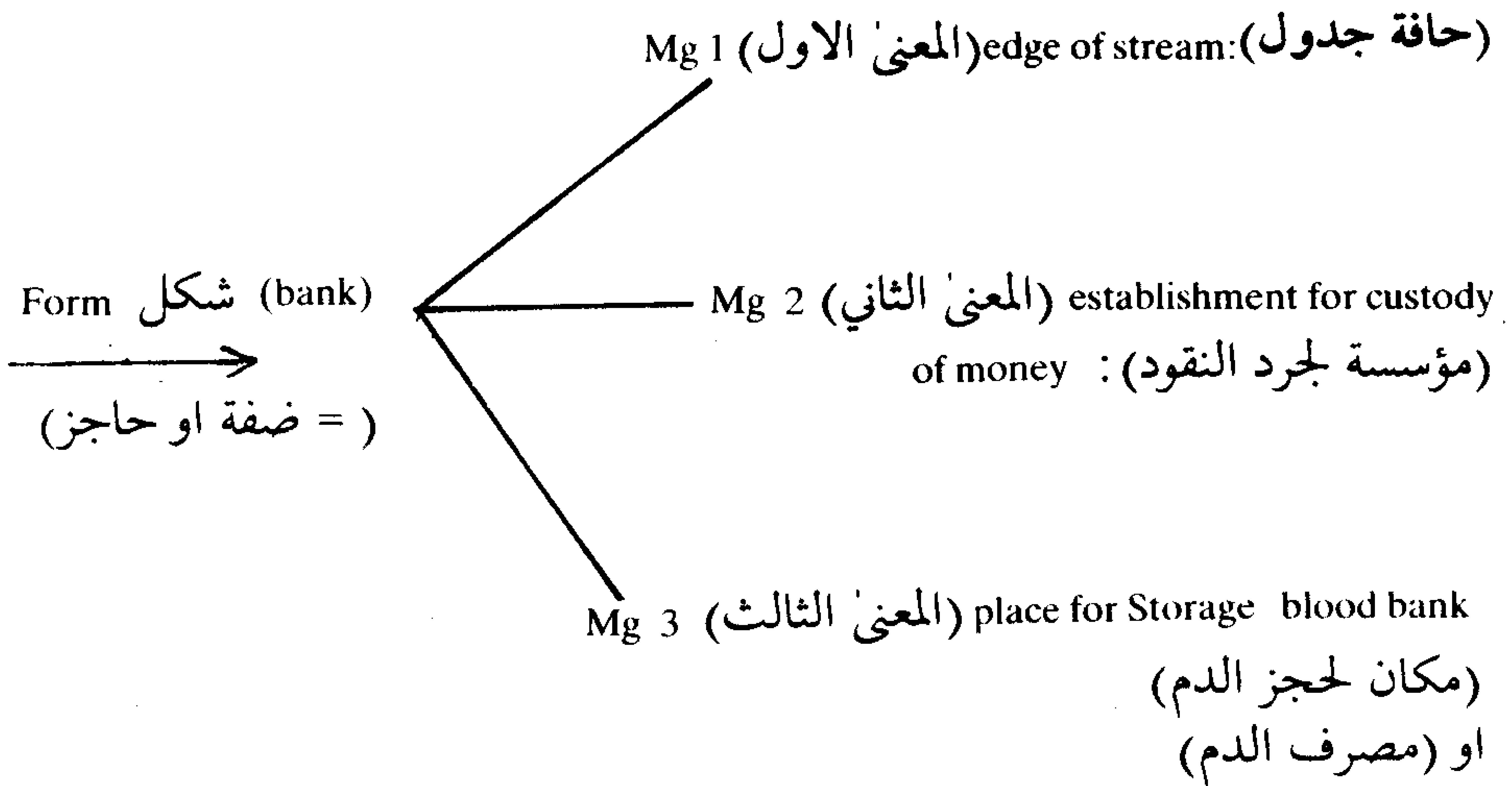
الذي يمكن قياسه بالنسبة الى المستجيب فإن النظرية تفشل في إعطاء تمييز بين التصرف الواقعي الممكن ملاحظته وبين المستجيب للكلمة. وفي حالات الاتصال إما ان يكون المستمع لديه اختيار للأستجابة بإحدى الطرق الكلامية الممكنة، وإما ألا يستجيب بطريقة واضحة يمكن ملاحظتها.
وفي هذهِ الحال سوف تعطي النظرية عدة معانٍ للكلمة الواحدة، وكلٌّ من هذهِ المعاني - التي لا يمكن التنبؤ بها - يمكن ان تنتقل الى المستمع ويقترن بعضها مع ميله الى الاستجابة فيحصل عنده معنىً كنا نريد إيصال غيره اليه، لأن عامل الميل من العوامل التي لا يمكن ان يتحكم بها المتكلم.

٣ - **النظرية التجريدية**: وهي تفسر المعنى على انه فكرة تجريدية. وترتبط هذه النظرية بمفهوم المدلول (Siginfication)، وتوضح العلاقة بين الاشكال اللغوية (الكلمات والمورفيمات) والاشياء التي تشير اليها وتسمى بـ (المشيرات) أو بـ (العائدات) referents. وترى ان المعنىٰ يتوسط بين الاشكال والمشيرات، ويعني هذا ان العلاقة بين الشكل والمشير علاقة غير مباشرة من حيث يتوسطهما المعنى الذي هو جزء من التركيب اللغوي. مثال ذلك كلمة (الموز) في الانجليزية؛ فالذين يتكلمون هذه اللغة يعرفون ان الموز فاكهة لمعرفتهم معنى كلمة (فاكهة)؛ فالموز هو الشكل، والفاكهة هي المشير، والمعنىٰ أي معنىٰ كلمة (موز) لم يرتبط بالشكل إرتباطاً مباشراً، بل توسط بين الشكل والمشير، لأن الذين يتكلمون الانجليزية عرفوا أن الموز فاكهة من خلال معرفتهم بمعنى كلمة (فاكهة).

وفي العربية يمكن ان نتخذ من كلمة (البلوط) مثالاً لذلك؛ فالذي يتكلم العربية يعرف ان البلوط ثمر لشجرة لمعرفته معنى كلمة (شجرة). وفيما يأتي مخطط توضيحي لذلك:



ومن الواضح ان المعنى في هذهِ النظرية نوع من الفكرة المجردة المبنية على اشياء وحوادث. وهذهِ الفكرة لا ترتبط فقط بالأشياء الحية او الاجسام المادية من حيث الصفات التجريدية، ولكنها ترتبـط أيضاً بـالأشياء ذات الدلالة المجـردة، كالشجاعة والكرم والعفة والشرف.......الخ، او بالاحداث كالركض (الذي يشير الى أنواع متباينة منه كالخبب والعدو والهرولة). والعلاقة بين المعنىٰ والشكل ليس من الضروري ان تكون واحدة تجاه واحدة، فالشكل الواحد يمكن ان يربط بين معنيين او اكثر كما يتضح ذلك من خلال المخطط الآتي:



المعنى والسياق:

للسياق اهمية كبيرة في تحديد المعنى وتوجيهه. ومعظم الكلمات من حيث المفهوم المعجمي دالة على أكثر من معنٍ واحد، فالذي يحدد هذهِ المعاني ويفصلها هو السياق في مورد النص، لذلك نلاحظ ان اللغويين يصفون المعنى المعجمي للكلمة بأنه متعدد ويحتمل أكثر من معنىً واحد، في حين يصفون المعنى السياقي لها بأنه واحد لا يحتمل غير معنىً واحد.

ويعود البحث في هذا الموضوع الى ظاهرة المشترك، ومسألة المعنى المركزي والمعاني الهامشية. اما المشترك فهو ظاهرة معجمية سياقية كما شرحنا ذلك في موضعه. وأما المعنى المركزي والمعاني الهامشية المتفرعة منه فهو ذو صلة وشيجة بالبحث التاريخي لدلالة الكلمات وتغير مجالاتها. وجاءت فكرة المركزية في المعنى من ملاحظة معاني الكلمة المفردة من خلال النصوص المختلفة، وفي معظم الأمثلة تبدو الكلمة كأنها تحتوي على معنىً مركزي Central meaning يشتق منه عدد من المعاني الاخرى. ويمكننا ان نميز او نتصور بعض الأوجه من الصلة بين كل من هذهِ المعاني والمعنى المركزي الظاهر. وفي بعض الحالات تكون فيها الصلة دقيقة، أو أن المعاني الهامشية تبتعد جداً عن المعنى المركزي بحيث تجعل أي صلة تاريخية بينهما غامضة. وضرب نيدا[156] مثلاً لذلك كلمة (Bar) في الانجليزية؛ فقد كانت تشير في الاصل الى اي شيء يستعمل لتأمين منطقة مُسيّجة (سياج حديد). وبعد توسع معناها أخذت تشير الى أي نوع من الحواجز كقاعة المحكمة. ثم استعملت لتدل على (الحانة) او (الخمارة). وتستخدم الآن اسماً لمستودعات القضبان الحديد. واستمر توسعها الدلالي مشيراً الى منضدة طويلة ذات أشكال خاصة معينة توضع عليها الاشياء للبيع. ومنذ ان استعملت كلمة (Bar) لتعني مؤسسة للمشروبات الكحولية او (خمارة) فقد اصبحت اكثر بعداً في دلالتها عن المعنى المركزي. ويفترض معظم المتكلمين بالانجليزية أن المعنى الاخير هو في الحقيقة المعنى المركزي للكلمة.

وللسياق اهمية اخرى عند التركيبيين تتمثل بالتحليل اللغوي عن طريق ما

يعرف بـ (توزيع الحدود اللغوية)؛ فمعنى الكلمة من السهولة تبسيطه في حـدود السياق الذي تحدث فيه.

وفكرة التوزيع اللغوي تقوم على ايجاد طرق اساسية ثابتة لتقسيم العنـاصر اللغـوية. ولتـوضيح ذلـك نحلل بعض الأمثلة من المستـوىٰ الصـوتي والصـرفي والدلالي[١٥٧].

من الممكن حدوث صوتين مختلفين للحرف الواحد، أي للوحدة الصـوتية الواحدة (الفونيم)؛ ففي الانجليزية مثلاً نلاحظ اختلاف صـوت اللام (L) بـين كلمتي: (Leaf) و (Feel)، - حيث تكـون في الاولـىٰ مرققـة، وفي الثانية مفخمة. ونجد نظيرهما في العربية بين لام (والله) المفخمة، ولام (بالله) المرققة فالاختلاف بين صوتي اللام حاصل تمامـاً من الناحيـة الصوتيـة، ولكنهما يعـدان متماثلين من حيث التوزيع لأنهما متممان، أي أنه يحدث أحدهما في بيئة لا يحدث الآخر فيها.

وعلى المستوى المورفيمي نجد مثالاً آخر مشابهاً، فالوحدة الصرفية (en) في كلمة (oxen) لها اعتبار الوحدة الصرفية (S) في كلمة (cats) لأنهما مورفيمان دالان على الجمع، وبذلك يمكن النظر اليهما على انهما الشيء نفسه في حدود فكرة التوزيع دون اللجوء الى المعنىٰ. وافترض هارس «أن أي مورفيمين لهما معانٍ مختلفة يمكن اختلافهما في التوزيع»، إلا أننا نلاحظ ايضاً ان الاختلاف في التوزيع يكون نتيجة للاختلاف في المعنىٰ بين الكلمتين، فكلمة (dog) ـ مثلاً ـ ليس من المحتمل ان تأتي في السياق اللغوي الذي تأتي فيه كلمة (apple).

ويقترح بعض اللغويين ان معنى الكلمة او المورفيم يحدد بالبيئة التي يحدث فيها، لذا فإن كلمتين يمكن اعتبارهما مترادفتين إذا كانتا قابلتين للتبديل في البيئات.

ويـرى M. Joos ان معنى الوحـدة بالنسبـة الى اللغـوي هي «مجمـوعـة من الاحتمالات المشروطة». ويترك بـذلك المعنى العمـلي او الخارجي (عـلاقة المعنى بالخارج) لعالم الاجتماع. وهذا الرأي لا ينظر الى المعنى في حدود العلاقات الحسية،

بـل يتعامـل معه في حـدود ما يعـرف بالعـلاقات السنتكمـاتيكيـة (Syntagmatic) والبراديكماتيكية (paradigmatic) بين الكلمات. ويقصد بالأولى العلاقة بين الحـد اللغوي والحدود الاخرى التي تحدث على امتداد اللغة. في حين يقصد بالثانية العلاقة بين الحد اللغوي وحدود اخرى يمكن ان تحل محله او تستبدل به.

ولتوضيح هذين النوعين من العلاقات نأخذ الجملة الآتية: The cat ison the mat فالعلاقة السنتكماتيكية في هذه الجملة هي بين (القطة) و(الحصيرة = mat). أما إذا قـارنـاهـا: بجملة اخـرىٰ ولنفتـرض انها: The dog is on the mat فـالعـلاقـة البراديكماتيكية هي بين (القطة) في الجملة الاولى، و(الكلب) في الجملة الثانية، لذلك فأن التوزيع يتعامل مع العلاقات اللغوية الخـالصة لنـوع السنتيكماتيـك. وتـوضيح المعنىٰ في حـدود التوزيـع كتوضيحـه في حدود الاحسـاس، لأن كليهما يتعاملان مع الاشكال اللغوية التي يمكن ملاحظتها مع العلاقات اللغوية المتداخلة بدلاً من الاقتران الغامض للغة بالعالم اللا لغوي للتجربة كما ذهب اليه التركيبيون.

نماذج من التحليل التركيبي للمعنىٰ:

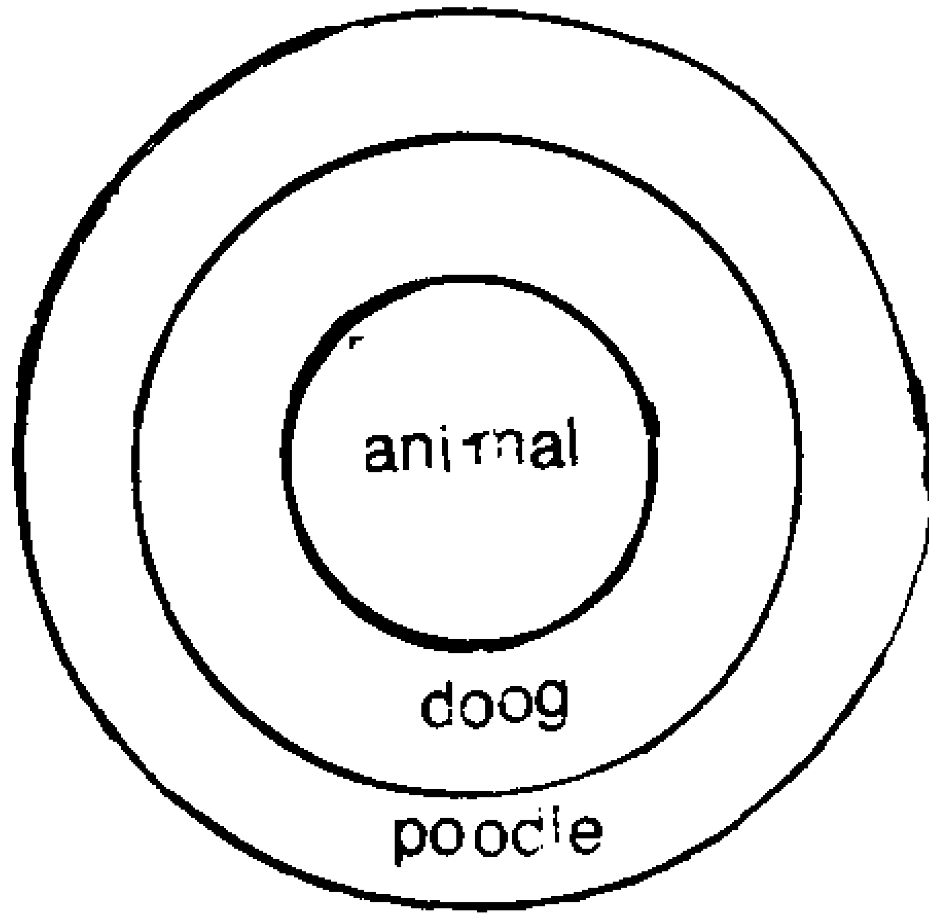
إن تطور البحث في الدراسات المتعلقة بالمعنىٰ سواء في امريكا او في اوربا قد ساهم على نحو فعّال في ايجاد مناهج تطبيقية لتحليل المعنىٰ، كان من أبرزها شيوع النهج التحليلي التركيبي (Componential analysis of meaning).

ونعرض في هذا الجزء لنماذج من هذا التحليل. وسبيلنا في العرض والشرح الاختصار والعموم، لأن نظرية المعنىٰ في اللغويات الحديثة قد بلغت مستوىٰ رفيعاً من الدقة والتشعب لا يستوفيها كتاب او بحث مختصر:

من الأسس المتبعة في التحليل التـركيبي بيان أوجـه العلاقـات بين المعـاني للوحدات الدلالية المختلفة وإتصال بعضها بالبعض الآخر. والمعروف في هذا المجال اتبـاع اربعـة طـرق في التحليـل، هي التضمـين inclusion، والتـداخـل (Overlapping)، والتكميل (Complementation)، والاتصال (Contiguity)[158].

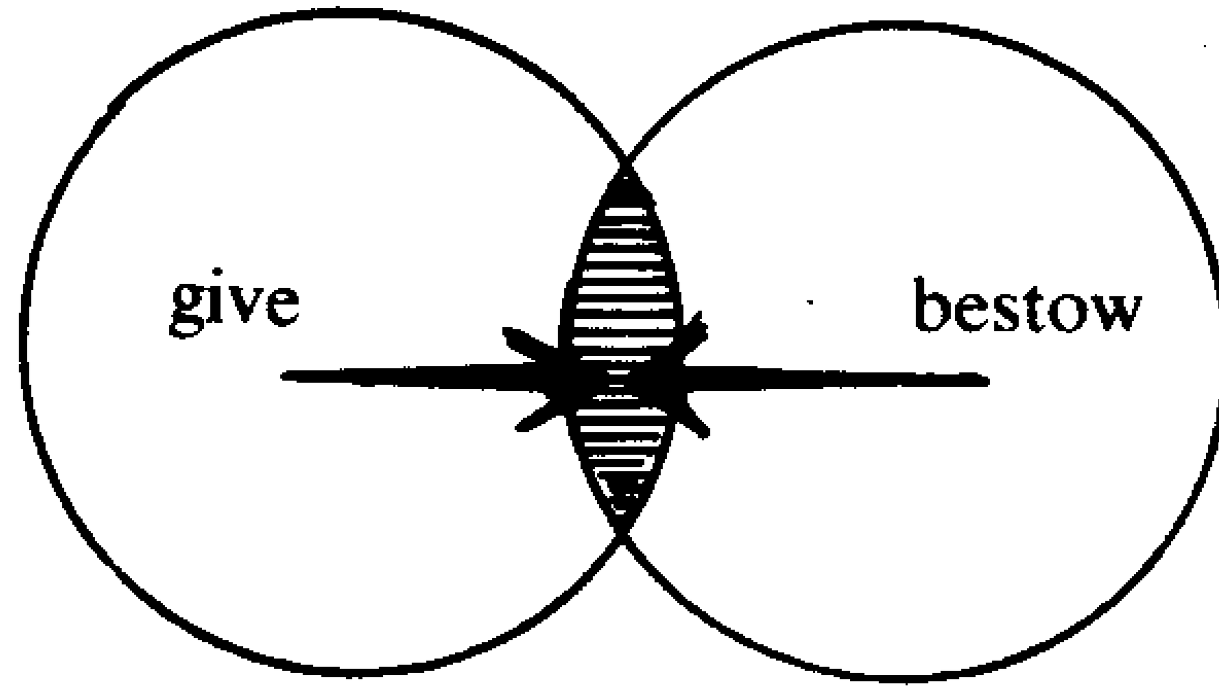
وفيما يأتي توضيح لهذه العناصر:

١ ـ التضمين: إن معنى الكلمة الواحدة متضمن معنى كلمة اخرىٰ، فإذا أخذنا ـ على سبيل المثال ـ كلمة (poodles) في الانجليزية وتعني نوعاً من الكلاب ذات الشعر المجعد، وقلنا: كل الكلاب المجعدة الشعر كلاب، وكل الكلاب حيوانات؛ فمعنىٰ الـ (poodle) يمكن القول بأنه متضمن معنى كلمة (dog)، ومعنى الـ (dog) متضمن معنى (animal). ويتضح تمثيل هذهِ العلاقات بدوائر متحدة المركز على النحو الآتي:



٢ ـ التداخل: من أهم الصفات المميزة للعلاقات بين المعاني هو ميلها الى التداخل؛ فلو أخذنا الكلمات الآتية: (give = يعطي)، و (bestow = يمنح)، و (ill = مريض) و (Sick = متوعك)، فإن كل اثنين منها مترادفتان، ولا يمكن ـ في الغالب ـ تعويض الواحدة من الاخرى في السياق، أي ان المترادفات ليست متطابقة في المعنىٰ لكنها متداخلة حيث يمكن تعويض إحداهما من الاخرىٰ بعض الاحيان وفي سياقات معينة من غير تبديل مهم في المحتوى الذهني. وأكثر الناس يستعملون كلمة مكان الاخرى ولكن ذلك لا يعطينا قاعدة لبيان الاختلاف في استعمال كلمة ما مكان الأخرىٰ؛ فكلمة (bestow) ـ مثلاً ـ أقل شيوعاً من كلمة (give) ولكنها تعطي مظهراً أحسن في التعبير.

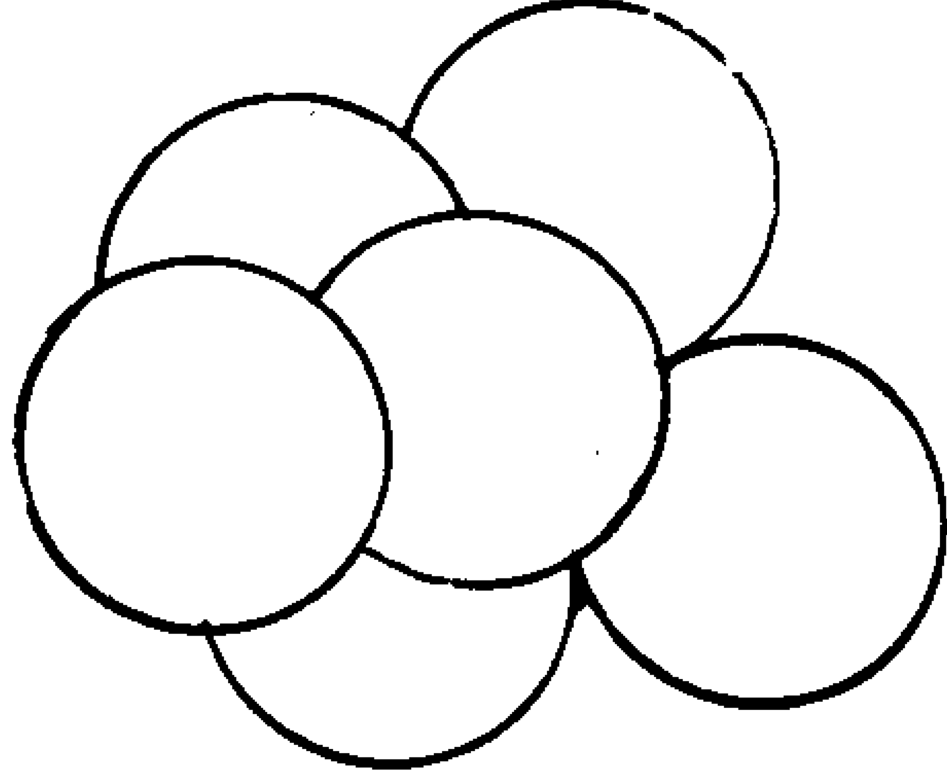
ويمكن توضيح تداخل المعنىٰ بين هاتين الكلمتين في الرسم الآتي:



٣ ـ التكميل: ويقصد به المعاني التي تكمل الواحدة الاخرىٰ، وهي تتضمن عدداً من الهيئات المشتركة في المعنى لكنها تظهر بعض المتناقضات التي يمكن ملاحظتها[١٥٩]

٤ ـ تُعدّ علاقة الاتصال من أهم العلاقات لتحليل عناصر المعنىٰ. وتمثل هذهِ العلاقة الروابط بين المعاني المتصلة التي تشكل حقلاً دلالياً محدداً يمكن توضيحه وعرض بعض المتناقضات التي جاز ملاحظتها؛ فكل معنىً يمكن تمييزه من المعاني المتصلة الاخرىٰ على نحوٍ واحد، مثال ذلك المعاني المتصلة في الكلمات الآتية: يمشي ـ يركض ـ يخطو ـ يزحف، فهي تشكل مجموعة من المعاني المتصلة تشترك في هيئات حركية لكائن حي يستعمل أطرافه، ولكن عدد الاطراف ونظام الحركة والعلاقة بين الاطراف بالنسبة الى المظهر تتضمن اختلافات يمكن تمييزها. وينبغي ان نلاحظ ـ عند الحديث عن علاقة الاتصال ـ أننا نتكلم على معانٍ معينة للحدود وليس على الحدود بحد ذاتها؛ فعلاقة الاتصال لا تطبق على الكلمات: (يمشي؛ يركض؛ يثب، يزحف) ولكن تطبق فقط على معانيها المتصلة على أساس الاشتراك في صفات عامة معينة، عند ذلك تشكل حقلاً دلالياً مفرداً (Single Semantic domain)

وتتضح لدينا علاقة الاتصال في الرسم الآتي :



ومن نماذج التحليل التركيبي النهج العمودي الافقي في تحليل المعاني، ويتضمن [١٦٠]

١ ـ البعد العمودي الذي تقارن فيه المعاني الشاملة بالمعاني الأقل شمولاً، أي المعاني على مستويات هرمية مختلفة.

٢ ـ البعد الافقي الذي تقارن فيه المعاني على المستوى الهرمي نفسه فيما اذا كانت متجاورة او متداخلة او متكاملة.

ولنتخذ من كلمة (magazine = مجلة) مثالاً لبيان هذا المنحىٰ من التحليل :

في استعمالنا النهج الافقي العمودي لتحليل معنى الكلمة المذكورة نتبع المراحل الآتية :

المرحلة الاولىٰ : أعلى من المستوى الهرمي للتحليل، وهي تقرير المعنى الذي تتضمنه الكلمة. ونلاحظ ان اكثر المتكلمين بالانجليزية يتمثل لهم معناها بالدوريات (periodical) وهو حد يتضمن معنى (gournal)، ولكن لا يتضمن معنى (كتاب) او (كتيب) او (كراسة).

ولو وجدنا معنىً ما من مستوىً أعلى من مستوى معاني الكلمة (publication) = الطبع) لاعتبرناه كياناً يتضمن معاني عناصر هذا الحقل الدلالي.

المرحلة الثانية : في تنازل المستوى الهرمي للتحليل، وهي تقرير المعاني التي من الممكن أن تتضمنها الكلمة ؛ فقد يضمنها بعض المتكلمين بالانجليزية معنى عجينة الورق، او هزليات . . . . . . الخ ، ولكن المتكلمين بالانجليزية الامريكية

يعدونها في مستوى تتضمن أسماء مجلات خاصة.

المرحلة االثالثة: وهي فحص المعاني على المستوى الهرمي نفسه. والمعاني في هذه المرحلة إما ان تكون مجاورة او متداخلة مع المعنى المخصص او المختار لكلمة (magazine). وهذهِ المعاني تشمل: الكتاب - الكتيب - الكراسة - الجريدة الصحيفة. إن معنىٰ هذهِ الكلمة يختلف عن الكتاب والكتيب والكراسة لأنها دورية، على حين تشترك مع الجريدة والصحيفة. وتختلف عن معظم الجرائد لكونها لا تنشر يومياً، وتقع في مجلد يضم مجموعة من الاعداد.

وفي التقابل المعنوي بين (magazine) و (gournal) يجب ان نلاحظ أولاً عدة معانٍ مختلفة لكلمة (جرنال) متضمنة ما يأتي:

١ - مجموعة من البيانات اليومية.

٢ - تسجيل يومي للتجارب والفعاليات، إما لشخص وإما لمؤسسة.

٣ - جريدة تنشر يومياً.

٤ - دورية ليست يومية.

وتختلف كلمة (جرنال) في مفهومها الاخير - بالتحديد - مع كلمة (مكازين)، من حيث ان (جرنال) أميل الى ان تكون من حيث المحتوى اكثر من (مكازين)، كأن تكون جُرْنالاً (للمؤسسات العلمية) او جُرْنالاً (أكاديمياً).

المرحلة الرابعة: وضع قائمة لأصغر العناصر الوصفية لبيان ما يأتي:

١ - تخصيص معنىٰ (المكازين) وتمييزه من المعاني الاخرىٰ على المستوى نفسه.

٢ - جعله اكثر ملائمة مع المعنى الذي يقع في مرتبة اعلى منه في السلم الهرمي.

٣ - ضمان طريق مقنع للمعاني المتممة تحته من حيث الترتيب.

وتشتمل هذه العناصر الوصفية على: آ - الطبعات الدورية ب - المجلدات ج - الطبعات (الشعبية) نسبياً من حيث المحتوى والتقديم.

وتعد المجاميع الدلالية او كما تسمىٰ بـ (المسلسلات المعنوية) من نماذج

التحليل التركيبي. ولتوضيح الاجراءات المتخذة لتحليل هذا النمط من المجاميع نحلل المعاني المتعلقة بكلمة (النبات)[١٦١]؛ فهي تحتوي - مثلاً - على: شجرة - بلوط - وردة - جُنْبُذ - سوسن. ونتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الاولى: اختيار الحد الذي يحتوي على أوسع نطاق من المعنىٰ. والحد الذي اخترناه في هذا المثال هو كلمة (النبات). وينبغي في هذه الخطوة ان نميز المعنى الخاص للكلمة من معانيها التي تشير - غالباً - الى النباتات الصغيرة (الحولية مثلاً)، وتشير - نادراً - الى المعمرات الكبيرة كالصنوبر والبلوط. وطبقاً لذلك من الضروري ملاحظة ان كلمة (نبات) بمعناها الخاص يجب ان تدل على: (نبات/2)، لمقابلتها من حيث المعنى بـ (النبات/1)[١٦٢].

الخطوة الثانية: بعد فصل مجمل المعاني الضمنية في مجموعة من الحدود (set of terms) نفصل في الخطوة الثانية - اكثر المعاني الخاصة المحددة. ويمكن بذلك تشخيص طرفي الخط بسهولة من معاني الوسط كما هو موضح في المخطط الآتي:

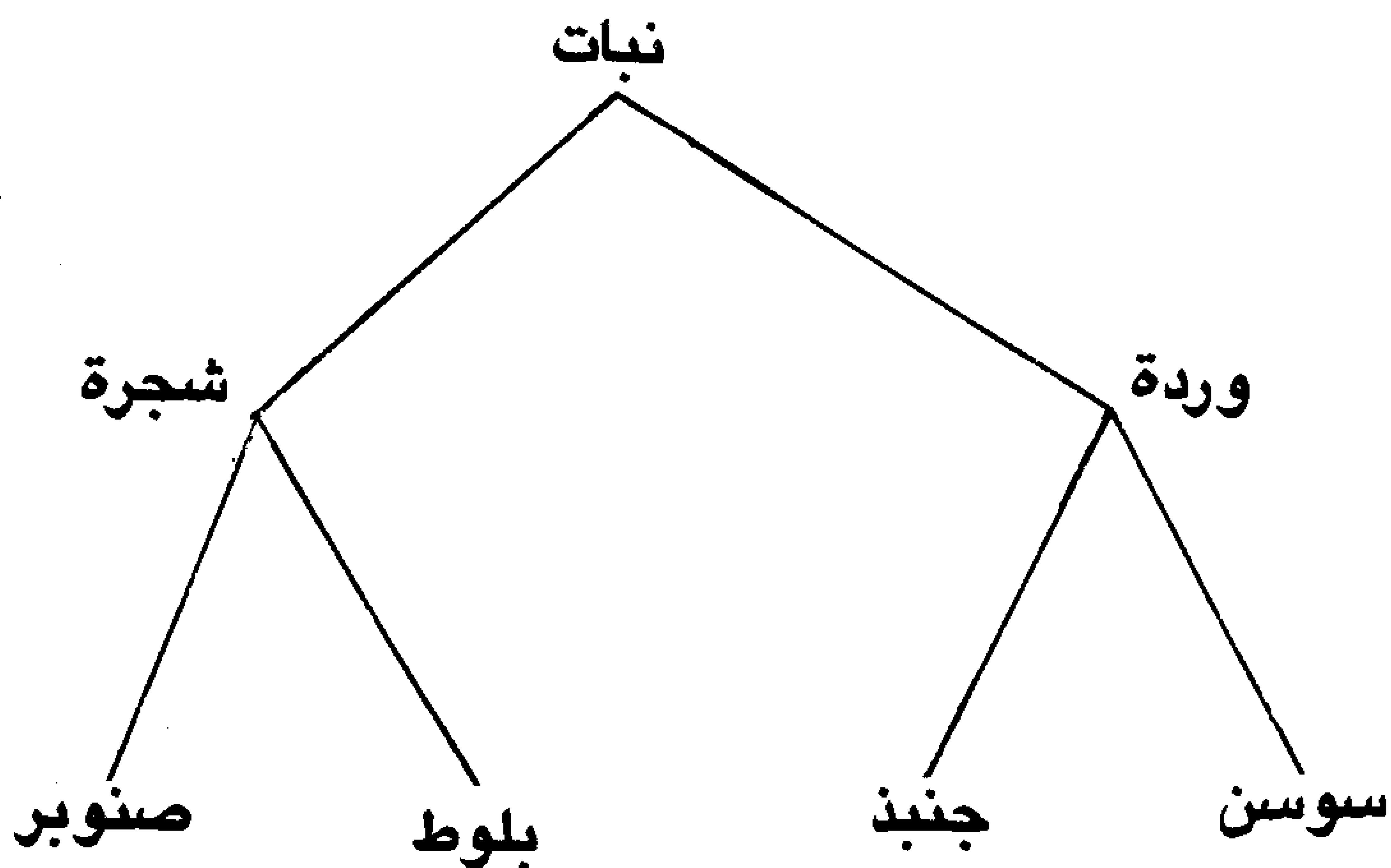
معاني الوسط

الطرف الاول (نبات) ——————||—————— **الطرف الثاني (شجرة)**

بلوط - صنوبر - جنبذ - سوسن

الخطوة الثالثة: نملأ معاني الوسط. ولنأخذ من المخطط اعلاه كلمة (وردة)، فإننا نلاحظ فيها مسألة تعدد المعنىٰ، فالكلمة يمكن ان تستعمل لتدل على (التبرعم) أي الزهرة نفسها، او على (نبتة) كاملة لها ازهار جميلة بيّنة، في قبال نبتة ليس لها أزهار واضحة كالحشائش والاحراش.

الخطوة الرابعة: ترتيب تسلسل المعاني لتوضيح العلاقات الأكثر فائدة بين معاني الحدود الخاصة، كما هو موضح في التسلسل الهرمي الآتي:



ويمكن تحديد العلاقات الضمنية (relations of Inclusion) للمعنى بإيجاد حد عام متصل يعمل عمل اسم مجموعة ويكـون مستوعبـاً عدداً من الحـدود داخل مجموعته، ثم نضع قائمة لكل الحدود التي تبدو معانيها متضمنة داخل معنى الحد العام، والسؤال عن كل طبقة من هذهِ الحدود (هل أ نوع من ب ؟). وبذلك يتهيأ لنا تحديد ما هية المجاميع الضمنية.

هوامش الفصل الثالث

(١) التعريفات: ٢٣٤
(٢) الخوارزمي، مفاتيح العلوم: ١٧
(٣) جامع العلوم: ٣/٢٨٣
(٤) جامع العلوم: ٣/٢٨٣

(٥) التعريفات: ١٠٩، وقارن بجامع العلوم: ٢/١٠٥
(٦) جامع العلوم: ٢/١٠٥
(٧) جامع العلوم: ٢/١٠٥، ١٠٦
(٨) إحصاء العلوم: ٧٨
(٩) إحصاء العلوم: ٧٤

(١٠) إحصاء العلوم: ٧٦
(١١) إحصاء العلوم: ٨٨
(١٢) انظر: معيار العلم: ٧٩، ٨٠

(١٣) ص: ٥٧
(١٤) إحصاء العلوم: ٥٩

(١٥) إحصاء العلوم: ٧٤، ٧٥
(١٦) معيار العلم: ٧٥، ٧٦
(١٧) انظر، معيار العلم: ٧٧، ٧٨

(١٨) معيار العلم: ٧٢

(١٩) سر الفصاحة: ٢٢٥

(٢٠) معيار العلم: ص ٧٣

(٢١) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة: ٢/٥٢.
(٢٢) مفتاح السعادة: ٢/٥٢
(٢٣) الشوكاني، إرشاد الفحول: ١٢
(٢٤) انظر: علم اللغة العام (الفصل الثالث: هدف علم اللغة ص ٢٦ وما بعدها الى ص ٣٦).
(٢٥) إرشاد الفحول: ١٢

(٢٦) انظر: التعريفات ص ١٠٩، الاحمد نكري، جامع العلوم: ٢/١٠٧
(٢٧) الأصول: ١/٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥١.

(٢٨) الأصول: ٢/١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.

(٢٩) انظر، الأصول: ١/١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩.
(٣٠) المزهر: ١/٣٨
(٣١) إرشاد الفحول: ١٤
(٣٢) انظر، المزهر: ١/٤٢؛ وإرشاد الفحول: ١٤

(٣٣)انظر: المزهر ص ١/٣٨
(٣٤) المزهر: ١/٤١

(٣٥) انظر، المزهر: ١/٤٠، ٤١

(٣٦) انظر، السيد عبدالكريم علي خان: معالم الوصول ص ١٥، وهو شرح على كفاية الأصول للشيخ محمد كاظم.
(٣٧) المظفر، أصول الفقه: ١/٨.

(٣٨) كفاية الأصول (المتن): ٨٤. وانظر، معالم الوصول (الشرح) ص ٨٤، ٨٥ بعدهما في تحقيق اختصاص اللفظ بالمعنى، وهل هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى ومعنى الارتباط وعلاقة الوضع بمقولة النسب المنطقية. . . . . . الخ.

(٣٩) كفاية الأصول: ٨٩.

(٤٠) معالم الوصول: ١٠٣

(٤١) القاضي الآبي، أشرف الدين صاعد البريدي: الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلمين من الامامية. ص ١٩ (تحقيق حسين علي محفوظ ـ بغداد ١٩٧٠).

(٤٢) انظر، أصول الفقه: ١٠، ١١، ١٢

(٤٣) أصول الفقه: ١٢

(٤٤) الأصول: ١/ ١٧٠

(٤٥) المزهر: ١/ ٣٦٢

(٤٦) الأصول: ١/ ١٧٢

(٤٧) أسماء الاجناس: مثل (رجل) و (شجر) و(حجر) و(ماء) و(سماء) ونحوها. وعرف الجرجاني اسم الجنس بأنه «ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه، كالرجل فأنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه» التعريفات: ٢٥.

(٤٨) الأصول: ١٧٣

(٤٩) انظر إرشاد الفحول: ٢٦

(٥٠) إرشاد الفحول: ٢٦

((٥١) انظر المزهر: ١/ ٣٥٩، ٣٦٠

(٥٢) إرشاد الفحول: ٢١

(٥٣) أصول الفقه: ٣٦

(٥٤) الأصول: ١/١٧٩

(٥٥) المزهر: ١/٤٠٢

(٥٦) إرشاد الفحول: ١٨
(٥٧) المزهر: ١/٤٠٥

(٥٨) المزهر: ١/٤٠٦
(٥٩) إرشاد الفحول: ١٩
(٦٠) انظر: الصناعتين ص ١٦

(٦١) الصناعتين: ١٤
(٦٢) البيان والتبيين: ١/٧٦

(٦٣) الصناعتين: ٧٥
(٦٤) العمدة: ١٢٤

(٦٥) انظر، كوندارتوف: أصوات وإشارات ص ٥ (ترجمة أدور يوحنا ـ بغداد ـ وزارة الاعلام ـ سلسلة الكتب المترجمة) حيث استعمل مصطلح (Signal) للاشارة الاعتباطية، ومصطلح (Sign) للاشارة الهادفة.
(٦٦) انظر، دي سوسور: علم اللغة العام ص ٣٤. حيث جعل علم الاشارات (Semiology) جزءاً من علم النفس الاجتماعي، وهوبدوره جزء من علم النفس العام. وقال عن علم الاشارات بأنه يوضح «ماهية مقومات الاشارات وماهية القواعد التي تتحكم فيها». وعدّ اللغة جزءاً منه. قال: «..... فعلم اللغة هو جزء من علم الاشارات العام. والقواعد التي يكتشفها هذا العلم يمكن تطبيقها على علم اللغة». وقال في ص ٣٥: «إنني ارى ان مسألة اللغة هي في جوهرها مسألة علم الاشارات وجميع تطورات المسألة تستقي أهميتها

من هذه الحقيقة الأساسية فإذا اردنا ان ندرك الطبيعة الحقيقية للغة فعلينا ان نفهم إرتباطها بالأنظمة الاخرىٰ للاشارات».

(٦٧) البيان والتبيين.
(٦٨) البيان والتبيين: ١/٨١
(٦٩) سر الفصاحة: ١٩٩
(٧٠) انظر، العمدة: ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥

(٧١) الصناعتين: ٧٦
(٧٢) انظر: مقدمة المحقق لكتاب منهاج البلغاء وسراج الادباء، ص ٥٣.

(٧٣) منهاج البلغاء: ١٨
(٧٤) منهاج البلغاء: ١٩

(٧٥) منهاج البلغاء: ١٤
(٧٦) منهاج البلغاء: ٢٣

(٧٧) منهاج البلغاء: ١٣٠
(٧٨) منهاج البلغاء: ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤.

(٧٩) منهاج البلغاء: ١٧٥

(٨٠) منهاج البلغاء: ١٩، ٢٠
(٨١) منهاج البلغاء: ٢٠

(٨٢) الطراز: ٢/١٥٢
(٨٣) الطراز: ٢/١٥٠، ١٥١، ١٥٢

(٨٤) انظر، السكاكي: مفتاح العلوم: ١٥٦، ١٥٧، والطراز: ١/٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩.
(٨٥) الطراز: ٢/١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.
(٨٦) القزويني؛ التلخيص: ٣٣.

(٨٧) التلخيص: ٣٥
(٨٨) التلخيص: ٣٦، ٣٧
(٨٩) مفتاح العلوم: ٧٧

(٩٠) التلخيص: ٣٦
(٩١) الطراز: ١/١١
(٩٢) مفتاح العلوم: ٧٧، وقارن بالتلخيص: ٢٣٦
(٩٣) التلخيص: ٣٤٧

(٩٤) التعريفات: ١٦١ (ت/فلوجل).
(٩٥) أبجد العلوم: ٢/٤٨٦، وقارن بمفتاح السعادة: ١/١٨٠
(٩٦) جامع العلوم: ٣/٢٨٣

(٩٧) انظر، جامع العلوم: ٣/٢٩١
(٩٨) التعريفات: ١٦١ (ت/فلوجل)
(٩٩) مفتاح السعادة: ١/١٨١
(١٠٠) كشف الظنون: ٢٦٠
(١٠١) جامع العلوم: ١/٢٥٧
(١٠٢) أبجد العلوم: ٢/١٢٩ وتعريفه مطابق لتعريف حاجي خليفة.

(١٠٣) مفتاح السعادة: ١/١٨١

(١٠٤) أسرار البلاغة: ٤، ٥

(١٠٥) دلائل الاعجاز: ١٧٣
(١٠٦) دلائل الاعجاز: ١٧٣

(١٠٧) دلائل الاعجاز: ٤٩
(١٠٨) دلائل الاعجاز: ١٦٩، ١٧٠

(١٠٩) دلائل الاعجاز: ٣٥٥

(١١٠) دلائل الاعجاز: ٣٥
(١١١) دلائل الاعجاز: ٣٥٣
(١١٢) دلائل الاعجاز: ١٧٠

(١١٣) دلائل الاعجاز: ١٧٥
(١١٤) دلائل الاعجاز: ٢٣٨

(١١٥) دلائل الاعجاز: ٢٣٨
(١١٦) دلائل الاعجاز: ٤٥
(١١٧) دلائل الاعجاز: ٢٨٠

(١١٨) دلائل الاعجاز: ٢٨٢

(١١٩) الصاحبي: ١٩٢
(١٢٠) الحدود في النحو: ٤٢ (ضمن رسائل في النحو واللغة).

(١٢١) الحدود في النحو: ص ٣٨ (ضمن رسائل في النحو واللغة).
(١٢٢) الخصائص: ١/ ٢٢٠
(١٢٣) منهم: الدكتور حسن ظاظا في كتابه: كلام العرب ـ من قضايا اللغة العربية (دار النهضة ـ بيروت ١٩٧٦). والدكتور ربحي كمال في كتابه: التضاد في ضوء اللغات السامية ـ دراسة مقارنة (دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٥).

(١٢٤) الصاحبي: ص ٩٦ (تحقيق الشويمي ـ نشر المكتبة اللغوية العربية ـ بيروت ١٩٦٤).
(١٢٥) المزهر: ١/ ٤٠٧.

(١٢٦) المزهر: ١/ ٣٦٩
(١٢٧) اللغة: ٢٢٨
(١٢٨) Semantics, p: 80 .

(١٢٩) Nida: Componential analysis of meaning. p. 12
(١٣٠) اللغة: ٢٢٨

(١٣١) Foundation of Linguistics: p. 183.

(١٣٢) انظر - على سبيل المثال - : الخصائص ٢/٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٨، الصاحبي: ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٦٠.

(١٣٣) دور الكلمة في اللغة: ٦٤

(١٣٤) p. 55.

(١٣٥) دور الكلمة في اللغة: ٦١

(١٣٦) دور الكلمة في اللغة: هامش المترجم، ص ٦٦.

(١٣٧) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢١

(١٣٨) Ullmann: Semantics, p: 54.

(١٣٩) انظر: دور الكلمة في اللغة ص ٦٦، ٦٧ (الهامش). والمثال مقتبس من المترجم.

(١٤٠) مناهج البحث في اللغة: ٢٧٦

(١٤١) دور الكلمة في اللغة: ٦٤

(١٤٢) دور الكلمة في اللغة: ٦١

(١٤٣) مناهج البحث في اللغة: ٢٧٤

(١٤٤) Foundations of Linguistics: p, 173.

(١٤٥) Ibid: p, 174.

(١٤٦) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢

(١٤٧) اسس علم اللغة: ٥٥

(١٤٨) اسس علم اللغة: ٥٥

(١٤٩) علم اللغة العام: ٢٦

(١٥٠) فيما يأتي بعض تعريفات اللغويين بالكلمة (انظر: دور الكلمة في اللغة ص ٤٣):

١ - بلومفيلد: الكلمة أصغر صيغة حرة.

٢ - بالمار: إنها أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام.

٣ - فيرث: إن معنى الكلمات هي مقابلات استبدالية (Substitution Counters) «وفي هذه الحالة يكون تناظر الاصوات هو الفيصل في الأمر. وتوضيح ذلك مثلاً إن تحويل الاصوات ذات الصفات المميزة

الى غيرها، او إضافة هـذهِ الأصوات او حـذفها يؤدي الى وجـود كلمات جديدة. وعلى هذا النحو يؤدي تغيير اي عنصر من عناصر الكلمة (pin) ـ مثلاً ـ الى صيرورتها: pit, pan, bin . والاضافة اليها تصيرها: spin. وأما الحذف فيحولها الى «in.......».

(٤) أولمان: «الكلمة هي أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة». «الكلمات هي أصغر نواقل المعنى، او اصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتصل». انظر: دور الكلمة في اللغة ص ١٣.

(١٥٢) David Crystal: Linguistics, p, 232.

(١٥٣) انظر: Gilbrt. H. Harman: threelevels of meaning.p 66 (Ed: Danny. D. Steinberge. London, Cambridlge— university. press 1972).

(١٥٤) Ibid: p, 66.

(١٥٥) Linguistics: p, 231, (٣) علم اللغة العام: ٣٤

(١٥٦) علم اللغة العام: هامش ص ٣٤

(١٥٧) انظر، علم اللغة العام: ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨.

(١٥٨) الألسنية: ٧٣.

(١٥٩) Palmer: Semantics, pp. 27, 28

(١٦٠) انظر: Foundations of Linguistics: pp. 175, 176, 177.

(١٦١) Nida: pp. 11,12

(١٦٢) انظر: Palmer: Semantics, pp. 92, 93.

(١٦٣) Nida: pp. 15, 16, 17, 18, 19.

(١٦٤) من نماذج العلاقات التكميلية علاقة التضاد، ولنأخذ مثالاً لها في الالفاظ الدالة على الالوان كالأسود والابيض والاحمر والازرق والاخضر؛ فهـذه الالفاظ من حقل دلالي واحد، إلا انه من الصعب ان نحدد الاختلافات فيما بينها على نحو دقيق.

(١٦٥) Nida: pp. 156, 157, 158.

(١٦٦) Nida: pp. 92, 93, 94.

(١٦٧) نبات/1 = عام من حيث الدلالة، و نبات/2 = خاص من حيث الدلالة.

المصادر والمراجع

أولاً - الكتب العربية والمترجمة:

ابراهيم انيس:

الاصوات اللغوية - القاهرة ١٩٧١.

ابن جني (ابو الفتح عثمان):

- الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتب - القاهرة ١٩٥٢
- سر صناعة الاعراب - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤.
- اللمع في العربية - تحقيق حامد المؤمن (من منشورات جمعية منتدىٰ النشر في النجف الاشرف) مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢.

ابن رشيق القيرواني (ابو علي الحسن):

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده - تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - القاهرة ١٩٣٤.

ابن سنان الخفاجي (ابو محمد عبدالله بن محمد):

سر الفصاحة - تحقيق عبدالمتعال الصعيدي - القاهرة ١٩٦٩.

ابن سينا (ابو علي الحسين بن عبدالله):

أسباب حدوث الحروف - بتصحيح محب الدين الخطيب - القاهرة ١٣٣٢هـ.

ابن عصفور (ابو الحسن علي بن مؤمن):

الممتع في التصريف - تحقيق فخرالدين قباوة - حلب ١٩٧٠.

ابن فارس (ابو الحسين احمد):

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - تحقيق مصطفى الشويمي - المكتبة اللغوية العربية - بيروت ١٩٦٤.

ابن مضاء القرطبي (ابو العباس احمد بن عبدالرحمن):

الرد على النحاة - تحقيق شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢.

ابن هشام (ابو محمد عبدالله بن يوسف):

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرىٰ - القاهرة - د.ت.

ابن يعيش (موفق الدين):
شرح المفصل ـ نشر عالم الكتب (بيروت) ومكتبة المتنبي (القاهرة) عن طبعة مصر ـ د.ت.
أبو علي الفارسي (الحسن بن احمد):
المسائل العسكريات ـ تحقيق علي جابر المنصوري ـ مطبعة الجـامعة ـ بغـداد ١٩٨٠.
ابو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله بن سهل):
كتاب الصناعتين ـ تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل ابراهيم ـ مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧١.
الأحمد نكري (القاضي عبدالنبي بن عبدالرسول):
جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (الملقب بدستور العلماء) ـ دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٢٩هـ.
أولمان (ستيفن):
دور الكلمة في اللغة ـ ترجمة كمال بشر ـ القاهرة ١٩٧٣.
باي ماريو:
أسس علم اللغة ـ ترجمة احمد مختار عمر ـ منشورات جامعة طرابلس/ليبيا ١٩٧٣.
تمام حسان:
- اللغة بين المعيارية والوصفية ـ دار الثقافة ـ الدار البيضاء (المغرب) ١٩٨٠.
- اللغة العربية معناها ومبناها ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٣.
- مناهج البحث في اللغة ـ دار الثقافة ـ المغرب ١٩٧٩.
حظ (ابو عثمان عمرو بن بحر):
البيان والتبيين ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٦٠.
جرجاني (ابو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن):
- اسرار البلاغة (في علم البيان) تصحيح الشيخ محمد عبده ـ علق حواشيه السيد محمد رشيد رضا ـ مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ـ القاهرة ١٩٥٩.
- دلائل الاعجاز (في علم المعاني) ـ تصحيح الشيخ محمد عبدة والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي ـ علق حواشيه السيد محمد رشيد رضا ـ نشر مكتبة القاهرة ـ القاهرة ١٩٦١.
الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد):
التعريفات ـ تحقيق فلوجل ـ نشر مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٨.
حازم القرطاجني (ابو الحسن):
منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـ تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ـ دار الكتب الشرقية ـ تونس ١٩٦٦.

الخوارزمي (ابو عبدالله محمد بن احمد):
مفاتيح العلوم ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة ١٣٤٢هـ.
دي سوسور (فرديناند):
علم اللغة العام ـ ترجمة يوئيل يوسف عزيز ـ سلسلة آفاق عربية ـ بغداد ١٩٨٥.
الرماني (ابو الحسن علي بن عيسىٰ):
الحدود في النحو (ضمن رسائل في النحو واللغة) ـ تحقيق مصطفىٰ جواد ويوسف يعقوب مسكوني ـ وزارة الثقافة والاعلام ـ بغداد ١٩٦٩.
السرخسي (ابو بكر محمد بن احمد):
أصول السرخسي ـ تحقيق ابو الوفا الافغاني ـ لجنة إحياء المعارف النعمانية حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٧٢هـ.
السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد):
مفتاح العلوم ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٣٧.
سيبويه (ابو بشر عمرو):
الكتاب ـ المطبعة الاميرية ببولاق ـ مصر ١٣١٧هـ.
السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن):
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ تحقيق محمد احمد جاد المولىٰ وآخرين ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة.
الشوكاني (محمد بن علي):
إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ـ المطبعة الحلبية ـ القاهرة ١٩٣٧.
طاش كبري زاده (احمد بن مصطفى):
مفتاح السعادة ومصباح السيادة ـ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ١٩٧٧ـ ١٩٨٠.
عبده الراجحي:
النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٩.
عبدالكريم علي خان:
معالم الاصول الى كفاية الاصول (شرح معالم الأصول للشيخ محمد كاظم الخراساني) ـ تقديم الشيخ باقر شريف القرشي ـ دار الزهراء ـ بيروت ١٩٨١.
عثمان أمين:
فلسفة اللغة العربية ـ سلسلة المكتبة الثقافية ـ القاهرة ١٩٦٥.
العلوي (يحيىٰ بن حمزة):
الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ـ دار الكتب الخديوية ـ مطبعة المقتطف ـ القاهرة ١٩١٤.

الغزالي (ابو احمد):

معيار العلم (منطق تهافت الفلاسفة) ـ تحقيق سليمان دنيا ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٩.

الفارابي (ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان):

إحصاء العلوم ـ تحقيق عثمان امين ـ مكتبة الانجلو ـ القاهرة ١٩٦٨.

فندريس (ج):

اللغة ـ تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص ـ مكتبة الانجلو ـ القاهرة ١٩٥٠.

القزويني (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن):

التلخيص في علوم البلاغة ـ ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي ـ نشر دار الكتاب ـ بيروت عن الطبعة الثانية في القاهرة ١٩٣٢.

القنوجي (صديق بن حسن):

أبجد العلوم ـ نشر دار الكتب العلمية عن طبعتي : الهند ودمشق ـ بيروت د.ت.

لونز (جون):

علم اللغة ـ (ضمن مجموع آفاق المعرفة) ـ ترجمة صفاء خلوصي ـ منشورات مؤسسة فرنكلين ـ بيروت ١٩٦١.

المبرد (ابو العباس محمد بن يزيد):

المقتضب ـ تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة ـ لجنة إحياء التراث بالمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ـ القاهرة ١٩٦٣.

محمد رضا المظفر:

أصول الفقه ـ مطبعة دار النعمان ـ النجف الأشرف ١٩٧١.

مصطفى جمال الدين:

البحث النحوي عند الأُصوليين ـ منشورات وزارة الثقافة والاعلام ـ بغداد ١٩٨٠.

مهدي المخزومي:

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٨.

ميشال زكريا:

الألسنية (علم اللغة الحديث) المباديء والاعلام ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٣.

نايف خرما:

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ـ سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٧٨.

ثانياً ـ الكتب الأجنبية:

Crystal (David):

Linguistics — penguin Books — London 1973.

Harman (Gilbrt.H).

The Levels of meaning — Ed: Danny. D. Steinberge Cambridge university press 1972.

Palmer (F.R):

Semantics anew out line — Cambridge University press 1977.

Nida (Eugene. A):

Componential analysis of meaning an introduction to Semantic structres — Paris 1975.

Sampson (Geoffrey):

The form of Language London — 1975

South worth (Franklin. C), Daswani (Chander. j): Foundations of Linguistics — New York 1974.

Ullmann (S.):

Semantics — Oxford 1962.

Weisonborn (Ray. E.):

Theory of Communication on Lectures — Cairo University: n. d.

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١١١٦ لسنة ١٩٨٦

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

منهج البحث اللغوي

اللغة العنصر الأساسي أو الأداة في البحث والتأليف، ومن هنا فقد كان موضع اهتمام الكتاب والمؤلفين منذ القدم، ومع ذلك فهي أمور عديدة استحدثت في العقود الأخيرة في مضمار الكشف عن أسرار هذا العنصر فحظيت هذه الاهتمام بطاقة متزايدة كان لابد معها من أن تتنوع الدراسات اللغوية وتغتني. الكتاب الذي بين يدي القارئ يركز على جانب مهم من ذلك، وهو منهج البحث اللغوي عاملاً على تغطية أكثر الجوانب والنواحي أهمية من ذلك، فيتناول مناهج البحث اللغوي ومستويات التحليل اللغوي والمعنى لدى الدراسات اللغوية القديمة والحديثة.



دار الشؤون الثقافية العامة
وزارة الثقافة والإعلام

١٩٨٦

الغلاف: [illegible] محمد عبد الوهاب